

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر
فرع علوم مالية
تخصص مالية المؤسسات
الموضوع:

دور سعر الصرف في تقييم الواقع التجاري
وتنافسية الاقتصاد
- دراسة حالة الجزائر -

تحت إشراف الأستاذة:
- أمال بن ناصر

من إعداد الطالبتان:
- أمال ربيعي
- سماح البكري

السنة الجامعية: 2013-2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله تعالى:

﴿يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا
العلم درجات والله بما تعملون خبير.﴾
صدق الله العظيم

﴿سورة المجادلة: الآية 11﴾

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم:

﴿ فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا مِنْ قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي
أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ
فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾
الآية: 19 من سورة النمل

الشكر لله كثيرًا، والحمد لله كثيرًا على كل شيء يأتي من عنده...
الحمد لله الذي وفقنا في إتمام هذه الرسالة حمدا كثيرا، كما لا أنسى من
قال فيهم الرسول صلى الله عليه وسلم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"
بصدق الوفاء والإخلاص نتقدم بجزيل الشكر إلى مشرفتنا الأستاذة "
أمال بن ناصر" التي أشرفت على إنجاز هذه المذكرة، وإلى زملاء
الدراسة على عونهم المادي والمعنوي، وإلى كل أساتذتنا الكرام، دون
أن ننسى عمال مكتبة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
كما نتقدم بالشكر والتقدير لكل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز
هذا العمل المتواضع.

فهرس المحتويات

	شكر وتقدير
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
أ	المقدمة العامة

	الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية سعر الصرف
03	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف
03	وأهميته
03	أولاً: مفهوم سعر الصرف
04	ثانياً: أهمية سعر الصرف
04	المطلب الثاني: وظائف وأهداف سعر
04	الصرف
05	أولاً: وظائف سعر الصرف
05	ثانياً: أهداف سعر الصرف
06	المطلب الثالث: أنواع سعر الصرف
07	أولاً: سعر الصرف الاسمي
07TCN
11	ثانياً: سعر الصرف الحقيقي TCR
11	ثالثاً: سعر الصرف الفعلي
12	رابعاً: سعر الصرف
12	التوازني
12	خامساً: السعر الفوري والسعر الآجل
14	للصرف
15	سادساً: أسعار الصرف
	المتقاطعة

	سابعاً: سعر الصرف الظل
	المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على سعر
	الصرف
	أولاً: العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر
	الصرف
	ثانياً: العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في سعر
	الصرف
	المبحث الثاني: مدخل إلى سوق
	الصرف

15	المطلب الأول: تعريف سوق الصرف
15 وخصائصه
15	أولاً: تعريف سوق الصرف
16 الأجنبي
16	ثانياً: خصائص سوق الصرف
16 الأجنبي
17	المطلب الثاني: المتدخلون في سوق
17 الصرف
18	أولاً: البنك المركزي.....
18	ثانياً: البنوك التجارية والمؤسسات
18 المالية
19	ثالثاً: سماسرة الصرف.....
20	رابعاً: العملاء الخواص.....
20	المطلب الثالث: أنواع سوق الصرف
20 الأجنبي
20	أولاً: سوق الصرف الآني.....
20	ثانياً: سوق الصرف الآجل.....
21	المطلب الرابع: أهم العملات الصعبة المتداولة
21 دولياً
21	أولاً: الدولار الأمريكي.....
23	ثانياً: الأورو الأوروبي.....
26	ثالثاً: الين الياباني.....
28	رابعاً: الجنيه الإسترليني.....
28	خامساً: الفرنك السويسري.....
30	المبحث الثالث: أنظمة الصرف والنظريات المفسرة لسعر
31 الصرف
31	المطلب الأول: أنظمة الصرف
32 الرئيسية
33	أولاً: نظام الصرف الثابت.....
	ثانياً: سعر الصرف الثابت القابل
 للتعديل
	ثالثاً: نظام سعر الصرف
 المرن
	المطلب الثاني: النظريات المفسرة لسعر
 الصرف
	أولاً: نظرية تعادل القوة
 الشرائية
	ثانياً: نظرية كمية النقود.....
	ثالثاً: نظرية تعادل أسعار الفائدة.....

..... رابعا: نظرية كفاءة الأسواق.

..... خامسا: نظرية الانتاجية.

..... **خلاصة الفصل**

الفصل الثاني: أثر سعر الصرف على تنافسية الاقتصاد

35	تمهيد
36	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لتنافسية
36	الاقتصاد
37	المطلب الأول: الجذور التاريخية لتنافسية
37	الاقتصاد
40	المطلب الثاني: مفهوم التنافسية
41	وأهميتها
42	أولاً: مفهوم التنافسية
42	ثانياً: أهمية التنافسية
43	المطلب الثالث: أنواع التنافسية
43	المبحث الثاني: مؤشرات قياس
43	التنافسية
44	المطلب الأول: مؤشرات قياس تنافسية
45	المؤسسة
45	أولاً: الربحية
46	ثانياً: تكلفة الصنع
46	ثالثاً: الإنتاجية الكلية للعوامل
46	رابعاً: الحصة السوقية
47	المطلب الثاني: مؤشرات قياس تنافسية قطاع
47	النشاط
48	أولاً: مؤشرات التكاليف و الإنتاجية
49	ثانياً: مؤشرات التجارة والحصة من السوق
50	الدولي
50	ثالثاً: الميزة النسبية الظاهرة
50	المطلب الثالث: مؤشرات قياس تنافسية
51	الدول
53	أولاً: مجموعة المتطلبات
54	الأساسية
54	ثانياً: مجموعة محفزات الكفاءة
	ثالثاً: مجموعة عوامل الابتكار
	والتطور
	رابعاً: محددات التنافسية
	المبحث الثالث: علاقة سعر الصرف بتنافسية
	الاقتصاد
	المطلب الأول: سعر الصرف والقيمة الخارجية للعملة

أولاً: سعر الصرف الاسمي والقيمة الخارجية الاسمية

.....
ثانياً: سعر الصرف الحقيقي والقيمة

الخارجية.....

ثالثاً: سعر الصرف الفعلي الاسمي والقيمة

الخارجية.....

رابعاً: سعر الصرف الفعلي الحقيقي والقيمة

الخارجية.....

55	المطلب الثاني: سعر الصرف كمؤشر لتنافسية
57	الاقتصاد.....
خلاصة الفصل
59	الفصل الثالث: سعر الصرف كمؤشر للتنافسية السعرية للاقتصاد الجزائري
60	تمهيد.....
60	المبحث الأول: سياسة ونظام الصرف في
60	الجزائر.....
61	المطلب الأول: مراحل تطور نظام سعر الصرف الدينار
62	الجزائري.....
64	أولاً: مرحلة ربط الدينار بعملة واحدة (1964-
65	1973).....
65	ثانياً: مرحلة ربط الدينار بسلة من العملات (1973-
67	1986).....
72	ثالثاً: مرحلة التسيير الآلي لسعر الصرف (1987-
72	1992).....
73	رابعاً: مرحلة تطور نظام التعويم المدار من 1994 إلى يومنا هذا
73
74	المطلب الثاني: سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري وأثرها على ميزان
75	المدفوعات.....
75	أولاً: أسباب تخفيض قيمة الدينار
77	الجزائري.....
78	ثانياً: آثار تخفيض الدينار الجزائري على ميزان
78	المدفوعات.....
78	المطلب الثالث: تطور نظام الرقابة على الصرف في
83	الجزائر.....
83	أولاً: مرحلة حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية (1962-
91	1970).....
92	ثانياً: مرحلة الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة
92	(1971-1977)
	ثالثاً: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978-
	1987).....
	رابعاً: مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية (1988-
	1995).....
	المبحث الثاني: إنشاء مؤشر الصرف الفعلي للدينار
	الجزائري.....
	المطلب الأول: اختيار أهم الشركاء التجاريين الداخليين في حساب
	المؤشر.....
	المطلب الثاني: تحديد الوزن النسبي لكل بلد في

العينة.....
المطلب الثالث: اختيار مؤشر الأسعار أو
التكلفة.....
أولاً: تعريف مؤشر أسعار الاستهلاك
.....
ثانياً: الرقم القياسي للأسعار وطرق
حسابه.....
المبحث الثالث: سعر الصرف الفعلي للدينار الجزائري كمؤشر لتنافسية
الاقتصاد.....
المطلب الأول: حساب مؤشر سعر الصرف الفعلي الاسمي والحقيقي للدينار
الجزائري.....
المطلب الثاني: نتائج حساب مؤشر سعر الصرف الفعلي الاسمي والحقيقي
للجزائر.....
المطلب الثالث: تطورات سعر الصرف الفعلي الاسمي والحقيقي للفترة (2003-
2013).....
أولاً: مرحلة الارتفاع النسبي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي خلال الفترة
(2003-2005)....

92	ثانيا: مرحلة الانخفاض الجارف لسعر الفعلي الحقيقي خلال الفترة (2005-
93) (2007
93	ثالثا: مرحلة تذبذب سعر الصرف الفعلي الحقيقي خلال الفترة (2007-
94)(2010
96	رابعا: مرحلة الانخفاض النسبي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي خلال الفترة
99	(2013-2010)
 خلاصة الفصل
 الخاتمة العامة
 قائمة المراجع

المقدمة العامة:

يعد سعر الصرف الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، وكثيرا ما يكون الأداة الأكثر فعالية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتقليص الواردات في آن واحد وبشكل مباشر، من خلال هذا فإن سعر الصرف يعتبر مؤشرا هاما ومتغيرا أساسيا له بالغ الأثر في رخاء بلد معين ونظرا لما له من أهمية كبرى، اختلفت الآراء حول مقدار الدور الذي يلعبه في الاقتصاد ودرجة أهميته، فقد اعتبر أداة ربط بين الاقتصاد المفتوح وباقي اقتصاديات العالم، كما يلعب في الوقت نفسه دورا بارزا في تحديد مدى قدرة الاقتصاد على المنافسة، وبالتالي في وضعية ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم والنمو الحقيقي، ويهدف أيضا للمساهمة في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والمالية، كما أن معظم النظريات الحديثة كشفت النقاب على مدى تأثير سعر الصرف على استقرار حركية الاقتصاد.

إن آلية سعر الصرف تعتبر عنصر القطب في الفكر المالي الحديث نظرا لما تكتسبه من أهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات وللبلدان السائرة في طريق النمو التي تتميز بوجود عجز هيكلية مزمن، تبعا للسياسات الاقتصادية الكلية في مجال التنمية المتبعة، حيث ينظر إلى حركة رأس المال الأجنبي كمحرك أساسي في عملية تمويل الاستثمارات وكذا الاستهلاك الخاص بقطاع العائلات والمشاريع.

وقد أصبحت أنظمة أسعار الصرف المتعارف عليها، كسعر الصرف العام والثابت عاجزا عن إيجاد فعالية التوازن في ميزان المدفوعات للبلدان النامية، والجزائر تعد واحدة من الدول التي باشرت بإحداث إصلاحات وتعديلات تدريجية على نظام صرفها قصد تقريب الدينار من قيمته الحقيقية والتي تجسدت في سلسلة التخفيضات التي شرعت في تطبيقها السلطات النقدية بداية من 1987 لتواصل عملية إصلاح سياسة الصرف في إطار برنامج التعديل الهيكلي تحت إشراف صندوق النقد الدولي إلى أن تم الاعلان عن تبني نظام التعويم المدار.

ومنذ أن عرفت الجزائر تحولات عميقة في اقتصادها، بانتقالها من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الرأسمالي بداية من سنوات التسعينيات، وهي تسعى جاهدة إلى الرفع من مستوى منتجاتها المحلية التي تشهد موقف تنافسي ضعيف أمام المنتجات الأجنبية، والعمل على إعطائها أكثر تنافسية على المستوى الدولي، بغية التخلص من تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات الذي يسيطر على الصادرات الجزائرية منذ عقود طويلة من الزمن، ومحاولة توجيه الاهتمام إلى القطاعات الأخرى خارج المحروقات للرفع من مستوى ما خاصة في ظل معاناة الجزائر منذ الاستقلال من التبعية الاقتصادية للعالم الغربي، وتتجسد هذه التبعية في ارتفاع الواردات الجزائرية أمام هذه الدول من سنة لأخرى.

ولعل أهم مؤشر يتم استعماله على المستوى الدولي لدراسة التنافسية لأي اقتصاد هو معدل الصرف الفعلي الحقيقي الذي يعتبر مؤشر شامل للاقتصاد الكلي، وهو ما جعلنا نركز على هذا المؤشر في مناقشة مسألة تنافسية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة ما بين (2003-2013).

إذا كان سعر الصرف حسب ما تعرضه النظرية الاقتصادية هو مفهوم مجرد مما أستوجب نقله للواقع الملموس من خلال إعدادة في شكل مؤشر.

فإلى أي مدى يمكن أن تؤثر التغيرات في مؤشر سعر الصرف على تنافسية الاقتصاد الجزائري؟

ويندرج تحت التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- 1_ ما المقصود بأسعار الصرف؟ وما هي نظريات ونماذج تحديديها، ومراحل تطورها في الجزائر؟
- 2_ ما هو أثر التغيرات في أسعار الصرف العالمية على التوازن الخارجي للجزائر؟
- 3_ ما مدى نجاح سياسة التخفيض من قيمة الدينار الجزائري المنتهجة خلال فترة الإصلاحات الهيكلية؟
- 4_ ما مدى نجاح السلطة النقدية في التحكم في سعر الصرف للحد من الاختلالات الداخلية والخارجية؟
- 5_ ما هي العلاقة بين تغير سعر الصرف الدينار الجزائري وتنافسية الاقتصاد؟

✚ الفرضيات:

وللإجابة على إشكالية الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

- 1_ يعتبر سعر الصرف الأداة الفعالة الرئيسية للتأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية.
- 2_ إن استعادة سعر الصرف لقيمته الحقيقية يعتمد على تصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد.
- 3_ إن إحداث استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو أهم أهداف السياسة النقدية في الجزائر.
- 4_ سعر الصرف يعتبر مؤشر كافي للتعبير عن تنافسية الاقتصاد.

✚ أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال المكانة التي يلعبها سعر الصرف لكونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى تنافسية الاقتصاد، كما أن سعر الصرف يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، بالإضافة إلى أنه يعتبر كمؤشر لتنافسية أي اقتصاد من خلال قياس التغيرات في درجة منافسة أسعار سلع الدولة المحلية مقارنة بشركائها التجاريين، فارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي دليل على ارتفاع تكاليف السلع المحلية مقارنة بشركائها، وكما أنه يعمل على تحديد جاذبية الصادرات وقدرتها على المنافسة، وبالتالي يلعب دورا هاما في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات للدولة وخصوصا تلك البلدان النامية.

✚ أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- 1_ محاولة إيجاد مؤشر لسعر الصرف يمكن أن يعطي رؤية واضحة حول تنافسية الاقتصاد الجزائري.
- 2_ إبراز دور القيمة الخارجية للعملة في قياس التنافسية العالمية للإنتاج المحلي في الأسواق الدولية من خلال إعطاء ميزة تنافسية للصادرات.
- 3_ إدراج أهم المراحل والمحطات والتطورات التي مرت بها كل من سياسة ونظام الصرف في الجزائر.
- 4_ تسليط الضوء على العلاقة بين سعر صرف الدينار وتنافسية الاقتصاد الجزائري.

✚ حدود الدراسة:

حددت دراسة الموضوع في إطار بين مكاني وزماني، ففي ما يخص الإطار المكاني رأينا أن نخص هذه الدراسة بالاقتصاد الجزائري نظرا للأسباب السالفة الذكر، أما الإطار الزمني فقد حددت الفترة ما بين 2003-2013.

✚ أسباب اختيار الموضوع:

هناك أسباب عديدة ومختلفة تنقسم بين الطابع الشخصي والموضوعي أهمها:

- 1_ الرغبة الشخصية في دراسة المواضيع المتعلقة بأسعار الصرف، وكذلك تنافسية الاقتصاد.
- 2_ أهمية الموضوع إذ يعتبر سعر الصرف حجر الزاوية والأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية هذا من جهة، أما من جهة أخرى بالنسبة لتحديد سعر الصرف الحقيقي الذي يعتبر أهم مواضيع الساعة إثارة للجدل، خاصة بعد التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بصفة عامة وقطاع التجارة الخارجية بصفة خاصة.
- 3_ ضرورة دراسة مختلف التطورات والمنعرجات الحاسمة التي مر بها سعر صرف الدينار الجزائري، والعمل على إيجاد الطريقة المثلى لحسابه في شكل مؤشر يعطي رؤية واضحة على تبادلية الاقتصاد الجزائري.
- 4_ كونه متعلق بأنظمة أسعار الصرف التي تعتبر الركيزة التي تعتمد عليها السياسات النقدية زيادة على كون أغلب الجوانب الاقتصادية مرتبطة بها.
- 5_ قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، وكمساهمة متواضعة منا رأينا أن نبحت في هذا الموضوع.

✚ الدراسات السابقة:

نظرا لما يكتسبه موضوع سعر الصرف وأثره على تنافسية الاقتصاد من أهمية بالغة، دفع الكثير من الباحثين للمساهمة في إثراء هذا الموضوع، ومن بين الدراسات السابقة التي تتعلق به أو ببعض أجزائه الأساسية هي كما يلي:

- **دراسة:** عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر "دراسة حالة الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة غرداية، 2010، حيث حاولت هذه الدراسة التطرق إلى العلاقة بين تحرير أسعار الصرف وتحرير التجارة الخارجية وأيضا معرفة مدى تحقيق أهداف إتباع الجزائر لسياسة تحرير التجارة الخارجية وسعر الصرف.
- **دراسة:** العقريب كمال، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات "دراسة حالة الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2006، خلصت هذه الدراسة إلى أن النتائج المحققة خلال السنوات الأخيرة خاصة استعادة التوازن الخارجي، لم يكن نتيجة لسياسة تخفيض قيمة العملة بقدر ما هي ناتجة عن ارتفاع أسعار النفط وأيضا توصل إلى أن سعر الصرف وسيلة هامة لإعادة التوازن لميزان المدفوعات من خلال سياسة تخفيض العملة الوطنية أو سياسة الرقابة على الصرف.
- **دراسة:** شيباني سليمان، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر "1963-2003"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير،

جامعة الجزائر، 2009، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن سوق الصرف في الجزائر بدأت تشهد تحريراً تدريجياً بهدف التوصل إلى أسعار صرف يتم تحديدها وفق عوامل السوق منذ التسعينات من القرن الماضي.

● **دراسة: بودري شريف، تقلبات أسعار الصرف "الدولار و الأورو" وأثرها على الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة الشلف، 2009، حيث توصلت هذه الدراسة إلى توضيح أثر تقلبات الدولار الأمريكي مقابل الأورو على الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد الجزائري بشكل خاص، وأثرها على رصيد الميزان التجاري بالنسبة للاقتصاد الجزائري نتيجة لتفاوت في استخدام عمليتي الدولار والأورو في تسعير الصادرات والواردات.**

● **دراسة: قنيش محمد، محاولة تقييم سعر الصرف للدينار الجزائري في ظل التعديل الهيكلي للاقتصاد الوطني، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة تخرج لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2004، حيث حاولت هذه الدراسة تقييم التقلبات في سعر صرف الدينار على التوازنات الاقتصادية الكلية في إطار تبني الجزائر برامج التعديل الهيكلي، وتوصلت هذه الدراسة في الأخير إلى أن التقلبات الزائدة في معدلات الصرف الحقيقية سيؤدي إلى حدوث تكاليف كبيرة.**

✚ **مناهج الدراسة:**

لقد اقتضت طبيعة الدراسة وخصوصيتها التعامل مع المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق إلى أهم الأدبيات المتعلقة بمحددات سعر الصرف وكذا وقائع متعلقة بعلاقة سعر الصرف وتنافسية الاقتصاد، بالإضافة إلى مختلف الدراسات التجريبية الخاصة بالموضوع ومقارنة النتائج، أما في الجانب التطبيقي فاستعمل منهج دراسة الحالة معتمدين على جمع المعطيات وتبويب البيانات الخاصة بالعينة المدروسة، وتم استخدام أيضا المنهج التاريخي وذلك من خلال تتبع المسار التاريخي لتطور نظام الصرف في الجزائر ومختلف مراحلها، بالإضافة إلى استقصاء الجذور التاريخية لمفهوم التنافسية.

✚ **تقسيمات الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة، واختبار الفرضيات موضوع الدراسة، تم تناول الموضوع في ثلاث فصول ينفرد كل فصل بتمهيد و خلاصة إضافة إلى المقدمة والخاتمة العامة حيث:

يتناول الفصل الأول الإطار النظري لسعر الصرف، ويحتوي على ثلاث مباحث، تطرق المبحث الأول إلى ماهية سعر الصرف من خلال الإلمام بالمفاهيم والتعاريف الخاصة بسعر الصرف ووظائفه ومختلف أنواعه، بالإضافة إلى العوامل المؤثرة عليه.

أما بالنسبة للمبحث الثاني فقد تم التطرق إلى سوق الصرف من خلال تحديد خصائصه وأهم المتدخلون فيه، بالإضافة إلى أهم العملات الصعبة المتداولة دولياً، وعرض المبحث الثالث أنظمة الصرف و أهم النظريات المفسرة لسعر الصرف، ولاسيما نظرية تعادل القوة الشرائية التي تعد من أهم الأطر النظرية المفسرة لسعر الصرف.

أما الفصل الثاني فقد خصص لأثر سعر الصرف على تنافسية الاقتصاد، حيث قسم إلى ثلاث مباحث، إذ تم التطرق في المبحث الأول إلى الإطار المفاهيمي لتنافسية الاقتصاد من خلال الإلمام بمختلف المفاهيم و الأنواع، أما المبحث الثاني فقد تناول المؤشرات الخاصة بتنافسية الاقتصاد بالنسبة للاقتصاد الجزئي أو الكلي، أما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة العلاقة بين سعر الصرف وتنافسية الاقتصاد من خلال تحديد أثر سعر الصرف على القيمة الخارجية للعملة بالإضافة إلى دور سعر الصرف كمؤشر لتنافسية الاقتصاد.

أما الفصل الثالث والأخير عبارة عن دراسة حالة الجزائر الذي تناول سعر الصرف الفعلي كمؤشر للتنافسية السعرية للاقتصاد الجزائري، وينقسم إلى ثلاث مباحث، تعرض المبحث الأول إلى سياسة ونظام الصرف في الجزائر، من خلال تحديد مراحل تطور نظام سعر الصرف الدينار الجزائري أما المبحث الثاني يتكلم عن سياسة تخفيض قيمة العملة و أثرها على ميزان المدفوعات، أما المبحث الثالث والأخير فقد تطرق لسعر الصرف الفعلي للدينار الجزائري كمؤشر لتنافسية الاقتصاد من خلال حساب مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي والاسمي للجزائر، وتحليل تطورات التي مرت بالفترة ما بين 2003 إلى 2013 .

✚ صعوبات الدراسة:

نشير في الأخير إلى بعض الصعوبات التي واجهت إعداد هذه الدراسة، والتي تمكننا من تخطي البعض منها، إلا أن هناك بعض الحقائق التي لم نستطيع تجاوزها، خاصة في الجانب الميداني ومنها:

— شساعة الموضوع، وتعدد الجوانب المتعلقة به.
— قلة المراجع التي تبعث في العلاقة بين سعر الصرف وتنافسية الاقتصاد كعنوان مباشر.

— عدم دقة الاحصائيات من مصدر لآخر، بالإضافة إلى عدم توفرها بسهولة.

تمهيد:

يعد سعر الصرف بالنسبة لكثير من الدول معيارا حقيقيا لقياس مدى نجاح هذه الدول في إدارة الاقتصاد الكلي لذلك فإن التدخلات الحكومية في إدارة سعر الصرف تقلل من التغيرات الحادة لهذا الأخير وتساعد على مواجهة الآثار السلبية التي قد تحدث جراء هذه التقلبات، وبالتالي فإن الوصول إلى إيجاد سبيل صحيح وسليم لإدارة سعر الصرف في أي دولة يساعد على تهدئة الأسواق المضطربة ومنه الوصول إلى تراكم كافي لاحتياطات الصرف الأجنبي مما يكون ثقة المستثمرين الأجانب ويدعم الاستقرار الاقتصادي والقدرة على الوصول إلى أسواق المال الدولية.

إن لأسعار الصرف دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية، حيث لا يوجد هناك مجتمع يعيش بمنأى عن التأثير بالتغيرات الطارئة في سوق صرف العملات، والذي يزيد من فعالية سعر الصرف هو طابع العالمية الذي تتسم به أسواق الصرف، وعلى هذا الأساس أصبح المجتمع الاقتصادي يعيش تحولات في الأنظمة النقدية، حيث انتقل من سعر الصرف الذهبي إلى نظام استقرار أسعار الصرف ثم نظام تعويم أسعار الصرف.

كما أنه يوجد العديد من النظريات والنماذج لتحديد سعر الصرف واختلفت باختلاف أنظمة الصرف السائدة، فكان تركيز هذه النماذج ينصب على توازن الميزان الجاري في ظل أنظمة الصرف المرنة، ليتحول بعد ذلك إلى منهج الأصول لسعر الصرف مع بداية السبعينات وتبني نظامي التعويم والتعويم المدار وبهذا فقد ظهرت العديد من وجهات النظر حول أسس تحديده في ظل خضوعه لآليات سوق الصرف الأجنبي.

ولهذا فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

المبحث الثاني: مدخل إلى سوق الصرف

المبحث الثالث: أنظمة الصرف والنظريات المفسرة لسعر الصرف

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

تعتبر آلية سعر الصرف العنصر المحوري في اقتصاد المالية الدولية، وهذه الأهمية مصدرها تعقد مشاكل التمويل على المستوى الداخلي والخارجي، خاصة بالنسبة للبلاد السائرة في طريق النمو، حيث كل دولة لها عملتها الخاصة التي تستعمل في عمليات الدفع الداخلية، وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الدولة مع شركات تعمل خارجها، فاقتناء سلعة معينة من بلد ما لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية، بل يتطلب تحديد نسبة الوحدات المحلية إلى العملات الأجنبية.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وأهميته

إن الأهمية المتصاعدة للعلاقات الاقتصادية والنشاط التجاري بين دول العالم المختلفة التي لكل منها عملة وطنية أدى إلى وجود ما يسمى بسعر الصرف، فأهمية التعامل بالعملات الأجنبية على ارتباط وثيق بإتمام عمليات التجارة التي تنشأ بين الدول.
أولاً: مفهوم سعر الصرف

يعرف سعر الصرف على أنه: " عدد وحدات العملة الوطنية التي تستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية"¹، وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي اقتصاديات العالم، فضلاً عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة.²
كما يمكن تعريف سعر الصرف بأنه: " سعر عملة بعملة أخرى، أو نسبة مبادلة عملتين، فأحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمناً لها"³، ويعرف أيضاً على أنه: " سعر وحدة النقد الأجنبي مقارنة بعملة أخرى"⁴.

ثانياً: أهمية سعر الصرف

يلعب سعر الصرف دوراً مهماً في النشاطات الاقتصادية الخارجية التي يقوم بها أي بلد سواء كان ذلك النشاط تجاري أو استثماري، إذ يحتل مركزاً محورياً في السياسة النقدية حيث يمكن أن يستخدم كهدف أو كأداة أو ببساطة كمؤشر، واستخدام سعر صرف النقد كهدف اتجاه العملات الأخرى قد يكون عاملاً لتخفيض التضخم وهذا ما يتلاءم مع الهدف النهائي للسياسة النقدية⁵، كما يعتبر عنصر القطب في الفكر المالي يربط الحديث وله أهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات للدولة وخصوصاً تلك البلدان النامية⁶، وهو بالإضافة إلى ذلك بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية، فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف⁷.

المطلب الثاني: وظائف وأهداف سعر الصرف

تهدف سياسة أسعار الصرف إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال استخدام أدوات ووظائف سياسة سعر الصرف، فسياسة أسعار الصرف تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتساهم في إعادة توزيع الدخل، كما تستطيع سياسة أسعار الصرف أن تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أولاً: وظائف سعر الصرف

يقوم سعر الصرف بوظائف عدة نوجزها فيما يلي⁸:

1: موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص43.

2: عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص103.

3: عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص176.

4: Larbi Dohi, Carol Hainaut, les Taux de change, de Book, Bruxelles, 2004, p14.

5: موسى بوخاري لطلو، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2010، ص121.

6: سعر الصرف، موسوعة علمية، على الموقع:

<http://ar.wikipedia.org/wiki>, Date: 06/01/2014, H: 16 :07

7: عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص10.

8: عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، ط2، عمان، 1999، ص149.

1_ وظيفة قياسية: حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف لهؤلاء حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

2_ وظيفة تطويرية: أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات ومن جانب آخر ويمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو التعويض عنها بالاستيرادات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع استيرادات معينة وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للأقطار.

3_ وظيفة توزيعية: أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم.
ثانياً: أهداف سعر الصرف

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:

1_ مقاومة التضخم: يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر ايجابي على انخفاض مستوى

التضخم وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسياتها.

2_ تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الحقيقي، الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية، إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير)، وهذا ما يعمل على توسع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها.

3_ توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية، فتقلص استثماراتها.

4_ تنمية الصناعات المحلية: يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية، فقد قام البنك الفيدرالي الألماني عام 1948 بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات، وفي مرحلة ثانية قام باعتماد سياسة العملة القوية، كما اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.

المطلب الثالث: أنواع سعر الصرف

يمكن التمييز بين عدة أشكال لسعر الصرف تختلف حسب قيمة وأهمية الدولة والمؤشر المراد حسابه ويمكن تلخيص أهم هذه الأشكال في:

أولاً: سعر الصرف الاسمي TCN

يعرف سعر الصرف الاسمي على أنه: " ذلك السعر الناتج عن مقابلة العروض، والطلبات في سوق الصرف"¹.

ويعرف أيضا بأنه: " ذلك الثمن الجاري لعملة ما مقيم بعملة أخرى في تاريخ معين دون الأخذ بعين الاعتبار عامل التضخم، حيث يميل هذا السعر إلى التقلب تبعاً لتغير العرض والطلب على العملة"²، وهذا بدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد، حيث يتغير سعر الصرف الاسمي يومياً إما تدهوراً أو تحسناً حيث التحسن هو ارتفاع قيمة العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، أما التدهور فهو انخفاضها وهو في نفس الوقت ارتفاع سعر الصرف الاسمي، وتتحدد اتجاهات تقلبات سعر الصرف الاسمي من خلال الرقم القياسي لسعر الصرف الاسمي (مؤشر سعر الصرف الاسمي) وهذا المؤشر يقوم بدور المقياس الذي يعكس متوسط حصيلة التقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة³.

وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي، أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية (السوق السوداء)، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد⁴.

ثانياً: سعر الصرف الحقيقي TCR

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، بالتالي يقيس القدرة على المنافسة⁵، فارتفاع مداخل الصادرات بالموازاة مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يحفز المصدرين في زيادة صادراتهم، لأن هذا الارتفاع في العوائد لم يؤدي إلى تغيير في أرباح المصدرين وإن ارتفعت مداخلهم الاسمية بنسبة عالية.

مثال: بأخذ حالة الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف كالتالي⁶:

$$TCR = \frac{TCN/P_{dz}}{1\$/P_{us}} = \frac{TCN \cdot P_{us}}{P_{dz}}$$

حيث:

TCR: سعر الصرف الحقيقي.

TCN: سعر الصرف الاسمي.

P_{us}: مؤشر الأسعار بأمريكا.

1: نعيمة قدار، نموذج قياسية لسلوك سعر الصرف في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1997، ص10.

2: Dominik salvador, **Economique internationale**, Série Schaum, Paris, 1982, P119.

3: صالح أويابة، أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة غرداية، 2011، ص17.

4: بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد23، 2003، ص4.

5: عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص104.

6: سمير آيت يحي، سعر الصرف وتسوية المدفوعات في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة قلمة، 2006، ص9.

P_{dz} : مؤشر الأسعار بالجزائر.

تعطي $1\$/P_{us}$ القوة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا و TCN/P_{dz} القوة الشرائية للدولار في الجزائر وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا والقوة الشرائية في الجزائر.

ثالثا: سعر الصرف الفعلي

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو لسلة من العملات الأخرى، ويمكن قياسه باستخدام مؤشر لاسبيرز "LASPEYRES" للأرقام القياسية.

$$TCNE = \left(\sum_P Z_P X_0^P \left(\frac{e_t^P}{e_0^P} \right) / \sum_P X_0^P \left(\frac{e_0^P}{e_0^P} \right) \right) \times 100$$

$$TCNE = \sum_P Z_P \frac{(e^{Pr})_t}{(e^{Pr})_0} \times 100$$

$$TCNE = \sum_P Z_P INER_{PR} \times 100$$

حيث: $(e^{Pr})_t$ $(e^{Pr})_0$ سعر صرف عملة البلد P بالعملة المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.

e_0^P e_t^P سعر صرف عملة البلد مقارنة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس .0

e_0^r e_t^r سعر صرف العملة المحلية مقومة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس.

X_0^P قيمة الصادرات في الدولة P بسنة الأساس ومقومة بعملتها المحلية، وهي تستخدم كوزن ثابت للدولة P في حساب مؤشر لاسبيرز.

Z_p حصة الدولة P من اجمالي صادرات الدولة المعنية r مقومة بعملة هذه الأخيرة.

يمكن لسعر الصرف الفعلي أن يختلف من حيث قيمته، بالنظر إلى إمكانية اختلاف عدة عوامل مثل سنة الأساس، قائمة عملات البلدان المتعامل معها والأوزان المعتمدة في تكوين السلة¹.

رابعا: سعر الصرف التوازني

هو سعر الصرف الذي يتناسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني e_t^* يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، وهو بالتالي سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة، إن الصدمات الاسمية (النقدية) المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني،

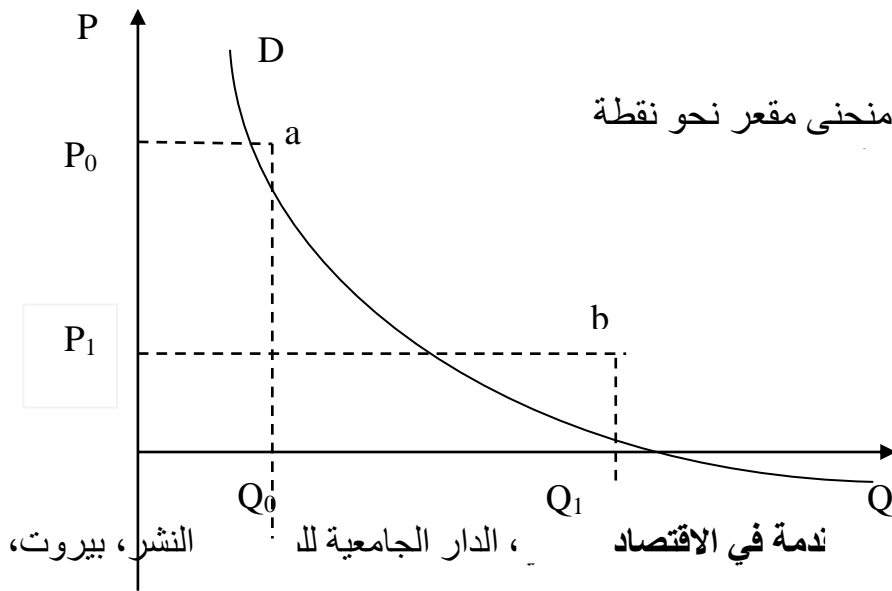
¹: عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص105.

بالإضافة إلى أن الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني، ولهذا فإنه من الضروري تحديد هذا المستوى التوازني ومن تم تفسير مجراه، ويعتمد تحديده على معرفة كيفية تغير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الاقتصادي¹.

وبصفة عامة يتحدد سعر الصرف الأجنبي بتقاطع منحنى الطلب في السوق على العملة الأجنبية مع منحنى العرض السوقي لها، ويرتفع الطلب على الصرف الأجنبي أساسا خلال استيراد السلع والخدمات من الخارج وتقديم الاستثمارات والقروض الأجنبية، ويرتفع عرض الصرف الأجنبي خلال تصدير السلع والخدمات والحصول على القروض والاستثمارات الأجنبية²، وهو ما سنراه من خلال تحليل كل من منحنى العرض والطلب من الصرف.

1_ الطلب على الصرف:

يمكن توضيح الطلب على الصرف من خلال الشكل التالي:
الشكل (1_1): منحنى الطلب على الصرف الأجنبي



حيث تمثل كل من (P) و (Q) كل من الأسعار والكميات على الترتيب. نلاحظ من خلال الشكل (1-1) أعلاه أن المنحنى مقعر نحو نقطة الأصل مما يعني أن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف والكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي، ويعبر عن هذه العلاقة بمنحنى الطلب على

¹: هجيرة عبد الجليل، أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، 2012، ص34.

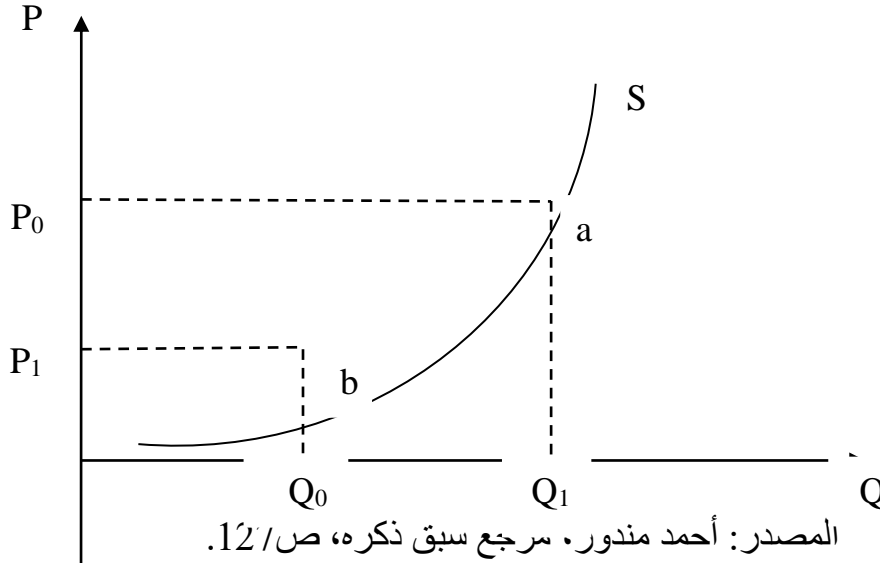
²: دومينيك سالفاتور، نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي، سلسلة ملخصات شوم، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 1993، ص146.

العملة الأجنبية والذي يبين مختلف الكميات المطلوبة من العملة الأجنبية عند أسعار الصرف المختلفة بافتراض ثبات كل من العوامل الأخرى التي تؤثر في الطلب على العملة الأجنبية غير سعر الصرف¹.

2_ العرض من الصرف:

يمكن توضيح العرض على الصرف من خلال الشكل التالي:

الشكل (1_2): منحنى عرض الصرف الأجنبي



نلاحظ من الشكل (1-2) أعلاه أن هناك علاقة طردية بين الكمية المعروضة والأسعار بحيث كلما زادت الكمية زاد معها السعر، ومن جهة أخرى فإن التغير في سعر الصرف في دولة معينة يصاحبه تغير عكسي في سعر الصرف في الدول الأخرى حيث أن ارتفاع في سعر الصرف لدولة معينة، يعني انخفاضها في أسعار الصرف في الدول الأخرى وبصفة عامة فإن كمية الصرف الأجنبي التي تحصل عليها الدولة مقابل صادراتها، ستتوقف على مدى مرونة طلب الأجانب على صادراتها من السلع والخدمات وبالتالي على مرونة طلب الأجانب على عملتها.
ففي حالة ما إذا كان:

الطلب كبير المرونة: فإن عرض الصرف الأجنبي سيزيد، أي يرتفع سعر الصرف ويكون منحنى العرض ذا ميل موجب.

الطلب قليل المرونة: يكون العرض ذا ميل سالب.

الطلب متكافئ المرونة: يكون منحنى عرض الصرف الأجنبي رأسيًا².

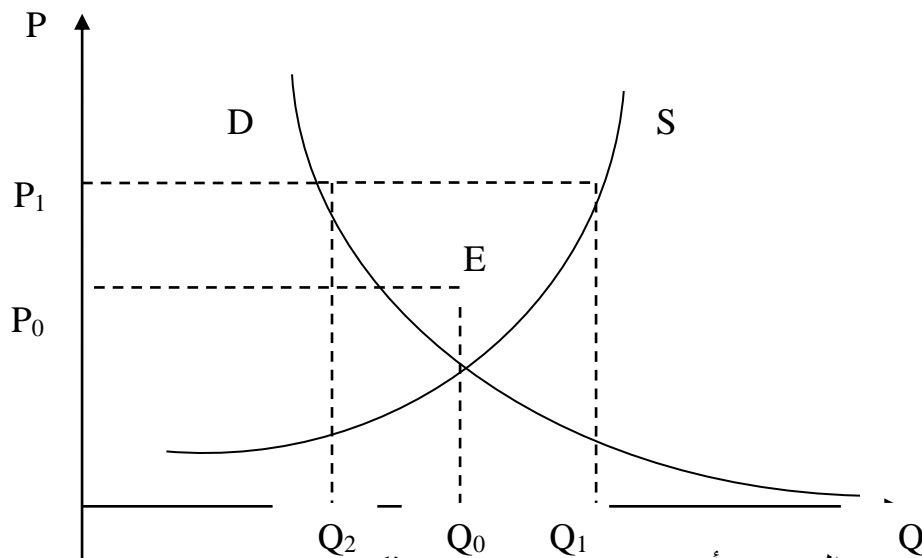
3_ التوازن بين العرض والطلب:

يعتمد سعر الصرف التوازني على العرض والطلب، وللحصول على نقطة توازن التي تمثل سعر الصرف التوازني لأبد من تحقيق المساواة بين العرض والطلب، كما هو موضح في الشكل التالي:

¹: أحمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1990، ص 124.

²: أحمد مندور، مرجع سبق ذكره، ص 127.

الشكل (1-3): منحنى توازن سوق الصرف



المصدر: أحمد مندور، مرجع سبق ذكره، ص 128.

من خلال الشكل (1-3) يكون سوق الصرف الأجنبي في حالة توازن عندما تتساوى الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة من العملة الأجنبية عند سعر صرف معين، ويبين ذلك بنقطة تقاطع منحنى العرض (S) مع منحنى الطلب (D) عند مستوى سعر الصرف التوازني (E). وعليه مادام سوق الصرف يكون في حالة

توازن عند سعر الصرف السائد، فلا يوجد سببا يدفع هذا السعر للتغير، في حالة عدم تغير أحد العوامل التي نفترض ثباتها عند رسم منحنيات الطلب والعرض.

وفي حالة زيادة الطلب المحلي على عملة أجنبية نتيجة ارتفاع مستوى الدخل الفردي مثلا، بحيث ينتقل منحنى الطلب إلى الأعلى فإن سعر الصرف التوازني الجديد يرتفع لذلك فإن الكمية المطلوبة فاقت الكمية المعروضة من العملة الأجنبية¹.

ففي حالة ما إذا فاق عرض العملة الأجنبية الكمية المطلوبة، بسبب ارتفاع عدد المستهلكين الأجانب أو زيادة دخولهم، هذا يؤدي إلى انتقال منحنى العرض إلى الأعلى من الجهة اليمنى فيصبح سعر الصرف جديد ويميل إلى الانخفاض، وسوف يبقى سعر الصرف التوازني ثابتا في حالة ما إذا كان التغير في الكمية المعروضة مساويا للتغير في الكمية المطلوبة².

خامسا: السعر الفوري والسعر الاجل للصراف

يقصد بالسعر الفوري للصراف السعر الحالي أو الجاري الذي يعتمد عليه المتعاملون ويتم إدراجه في فوترة وتقييم الصفقات وتمثل هذه الصفقات أغلب العمليات التي تجري في سوق الصرف، في حين يقصد بسعر الصرف الأجل ذلك السعر الذي يدرج في العمليات والصفقات بالاعتماد على السعر الفوري وفرق معدلي الفائدة في السوق النقدية بين العملتين،

¹: أحمد مندور، مرجع سبق ذكره، ص 128.

²: مرجع نفسه، ص 129.

أي أن التفرقة بين السعر الأجل للصراف والسعر الفوري يعتمد على الفترة الزمنية حال إبرام الصفقات وعلى مستويات معدلات الفائدة السائد في الأسواق النقدية للأطراف المتعاملة¹.
سادسا: أسعار الصرف المتقاطعة

يتم في إطار السوق النقدية تنفيذ العمليات الدولية وتبادل العملات الأجنبية لبعضها، وقد تطورت مختلف التعاملات النقدية خلال الثلاث عقود الأخيرة وذلك نتيجة المخاطر والخسائر المترتبة عن التعويم والتقلبات الكبيرة في أسعار صرف العملات، وقد اتخذت هذه التعاملات صيغا أهمها صيغة التحويل الانبي وصيغة التحويل الاجل فشكلت فيما بعد أسواقا أطلق عليها الأسواق الآنية والأسواق الاجلة والمستقبلية.
إن التعاملات والتحويلات ترتبط بسعرين، سعر للبيع وسعر للشراء لكل عملة مع ما يقابلها من عملات أخرى وترتبط أسعار صرف العملات مع بعضها وفق مفهوم المثلث التوازن².

سابعا: سعر الصرف الظل

لقد أولت النماذج التي سعت لتحديد سعر الصرف أهمية بالغة لتحديده في ظل اقتصاد رأسمالي، غير أننا في وقت مضى وفي الوقت الحالي نجد أن هناك اقتصاديات تعتمد ولو بشكل جزئي على الاقتصاد المخطط والذي يولي الأهمية للجانب الاجتماعي على حساب الجانب الاقتصادي.

وبالتالي فإن مفهوم سعر الصرف الظل يهتم بتحديد سعر الصرف في الاقتصاد الاشتراكي، الذي يعبر عن تعظيم دالة المنفعة الاجتماعية كما هو مبين في المعادلة التالية³:

$$U(X_1, X_2, \dots, X_n) - \lambda(y - \sum p_i, x_i)$$

حيث:

x_i : طلبات المستهلك.

λ : قيمة الوحدة الاضافية (الهامشية) من المورد النادر.

Y : الدخل.

إن أسعار الظل هي تلك الأسعار التي تسود في حالة التوازن العام في سوق المنافسة الكاملة، وتكون مساوية لقيمة الإنتاجية الحدية لعناصر الإنتاج، بحيث تأخذ في الاعتبار جميع الاستخدامات البديلة لتلك العناصر مع الأهداف الاجتماعية، أو هي تلك الأسعار التي تعكس القيم الحقيقية للسلع والخدمات المنتجة وعناصر الإنتاج المستخدمة من وجهة نظر اجتماعية.

ويمكن أن نستنتج من استعراض العديد من تعريفاتها، أنها أسعار تحقق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي على مستوى الاقتصاد القومي، والتي تسود في حالة المنافسة الكاملة، وتكون مساوية لقيمة الإنتاجية الحدية لعناصر الإنتاج، ومن ثم تهدف إلى تحقيق

¹: مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة "1974-2003"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2011، ص6.

²: سرمد كوكب الجميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، دار ومكتبة الحامد للنشر، الأردن، 2001، ص95.

³: Willamson, the exchange rate system, MITpress.

الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، في وضع يؤخذ فيه بالاعتبار جميع الاستخدامات البديلة لتلك الموارد، لتحقيق الأهداف المنظورة¹.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على سعر الصرف

هنالك العديد من العوامل المهمة والتي يمكنها التأثير في العرض والطلب على سعر صرف عملة دولة ما، منها ماهو اقتصادي ومنها ما هو غير ذلك وعلى العموم يمكن أن نقسمها إلى قسمين رئيسيين هما:

أولاً: العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف

تؤثر عدة عوامل في العرض والطلب على سعر الصرف والتي يمكن اجمالها كالآتي:

1_ كمية النقود: كان الكلاسيك يرون ومن خلال النظرية الكمية للنقود بأن هنالك علاقة قائمة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وقد أكدت المدرسة النقدية بزعامه "ملتون فريدمان" على أهمية النقود في التأثير على المستوى العام للأسعار إلا أنه ليس بالصورة التي تصورها الكلاسيك²، إذ يرى فريدمان أن حركات الأسعار تعكس بشكل أساسي التغيرات المهمة في كمية النقود، وأن هناك علاقة وثيقة بين تغيرات كمية النقود لوحدة واحدة من الناتج وحركات الأسعار أيضاً، وفي ذلك يقول فريدمان (ليس هناك من حالة حصل فيها تغير أساسي في كمية النقود بالنسبة لوحدة من الناتج دون أن ترافقه تغيرات مهمة في مستوى الأسعار بنفس الاتجاه وبالعكس)³.

2_ أسعار الفائدة: تعتبر أسعار الفائدة أحد العوامل الأساسية التي تؤثر طردياً على سعر العملة، إذ أن رؤوس الأموال الساخنة والأرصدة المعدة للإقراض الدولي حساسة تماماً لتغيرات أسعار الفائدة إذ أنها تتدفق إلى المناطق ذات العائد المتوقع الأعلى، فالزيادة في أسعار الفائدة الحقيقية ستحفز رأس المال الأجنبي للانسحاب إلى الداخل مؤدية إلى ارتفاع قيمة عملتها في سوق الصرف الأجنبي، أما انخفاض أسعار الفائدة المحلية فسيكون أثره معاكساً⁴.

3_ التضخم المحلي والعالمي: إن التضخم يعد احد العوامل المؤثرة في سعر الصرف فارتفاع معدلاته في الداخل يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية⁵، وبالتالي جعل عملة البلاد أقل جذبا للعملاء نظراً لخسارة قيمتها الأصلية نتيجة للتضخم وهذا بدوره يؤدي إلى تدهور سعر صرفها مما يدل ذلك على أهمية المستوى العام للأسعار في التأثير على سعر الصرف⁶.

4_ ميزان المدفوعات: يعد التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف كونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي، ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين فإن ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على

¹: أسعار الظل، على الموقع:

http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2002/51_C2-5.pdf, Date : 23/03/2014, H: 10:55.

²: مراد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص7.

³: عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص61.

⁴: مرجع نفسه، ص65.

⁵: عبد المنعم السيد علي وعبد الرحمن حبيب، نظام النقد الدولي والتجارة الخارجية للبلاد العربية، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1986، ص7.

⁶: بريان كويل، أسواق العملات الأجنبية، دار الفاروق للنشر والتوزيع، ط2، القاهرة، 2008، ص19.

العملات الأجنبية لسد ذلك العجز، وبالمقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية مما يعني تدهور سعر الصرف لعملة ذلك البلد، وبالعكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات¹.

5_ حركات رأس المال: إن زيادة تصدير رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى سيؤدي إلى زيادة عرض عملة البلد المصدر لرأس المال بالنسبة لعملة البلد المستورد، ومن ثم يميل سعر الصرف للعملة الأخيرة إلى الارتفاع².

6_ التغيير في الدخل الحقيقي: تعتبر التغييرات في الدخل الحقيقي للدولة من العوامل الهامة التي تؤثر على سعر الصرف لعملتها وذلك لأن زيادة صادرات الدخل الحقيقي لدولة ما تؤدي إلى زيادة إمكانية الدولة على الشراء، مما يؤدي إلى زيادة واردات هذه الدولة وبطبيعة الحال زيادة صادرات العالم الخارجي لها.

وزيادة صادرات دولة للعالم الخارجي تؤدي إلى زيادة الطلب عملتها، وذلك على عكس الدولة التي استقبلت هذه الصادرات فيزيد الطلب على العملة الأولى في مقابل العملة الأخيرة، ويزيد عرض العملة الأخيرة في مقابل الأولى، وبالتالي تنخفض قيمة عملة الدولة المستوردة مقابل الدولة المصدرة³.

7_ عجز الموازنة الحكومية والسياسة المالية: تميل السياسة المالية إلى توليد آثار متباينة على سعر الصرف فإذا اتخذت الحكومة سياسة مالية أكثر تقييداً لتحقيق فائض في الموازنة أو لتقليل العجز القائم على الأقل فإنها ستعمل على تخفيض الطلب الكلي وانخفاض النشاط الاقتصادي وهبوط معدل التضخم مما ينجم عن ذلك انخفاض في الواردات وزيادة الصادرات ويتجه الحساب الجاري إلى تحقيق فائض يرفع قيمة عملتها في أسواق الصرف وتخفيض سعر الصرف الأجنبي⁴.

ثانياً: العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف

هناك عوامل أخرى غير اقتصادية تؤثر في أسعار الصرف يمكن إجمالها كالاتي⁵:

1_ الإضرابات والحروب: تعد الإضرابات السياسية وحالات الحروب الداخلية والخارجية من العوامل المؤثرة على سعر الصرف ولاسيما في المدى القصير وأحياناً على المدى البعيد، حيث تؤثر على أوضاع التجارة والصناعة والزراعة والمال التي من شأنها أن تغير الطلب على الصرف الأجنبي وبالتالي تغير سعر الصرف.

2_ الإشاعات والأخبار: تعد الإشاعات والأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف الأجنبي سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة فأحياناً تصدر الإشاعات من بعض المتعاملين أنفسهم حول مستقبل عملة ما ولكن التأثير يحدث خلال وقت قصير ولا تلبث السوق أن تستعيد استقرارها.

3_ خبرة المتعاملين وأوضاعهم: يقوم المتعاملين في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم وخبراتهم بالسوق وأحواله بتحديد اتجاه الأسعار واتخاذ قراراتهم بشأنها وتحديد ما إذا كان من الضروري تعديلها أو إبقاءها على ما هي عليه، وبناءً عليه فإن الأسعار تتأثر بخبرة هؤلاء المتعاملين وبمهاراتهم.

1: مراد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص8.

2: أحمد بليح بليح، الاقتصاد الدولي، منشأة المعارف للتوزيع، الإسكندرية، 1993، ص 78.

3: العوامل المؤثرة على سعر الصرف، على الموقع: <http://www.startimes.com/f.aspx?t=3215286>, Date : 25/12/2013, H: 18:11

4: عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، مرجع سبق ذكره، ص75.

5: مرجع نفسه، ص81.

المبحث الثاني: مدخل إلى سوق الصرف

إن الغرض الأساسي لنشأة سوق الصرف هو تسوية الصفقات والمبادلات التجارية بين الدول التي تستدعي تبادل عملات نقدية (أو مبادلة ودائع بنكية مكتتبه بمختلف العملات)، حيث تتم هذه العمليات في أسواق الصرف التي لها هيئة شكلية وهي في حالة اشتغال دائم.

المطلب الأول: تعريف سوق الصرف وخصائصه

إن سوق الصرف مثل باقي الأسواق هو عبارة عن المحيط الذي يتم فيه المبادلات التجارية، ويتميز هذا السوق بكافة الخصائص التي يتميز بها سوق السلع، كما أن تفاعل قوى العرض والطلب فيه هو الذي يحدد سعر الصرف.

أولاً: تعريف سوق الصرف الأجنبي

يعرف سوق الصرف الأجنبي بأنه: "التقاء البائعين والمشتريين للعملات المختلفة، بغض النظر عن الزمان والمكان، حسب معلومات وآليات وأنظمة معينة للاستفادة من فروقات الأسعار أو لتحقيق احتياجات عمليات تبادل السلع والخدمات والأصول المالية والموارد الأخرى"¹.

ويعرف أيضاً على أنه: "الوعاء الذي تتم فيه كل الصفقات العالمية سواء تعلقت بالتجارة الدولية أو بتدفق رؤوس الأموال، وما تجدر إليه الإشارة أن سوق الصرف غير محدد المكان فهو يتوزع على كل المراكز المالية، عبر الشبكات المعلوماتية والكوابل الهاتفية للبنوك والمؤسسات المالية"².

ثانياً: خصائص سوق الصرف الأجنبي

تتميز أسواق الصرف الأجنبية بالخصائص الآتية³:

- يعتبر سوق العملات الأجنبية أقدم وأكبر وأوسع سوق مالي في العالم، وقد قدر بنك التسوية الدولية، من خلال عمليات المسح التي يقوم بها كل ثلاث سنوات لأسواق العملات الأجنبية أن متوسط حجم التعاملات اليومية في سوق العملات الأجنبية، هو 1190 مليار دولار في أبريل 1995.
- رغم الانتشار المتزايد للمشاركين في سوق العملات الأجنبية في كل أنحاء العالم، إلا أن أغلب الصفقات تتم في لندن ونيويورك وطوكيو، وتصل حصة لندن في أسواق العملة الأجنبية إلى 30% من كل الصفقات، بينما تصل حصة كل من نيويورك وطوكيو إلى 16% و10% على التوالي.
- تستحوذ الأسواق الثلاثة لندن، نيويورك، طوكيو، على نسبة 56% من صفقات العملات الأجنبية في العالم.

¹: معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير، الأردن، 2006، ص281.

²: الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر، 2005، ص109.

³: لورا إكودريس، أسواق العملات الأجنبية "الهيكل والمخاطر المرتبطة بالنظام"، مجلة التمويل والتنمية، العدد4، 1996، ص22.

- تركيز السوق إذ يعادل ثلثي صفقات العملات الأجنبية اليومية يحدث ما بين سماسرة البنوك، وحوالي 16% من العملات تخص العملاء غير الماليين، أما الجزء الباقي من المعاملات 20% فيشمل مؤسسات مالية خلاف سماسرة البنوك، والتي هي في الأغلب شركات أوراق مالية، تعمل في أسواق القروض والأسهم العالمية التي دخلت سوق العملات الأجنبية كأجهزة للوساطة تقوم بالشراء على مرحلة واحدة لعملائها.
- يتميز سوق العملات الأجنبية بالسيولة الشديدة، فالصفقات كبيرة وتنفذ بكثرة، حيث تكتتب المؤسسات العادية للسمسرة ما بين 3000 و4000 تذكرة معاملات لصفقات في العملة الأجنبية خلال يوم متوسط من 24 ساعة.
- تجري الصفقات في سوق الصرف الأجنبي في كل ساعات النهار والليل، وتشمل في أغلب الأحيان مؤسسات في مناطق اختصاص وطنية مختلفة.

المطلب الثاني: المتدخلون في سوق الصرف

لسوق الصرف الأجنبي أطراف متعددة تتعامل في إطاره بيعا و شراء أو حتى متابعة وإشرافا، ويتمثلون أساسا في البنوك والمؤسسات المالية والبنوك المركزية والسماسرة والعملاء الخواص.

أولا: البنك المركزي

يتدخل البنك المركزي في القيام بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية من جهة، وتنفيذ أوامر الحكومات من جهة أخرى ويكون هذا التدخل في العادة من أجل حماية مركز العملة المحلية أو بعض العملات الأخرى¹.

ويعتبر تدخل البنوك المركزية في سوق الصرف نسبيا من حيث المعاملات التي تقدم لها، إلا ان تأثيرها يعتبر في غاية الأهمية كون أن تدخلها يهدف إلى دعم أو حماية العملة المحلية من خلال مراقبتها للأسعار، والعمل على احترام مجالات تقلبات سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية².

ثانيا: البنوك التجارية والمؤسسات المالية

تتمثل هذه الشريحة أساسا في البنوك التجارية التي تتعامل بصورة مباشرة في سوق الصرف الأجنبي، حيث يمثلون في هذه الحالة ماسكي الصفقات سواء لحسابهم الخاص أو لحساب الغير (الزبائن)، أو في حالة مستعملي سوق الصرف، حيث تكون العلاقة مع أسواق الصرف غير مباشرة، وفي كل الحالات يعتبرون وسطاء معتمدون على الرغم من أهليتهم في التعامل في سوق الصرف³، إذ تعتبر البنوك التجارية مركز ثقل سوق الصرف وأهم متدخل من ناحية عدد العمليات التي تضطلع بها، إذ تقوم بعمليات لحساب زبائنها من بينها بيع وشراء العملات، إقراض العملات، عمليات لحسابها الخاص، عمليات التحكيم في سوق الصرف، تمويل احتياجات البنوك الأجنبية بالعملة المحلية..... الخ.

¹: موردخاي كريانين، الاقتصاد الدولي "مدخل السياسات"، ترجمة إبراهيم منصور، دار المريخ، الرياض، 2007، ص267.

²: سامي حاتم عفيفي، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، دار الحامد للنشر، بدون بلد النشر، 1990، ص26.

³: محمد علة، أثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2003، ص73.

كما تستعين بأنظمة اتصال جد متطورة، تمكنها وبطريقة سريعة من ايجاد المتعاملين معها في كل العمليات التي تقوم بها سواء كانت لصالح زبائنها أو لصالحها¹.
ثالثا: سماسة الصرف

يتدخلون السماسة في سوق الصرف فقط كوسطاء، إذ أنهم لا يعملون لحسابهم الخاص، فهم يمثلون مجموعة من الزبائن الذين يريدون استبدال عملتهم الوطنية مقابل عملات أخرى أجنبية أو العكس².

إذ يعتبر سماسة الصرف وسطاء نشطين يقومون بتجميع اوامر الشراء أو البيع للعمليات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، ويقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء المعلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشترية لهذه العملات³، فالبنك التجاري من خلال سماسة الصرف يمكنه الحصول على أفضل سعر للعملة الأجنبية وبتكاليف منخفضة وعادة ما يكون هناك سماسة معتمدين أو مرخصين في الأسواق المالية يمكن من خلالها للبنوك التجارية أن تسوي رصيدها من العملات الأجنبية⁴.

رابعا: العملاء الخواص

يتشكل العملاء الخواص من ثلاث فئات رئيسية هي:

- المؤسسات المالية أو البنوك الصغيرة.
- المؤسسات الصناعية والتجارية.
- المستثمرون الدوليون.

في غالب الأحيان فإن العملاء لا يتدخلون مباشرة في سوق الصرف، إنما يقتصر الأمر فقط على الذين حققوا أو يحققون حجما مهما من العميات، والذين لديهم متعاملين خاصين بهم يمكنهم أن يحملوا صفة العملاء الصيارفة و من ثم يحق لهم الدخول إلى قاعات السوق، أما الذين لا يتوفر لديهم الحجم المهم من العمليات، فتتم عملياتهم وتمويلاتهم من خلال الهياكل التقليدية للبنوك التجارية، بعد دراسة الصفقات والتأكد من التكاليف⁵.

المطلب الثالث: أنواع سوق الصرف الأجنبي

تتميز أسواق الصرف بالتنوع وذلك بتنوع الأسعار المطبقة في عمليات الصرف، حيث نجد نوعين من أسواق الصرف التي يتم التعامل فيها، الأول يتعلق بسوق الصرف العاجل أما الثاني فيتعلق بسوق الصرف الأجل.
أولا: سوق الصرف الآني

هو السوق الذي يتم فيه تبادل العملات بسعر يتحدد عند التعاقد والتسليم يتم فورا على مدى يومين على الأكثر وعادة ما يتم شراء العملات الأجنبية في السوق الحاضرة لعدة أسباب منها تمويل عمليات الاستيراد أو شراء أحد الأصول الأجنبية مثل السندات أو العقارات أو لتمويل المصارف الخاصة بالإجازات ورحلات العمل.

¹: سامي حاتم عفيفي، مرجع سبق ذكره، ص27.

²: Bernard Guillochon, **Economie internationale**, Dunod, Paris, 3^{ème} édition, 2001, p 220.

³: Josette Peyrard, **Gestion financière internationale**, CLET, Paris, 2^{ème} édition, 1989, p 52.

⁴: إيمان عطية ناصف وهشام محمد عمارة، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، المكتب الجامعي الحديث، 2007، ص311.

⁵: محمد علة، مرجع سبق ذكره، ص74.

ويحصل التوازن في سوق الصرف العاجل من خلال بعض العمليات التي يقوم بها المشاركون وهي:

1_ المراجعة: إن أسعار الصرف كغيرها من الأسعار، تتحدد وفق عمليات العرض والطلب على العملات، ويتحقق التوازن عندما تتساوى الكمية المطلوبة مع المعروضة منها، إلا أنه قد تتحرف أسعار الصرف في المراكز المالية المختلفة المالية عن أسعار الصرف التوازنية، ولتفادي ذلك تقوم البنوك الكبيرة خاصة بعمليات مراجعة الصرف والتي تعني استغلال الانحرافات في أسعار عملة من العملات على مستوى أسواق متعددة في زمن معين، حيث يحاول الشخص الذي يلجأ إلى التحكيم بخلاف المضارب استخراج ربح يستفيد منه من الفارق الموجود في أسعار الصرف، حتى يتحقق التوازن ما بين أسعار الصرف في الأسواق، وبالتالي يشتري في السوق التي تكون فيها رخيصة نسبياً وبيعها في سوق أخرى يكون فيها السعر مرتفعاً¹.

2_ المقاصة: قليل ما يلجأ المصدرون إلى التعامل المباشر فيما بينهم بل يتعاملون مع البنوك المقيمة في بلدانهم حيث تقوم هذه الأخيرة بعمليات البيع والشراء فيما بينها أو مع سمسرة الصرف، وفي هذه الحالة يقوم البنك بعملية مقاصة بين المبالغ الدائنة والمبالغ المدينة كل حسب العملة التي يرغب المصدر الحصول عليها².

ثانياً: سوق الصرف الآجل

يقصد بسوق الصرف الآجل ذلك السوق الذي يتم فيه بيع وشراء العملات الأجنبية التي تتم وفقاً لسعر آجل، بمعنى أن التسليم يكون مؤجلاً لحين حلول التاريخ المتفق عليه ومدة التأجيل تكون إما في حدود شهر أو ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو سنة على الأكثر تقدير³، حيث تسمح هذه السوق بتحديد فوري لسعر التبادل المستقبلي للعلاقات التجارية، فمثلاً إذا كان مستورد جزائري لمنتجات أوروبية يرغب في الحصول على اليورو ليدفع به ما يستورده، وكان يخشى أن يرتفع صرف اليورو مقابل الدينار الجزائري إلى وقت تصديره للسلع فإنه يستطيع أن يعقد عقداً آجلاً للحصول على اليورو، وبذلك يضمن لنفسه منذ تلك اللحظة أن يحصل على القيمة المطلوبة بسعر الصرف الحالي، ونفس الشيء للمصدر⁴.

أما عن العمليات التي تتم على مستوى السوق الآجل فتتمثل كالتالي:

1_ التغطية: نقصد بها تجنب الخسارة في سعر الصرف أي الخسارة الناجمة عن تذبذب أسعار الصرف وتسمى كذلك بتغطية الوضع المفتوح للمتعاملين في أسواق الصرف الأجنبي⁵، إذ قد تتعرض قيمة الصادرات أو الواردات للأخطار الناجمة عن تذبذب أسعار الصرف العاجلة باعتبار أن عملية التسديد تستغرق في أغلب الأحيان فترة من الزمن، الشيء الذي يؤدي إلى زيادة تكاليف الاستيراد عند ارتفاع سعر الصرف، ويقلل من حصيلة المصدر عند انخفاض هذا الأخير، لذلك يجب التغطية ضد مخاطر الصرف الناجم عن العمليات التجارية والمالية من خلال إبرام اتفاق، يتضمن شراء أو بيع كمية معينة من العملة الأجنبية في تاريخ لاحق، إذ يبيع المصدر في الآجل قيمة صادراته إلى بنكه الخاص،

1: شمعون شمعون، البورصة وبورصة الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 1991، ص146.

2: سامي حاتم عفيفي، مرجع سبق ذكره، ص149.

3: جمال جويدان، الأسواق المالية والنقدية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، 2002، ص28.

4: مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص246.

5: عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص113.

وبالتالي يتحدد حاضرا المبلغ بدلالة العملة الوطنية المستحقة في تاريخ لاحق، ويقوم المستورد بشراء أجلا لمبلغ معين من عملة الاستيراد¹.

2_ المضاربة: إذا كانت التغطية تهدف إلى تجنب المخاطرة خوفا من تحمل الخسارة، فإن عملية المضاربة تهدف إلى محاولة الاستفادة من إمكانية حدوث تذبذبات على مستوى سعر الصرف العاجل لعملة ما²، فالمضاربة تكون من أجل تحقيق الربح وذلك عن طريق الاستفادة من الفروق السعرية في سعر صرف عملة بين سوقين أو أكثر في وقت واحد، عن طريق شراء العملة في السوق ذات السعر المنخفض وإعادة بيعها في السوق ذات السعر المرتفع³، والفرق بين المضاربة في الأجل عن المراجعة هو أن الأولى هدفها الاستفادة من التباين في سعر العملة في أسواق متعددة عند نقطة زمنية واحدة⁴.

المطلب الرابع: أهم العملات الصعبة المتداولة دوليا

يقصد بالعملة الصعبة كل عملة يصعب الحصول عليها، وصعوبة العملة بهذا المعنى شأن نسبي، إذ أن عملة أية دولة قد تكون صعبة مادام ميزان مدفوعات بعض الدول متسما بالعجز مع الدولة صاحبة تلك العملة، وقد أطلق تعبير العملة الصعبة قبل التخلي عن قاعدة الذهب في الثلاثينات من القرن العشرين على

العملات الثابتة المرتكزة على تلك القاعدة، ومن ثم أصبح هذا التعبير مرادفا للدولار الأمريكي ولمختلف العملات القابلة للتحويل إلى الدولار⁵، وتتمثل أهم العملات الصعبة المتداولة دوليا في:

أولا: الدولار الأمريكي

يستمد هذه الأهمية من أهمية الاقتصاد الأمريكي حيث يمثل 20.7% من الناتج المحلي العالمي، 15.2% من الصادرات العالمية، ويستخدم الدولار في تسوية 51% من التجارة العالمية، وكذلك ب 45% في إصدار السندات الدولية ويسيطر على 50% من هيكل ديون الدول النامية و60% من احتياط الدول من العملات الصعبة.

ثانيا: الأورو الأوروبي

يأتي هذا إحلالا للعملات الأوروبية الهامة مثل المارك الألماني الذي كان يمثل 21% من احتياطي الدول من العملة الصعبة سنة 1983، وللموقع الجديد في الاقتصاد العالمي الذي أصبحت تمثله أرض الأورو Euroland حيث تمثل 20% من الناتج المحلي العالمي و7% من التجارة العالمية.

ثالثا: الين الياباني

حيث تمثل دولة اليابان نسبة 8% من الناتج المحلي العالمي اما بالنسبة للتجارة العالمية تمثل 8%.

رابعا: الجنيه الإسترليني

لكونه لا يزال خارج العملات المنظمة للأورو، وتظهر قوته من خلال سعر صرفه مقابل الدولار حيث أن 1 جنيه إسترليني = 1.58 دولار أمريكي.

1: دومنيك سالفاتور، مرجع سبق ذكره، ص166.

2: عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص113.

3: لحسن جديدين، تسير خطر سعر الصرف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2004، ص3.

4: عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص114.

5: العملات الصعبة، على الموقع: http://www.borsaat.com/vb/t169812.html , Date : 12/01/2014, H : 16 : 12

خامسا: الفرنك السويسري

وتأتي قوة الفرنك السويسري من طبيعة البنك المركزي السويسري الذي يتمتع بأعلى درجات الاستقلالية المتعارف عليها دوليا، فضلا على كون سويسرا ساحة مالية كبيرة، نتيجة سياسة الحياد التي تعتمدها الحكومة السويسرية وابتعادها عن المنازعات والمشاكل الدولية حيث 1.16 فرنك سويسري = 1 دولار أمريكي. وهناك عملات أخرى ذات أهمية دولية مثل الدولار الكندي، الدولار الإسترليني والريال السعودي¹.

المبحث الثالث: أنظمة الصرف والنظريات المفسرة لسعر الصرف

تلعب حركة المعاملات الدولية دورا كبيرا في تحديد مسار العملة بالتنسيق مع واقع نظام الصرف المعمول به من أجل ذلك أكد الاقتصاديون على ضرورة اختيار أحسن نظام ملائم للاقتصاد من خلال ابرازهم لمزايا وعيوب كل من أنظمة الصرف، وقد حاولت الكثير من النظريات تفسير الاختلاف في أسعار الصرف بين البلدان وكل منها لها فرضيات ومنطلقات ونتائج تختلف عن الأخرى.

المطلب الأول: أنظمة الصرف الرئيسية

إن كل عملية تبادل للسلع والخدمات لا بد أن يترتب عليها تبادل لعملات الدول المصدرة والمستوردة، ويتحدد سعر الصرف الأجنبي للعملة الوطنية من خلال قوى العرض والطلب على الصرف الأجنبي، وهناك ثلاثة أنظمة لتحديد سعر الصرف وهي الثابتة والوسيطية والمرنة.

أولاً: نظام الصرف الثابت

هو النظام الذي يتم فيه تدخل السلطات النقدية في تحديد مستوى سعر الصرف وذلك عن طريق مراقبة دخول وخروج العملات الأجنبية، إذ يمكن للسلطات القيام بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى عملة أخرى، وهذا إذا كانت معظم معاملاتها التجارية تتم مع دولة هذه العملة أو تقوم بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى سلة من العملات الأجنبية، وهذا عندما تكون معاملاتها التجارية مع مجموعة من الدول².

ويعرف أيضا على أنه: "نظام تكون فيه معدلات الصرف ثابتة، أو تكون هذه المعدلات تتحرك داخل هامش ضيق، وعملية تبادل العملات تتم بأسعار محددة مسبقا من طرف السلطات النقدية التي تستند إلى معيار معين لتعريف سعر التدخل (سعر التعادل) بالنسبة لعملتها الخاصة"³.

1: عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص109.

2: عمار جعفري، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة بسكرة، 2013، ص41.

3: محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص115.

ولقد عرف هذا النظام مرحلتين هما: نظام الصرف الثابت في ظل معيار الذهب ونظام الصرف الثابت في ظل معيار الصرف بالذهب.

1_ نظام الصرف الثابت في ظل معيار الذهب:

ساد هذا النظام في معظم دول العالم إلى غاية قيام الحرب العالمية الأولى، وسميت هذه الفترة "الفترة الذهبية لمعيار الذهب"، حيث تعرف الوحدة النقدية بوزن معين من الذهب ويتم تداول هذا الأخير داخل الدول باعتباره الوسيلة العالمية للدفع، وتصدر الدولة عملتها بموجب ما تملكه من احتياطات من الذهب، وعندما تتخذ جميع الدول هذا النظام فإن أسعار الصرف بين عملاتها ستكون ثابتة تقريباً إذ لا تتغير إلا في

حدود ضيقة جداً ما بين دخول وخروج الذهب، وبالتالي يكون لخروج الذهب أو دخوله علاقة وثيقة بالميزان التجاري وميزان المدفوعات.

إن تسديد المدفوعات بين بلدين يتم عن طريق النقل المادي للذهب بمجرد أن يرتفع أو ينخفض سعر الصرف عن سعر التعادل القانوني.

إذا في هذا النظام تعديل ميزان المدفوعات يكون في إطار اقتصادي داخلي بواسطة تباطؤ وتسريع النمو الاقتصادي، فالانخفاض في الكتلة النقدية (الذهب) يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات وذلك يؤدي بدوره إلى ظهور ضغوطات تضخمية تتمثل في انخفاض الأسعار وتباطؤ النمو الاقتصادي، وبالتالي اكتساب صادرات الدولة قدرة تنافسية في الأسواق الخارجية وهذا يؤدي لزيادة الصادرات وانخفاض الواردات، ومنه دخول الذهب وتحقيق الفائض، أما في حالة زيادة الكتلة النقدية (الذهب) فيكون لها أثر عكسي، أي ارتفاع الأسعار وتسارع معدل النمو.

إن هذا المعيار يهدف إلى تحقيق الاستقرار الخارجي، لكن مع نهاية الحرب العالمية الأولى وظهور عملات قوية غير الجنيه الإسترليني أصبح الهدف الرئيسي للسياسات الاقتصادية هو تحقيق الاستقرار الداخلي وهكذا انهار نظام معيار الذهب¹.

2_ نظام الصرف الثابت في ظل معيار الصرف بالذهب:

في ظل هذا النظام تصبح العلاقة بين النقد الورقي والذهب علاقة غير مباشرة، وذلك من خلال نقد أجنبي آخر قابل للتحويل إلى ذهب، وقد طبق هذا النظام بعد الحرب العالمية الأولى تبعاً لتوصيات مؤتمر جذوة سنة 1922.

➤ ومن خلال هذا النظام يتم تفضيل بعض العملات العالمية لتلعب دوراً مهماً وتسمى بالعملات المركزية والتي يمكن اعتبارها كقطب تدور حوله باقي العملات، وتم اختيار كل من الجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي للعب هذا الدور، ومن هنا أصبحت العملة النقدية العالمية ثنائية القطب.

➤ وفق هذا النظام تقوم السلطات النقدية بإصدار النقود الورقية وتتعهد لحاملها بإبدالها عند الطلب بما يقابلها من النقد الأجنبي بالسعر القانوني المحدد، كما تحتفظ باحتياطي من النقد الأجنبي لمواجهة طلبات الإبدال وكذا الاحتفاظ بالذهب كاحتياطي.

➤ إن العمل بهذا النظام مكن من المحافظة على الذهب واستعماله في مجالات نقدية، كما ساعد على تأمين حاجات التداول من النقود في حين مازال فيه للنقود صلة بالذهب،

¹: مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص14.

غير أن استعمال كمية من الذهب لتغطية عدة دول يشكل عبئا ثقيلا على الدول التي تستعمل عملتها كتغطية، إذ يجب على البنوك المركزية لهذه الدول أن تكون مستعدة لتلبية طلبات الابدال لجميع النقود التي استعملت عملتها كتغطية لها، كما ان تبني هذا النظام يفقد الدولة الكثير من استقلالها السياسي والاقتصادي ويجعلها تتحمل جزءا من المشاكل والأزمات الاقتصادية والنقدية للدول الأخرى.

➤ إن الهدف الأساسي من هذه القاعدة هو المحافظة على الذهب والاقتصاد في استخداماته النقدية، غير أن تزايد المضاربة بسبب لامركزية المالية الدولية أدى إلى تضخم كبير في الكتلة النقدية فبدأ التذبذب النقدي العالمي والذي أدى في النهاية إلى ظهور أزمة الكساد سنة 1929.

ثانيا: سعر الصرف الثابت القابل للتعديل (نظام الصرف بالذهب)

ظهر هذا النظام سنة 1944 في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد انعقاد مؤتمر سمي باسم المدينة التي انعقد فيها "بروتون وودز" واتفق المؤتمر على إعادة ترتيب أمور العلاقات النقدية الدولية بالشكل الذي يعيد لها حيويته¹.

1_ نشأة وتطور نظام بروتون وودز:

إن الفوضى التي خلفتها الحرب العالمية الثانية قضت نهائيا على ما تبقى من نظام قاعدة الذهب، وقد استلزم تطور ونمو المبادلات الدولية وجود نظام نقدي دولي يرتكز على علاقات نقدية ثابتة، نظام يتفادى مساوئ قاعدة الذهب ويأخذ بمزاياها من خلال ثبات أسعار الصرف، مع إمكانية التحويل بين العملات بما يضمن التشغيل الكامل واستقرار الأسعار، مع السماح لكل دولة تحقيق التوازن الخارجي دون فرض قيود على المبادلات الدولية².

ومن أجل ذلك عقدت ندوة بروتون وودز في جويلية 1944 ضمت ممثلي 44 دولة وقدمت خلاله مقترحات لإرساء قواعد نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة واستقرار من النظام السابق، وقد أسفر هذا المؤتمر عن إنشاء مؤسستان مهمتان هما:

1_1 صندوق النقد الدولي: هو مؤسسة نقدية دولية تشرف على توفير وتنظيم السيولة الدولية وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف وتسوية العجز في موازين المدفوعات الدولية، فقد كانت لها في أواخر الثمانينات مساهمة فعالة في التطورات والتحويلات التي شهدتها الأنظمة الاقتصادية والمالية الراهنة خاصة فيما يتعلق بالسيولة الدولية ودورها في استقرار النظام النقدي الدولي، وتدرس الدول النامية المساعدات المالية التي تمنحها والسياسات التي توصي بها، وتمثلت أهداف صندوق النقد الدولي كالآتي:

- العمل على استقرار أسعار الصرف سواء في ظل أسعار الثابتة أو أسعار الصرف المرنة.
- العمل على تحقيق التعاون الدولي في المسائل النقدية الدولية، قصد الرفع من وتيرة نمو الاقتصاد العالمي وتحقيق الاستقرار في المبادلات الدولية ومنه تفادي الفوضى التي قد تنجر نتيجة الأزمات النقدية.
- إمكانية تقديم تسهيلات مالية من موارد الصندوق في شكل قروض تهدف إلى تسهيل اتخاذ سياسات انفتاحية وبالتالي إتاحة مصادر تمويل تمكن سلطات البلد من تعويض التأثيرات المحتملة لهذه السياسات على ميزان المدفوعات.

1: سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي "المفاهيم والنظريات الأساسية"، جامعة الكويت، 1944، ص65.

2: بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط2، بيروت، 2004، ص62.

- فتح أسواق البلدان النامية أمام صادرات واستثمارات البلدان المصنعة، وتوجيهها إلى نظام اقتصاد السوق من خلال اللجوء إلى جعل العملات المحلية قابلة للتحويل بكل حرية وتحرير التجارة الخارجية وتسهيل تحركات رؤوس الأموال الدولية.
 - تقديم المساعدة الفنية والتدريب في ميدان تصميم وتنفيذ السياسة المالية والنقدية وفي ميدان بناء المؤسسات، كتطوير البنوك المركزية ووزارات المالية والإدارات الضريبية والجمركية وكذلك في ميدان جمع البيانات وأخيرا في مجال صياغة التشريعات المالية ومراجعتها.
 - تقصير أمد الاختلال في موازين المدفوعات الدولية للبلدان الأعضاء وتخفيف حدته¹.
- 1_2_ البنك الدولي للإنشاء والتعمير: يمثل المؤسسة الثانية التي تم إنشاؤها بموجب اتفاق بريتون وودز، وتمثلت وظيفته الرئيسية في تسهيل تدفق القروض الدولية للعمل على إعادة بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية، زيادة على تقديم القروض إلى ول العالم الثالث، وكل بلد عضو في الصندوق يعتبر عضوا في البنك، وهو ما يبين الحرص على احترام النصوص الخاصة بالصندوق، وللبنك موارد تتكون كل من رأس المال والاقتراض والاحتياطيات².
- وتسدد حصص الأعضاء في رأس مال البنك على النحو التالي³:
 - 2% من حصة العضو تسدد ذهباً أو بالدولار، مع حق البنك في استخدام هذا المبلغ لغرض التسليف.
 - 18% من حصة العضو تسدد من عملات الدول الأعضاء، ويمكن الاستفادة من هذه العملات لغرض التسليف بعد موافقة أصحابها الأعضاء في البنك.
 - 80% الباقية تحتفظ بها الدول الأعضاء، لكنها قابلة للطلب في حالة احتياج البنك لها لمواجهة احتياجاته.
- أما الاقتراض فيعتبر أهم موارد البنك الدولي، حيث يشكل أكثر من 70% من قيمة القروض التي يقدمها البنك الدولي إلى الأعضاء، والمورد الأخير المتمثل في الاحتياطيات والأرباح، فهو يمثل نسبة ضئيلة جدا من إجمالي الموارد.
- وفي جانب الاستخدامات، فإن البنك يهدف إلى تمكين الدول الأعضاء التي دمرتها الحرب من الحصول على رؤوس الأموال الضرورية لإعادة الاعمار، كما يسعى إلى النهوض باقتصاديات الدول المتخلفة، ويمكن تلخيص أهداف البنك فيما يلي:
- المساعدة على تعمير أراضي الأعضاء والعمل على تطويرها من خلال توفير رؤوس الأموال للأغراض الإنتاجية.
 - تشجيع عمليات الاستثمار الخارجي الخاصة بالأفراد والهيئات.
 - العمل على نمو التجارة الدولية نموا متوازنا طويل المدى، والمحافظة على توازن موازين المدفوعات الدولية عن طريق تشجيع الاستثمار الدولي لتوسيع موارد الإنتاج عند الأعضاء.
- وقد مر هذا النظام وبالمراحل التالية⁴:

1: عمار جعفري، مرجع سبق ذكره، ص6.

2: محمد علة، مرجع سبق ذكره، ص29.

3: ضياء مجيد الموسري، الاقتصاد النقدي، دار الجزائر للنشر، الجزائر، 1993، ص328.

4: كامل بكري، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص367.

❖ مرحلة توسيع وتثبيت دعائم النظام "1944-1950":

وهي مرحلة الاختبار الأولى للنظام بروتن وودز حيث تميزت بإعادة التعمير خاصة خلال المشروع مارشال 1947 الذي وضع قيد التنفيذ سنة 1948 كما تميزت البلدان النامية بظهور حركة التحرير وتحقيق الاستقرار السياسي، وقد سجل ميزان المدفوعات الأمريكي فائضا منتظما في الفترة ما بين 1946-1949، وبدأت أغلبية الدول بتكوين احتياطياتها من الدولار.

❖ مرحلة ضعف النظام في الستينات وأوائل السبعينات:

أدى تراكم الدولارات إلى زعزعة الثقة في الدولار الأمريكي حيث كان يتداول قبل 1960 على مستوى الدول معطى بما يعادله من الذهب، غير أنه ابتداء من هذه السنة بدأ ميزان المدفوعات الأمريكي يعرف عجزا إجماليا كبيرا، فقد تراجع المخزون الرسمي من الذهب ليصبح أقل من مجموع الدولارات المتداولة في الخارج من قبل الهيئات الرسمية والمؤسسات الخاصة وبذلك تزعزعت الثقة في إمكانية تحويل الدولار إلى ذهب على المدى الطويل، مما دفع بمجموعة من البنوك المركزية للمطالبة بتحويل رصيدها من الدولارات إلى ذهب ليصبح الدولار موضوع مضاربة، ونلخص ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1): تناقص المخزون الرسمي من الذهب بالولايات المتحدة الأمريكية

الدولارات الموجودة بالخارج	المخزون الرسمي من الذهب	السنة
18,7	18,8	1960
24,8	14,1	1965
30,1	10,9	1968

المصدر: ضياء مجيد الموسري، الاقتصاد النقدي، دار الجزائر للنشر، الجزائر، 1993، ص339. وقد اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية عدة إجراءات للحد من هذه المشاكل وهي¹:

✓ إجراءات الحفاظ على الغطاء الذهبي:

أعطت لبريطانيا صلاحية بيع الذهب في سوق لندن عند سعر 35 دولار للأوقية، لكن هذا الإجراء باء بالفشل لذا تقرر إنشاء معسكر الذهب سنة 1962 لتثبيت سعر الذهب وإيقاف أسعاره، لكن زيادة الطلب على الذهب أدت إلى خسارة دول المعسكر إلى حوالي 2,5 مليار دولار خلال 6 أشهر من ثم تقرر إلغاؤه في مارس 1962.

✓ إجراءات لتفادي تحويل الدولار إلى ذهب:

¹: الهادي الخالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1996، ص90.

ومن خلال هذا الإجراء تقوم البنوك المركزية الأجنبية الحائزة على أرصدة من الدولارات بالاكتتاب في سندات الخزينة الغير قابلة للتفاوض لمدة تتراوح بين 12.24 شهر، وذلك لتفادي تحويله إلى ذهب في أوت 1971.

إضافة إلى عقد مؤتمر واشنطن في ديسمبر 1971 حيث تم تخفيض قيمة الدولار مقابل الذهب إلى 7,89% بمعنى ارتفاع قيمة الذهب من 35 دولار إلى 98 دولار وعملات اخرى بمقادير صغيرة بالنسبة للدولار، إضافة إلى ذلك تم زيادة شريط تقلب أسعار الصرف إذ أصبح 2,25%، غير أن هذه القرارات أثبتت عدم جداولها إذ انخفضت قيمة الدولار مرة ثانية في فيفري 1973 بنسبة 10% وهذا ما جعل اليابان يقوم بتقويم عملته، ومن هنا بدأت أسعار الصرف تفقد ثباتها، ويعد جوهر الإصلاح الذي خضع له نظام بريتن وودز هو إنشاء حقوق السحب الخاصة سنة 1969 من طرف FMI.

ثالثاً: نظام سعر الصرف المرن

ويسمى كذلك سعر الصرف الحر أو العائم، ويتيح هذا النظام لسعر الصرف الأجنبي تحديد الأسعار بالطلب والعرض في السوق، ويمثله نظام العملات الورقية التي لا يستند إلى قاعدة الذهب، وبالتالي فإن سعر صرف العملة المحلية بعملات أجنبية يتحدد على أساس عرض وطلب العملة المحلية مقارنة بعرض وطلب العملات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي، وبالتالي فإن هذا السعر يتغير تبعاً للتغيرات التي تحصل في عرض وطلب كل من العملة المحلية والعملات الأجنبية¹.

بعد الازمات المتعاقبة التي ضربت النظام الدولي، اتفق الأعضاء الرئيسيين في صندوق النقد الدولي على ضرورة إصلاح هذا النظام في إطار اتفاقيات جامايكا في جانفي 1976، ومن خلال الجمعية العامة للصندوق في شهر سبتمبر 1976 تم تقنين نظام الصرف المرن الذي بدأ العمل به في سنة 1978 وأصبح على البلدان الأعضاء تحديد سعر صرف عملاتهم نسبة لحقوق السحب الخاصة أو سلة أخرى من العملات أو عملة دولية كالدولار الأمريكي، الفرنك الفرنسي أو المارك الألماني... الخ، أو أن تترك هذه البلدان حرية تحديد أسعار الصرف في أسواق الصرف كما هو الحال بالنسبة لكافة عملات الدول الصناعية الكبرى حالياً، وإما أن يتم تحديد سعر الصرف نسبة لمجموعة من العملات المنتمة لنفس المنطقة النقدية كما كان الحال لدول اللجنة الاقتصادية الأوروبية سنة 1979 أين تم إنشاء عملة موحدة سميت بالأوقية².

❖ التعويم بين النظرية والتطبيق:

لقد رأى العديد من الاقتصاديين أن نظام الصرف العائم ستكون له فعالية كبيرة واستندوا في ذلك على عدة مفاهيم نظرية غير أن النظرية شيء وتطبيقها على الواقع شيء آخر وتتمثل أهم اعتقاداتهم فيما يلي³:

إن حدوث انخفاض في سعر الصرف أي ارتفاع قيمة و سيلغي معدل المرتفع للتضخم المحلي، وبالتالي فإن سعر الصرف الحقيقي سوف يكون ثابتاً غير أن البدائل التطبيقية تتناقض مع هذه التوقعات التي أشارت إليها النظرية فقد كانت أسعار الصرف حقيقة

1: حسن فليح خلف، مرجع سبق ذكره، ص288.

2: سليمان شيباني، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر "1963-2006"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2009، ص40.

3: رونالد ماك دونالد وسي بول هارود، النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007، ص59.

أبعد ما تكون عن الثبات في المدى القصير والطويل، وحق السماح بوجود فروق دولية معدلات نمو الانتاجية فان أسعار الصرف الحقيقية للدول التجارية الرئيسية لم تعد إلى المستويات التي يمكن أن تحقق حسابات جارية قابلة للاستمرار.

إن مؤيدي أسعار الصرف المعومة يدعون انه إذا لم يتدخل البنك المركزي، فإن أسعار الصرف المرنة سوف تتغير ببطء وبشكل يمكن التنبؤ به، غير أنه بين 1973-1999 عندما تم السماح بتقويم الصرف بين الين الياباني والدولار الأمريكي قد حدثت تغيرات كبيرة في أسعار الصرف، ففي عام 1998 مثلاً انخفضت قيمة الين بنسبة 13,2% مقابل الدولار في خلال الستة أشهر الأولى من السنة، لترتفع بنسبة 19% خلال الثلاثة اشهر الموالية لم تكن التغيرات في سعر لصراف قابلة للتنبؤ بها فمعظم التغيرات جاءت بشكل مفاجئ وفي كثير من الأحيان نجد فشل في التنبؤ بالاتجاه الصحيح للتغيرات الفعلية.

كان من المتوقع أن تقوم أسعار الصرف المعومة بعزل اقتصاد الدولة عن الصدمات الخارجية، غير أننا نجد أن الارتباط بين معدلات نمو الانتاج المحلي الإجمالي لدى الدول الصناعية الرئيسية قد اتجهت إلى الزيادة بدلاً من الانخفاض وذلك منذ سنة 1973 وتعويم أسعار الصرف.

توقع أنصار أسعار الصرف المعومة أن يؤدي هذا النظام إلى تمكين الدولة من تطبيق سياسة نقدية مستقلة، غير أن الظروف الاقتصادية الراهنة جعلت السياسات النقدية المحلية غير مستقلة بالكامل فالتغيرات في عرض النقود الأجنبية يمكن أن يؤدي إلى تدفقات كبيرة لرأس المال دولياً وإلى تغيرات حادة في أسعار الصرف الاسمية والحقيقية ولتتمكن الدولة من منع التقلبات الكبيرة والضارة في سعر الصرف الحقيقي قد يكون عليها أن تسعى لموافقة سياستها النقدية مع الضغوط المحددة بالشكل الخارجي على سعر الصرف.

يرى بعض الاقتصاديين أن أسعار الصرف المعومة تؤدي على تحقيق توازن دائماً في ميزان المدفوعات دون تدخل من جانب البنك المركزي مما يساعد على إزالة قيود على التجارة الخارجية.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف

هناك العديد من النظريات والنماذج المختلفة التي حاولت تفسير اختلاف أسعار الصرف وتغيرات قيمة العملة الوطنية ومن أهم هذه النظريات ما يلي:
أولاً: نظرية تعادل القوة الشرائية

يرجع الفضل في طرح هذه النظرية إلى الاقتصادي غوستاف كاسل في بداية عشرينات القرن العشرين ومفاد هذه النظرية هو أن القيمة التوازنية للعملة في الأجل الطويل تتحدد بالنسبة ما بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية معنى ذلك أن سعر صرف عملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل أو في الخارج!¹
وتعتمد هذه النظرية على صيغتين مختلفتين:

1_ الصيغة المطلقة: إن أساس فكرة الصيغة المطلقة هو قيمة العملة، وتحديدها بمقدار السلع والخدمات التي يسمح باقتنائها في الدولة المحلية، مقارنة بالتالي يمكن شراؤها من الخارج،

1: عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص118.

بمعنى هناك سعر صرف بين العملتين يضمن مساواة القوة الشرائية بين البلدين، من خلال قانون السعر الواحد الذي يساوي بين مستويات الأسعار بين الدول.
ومن هنا يمكن الحصول على الصيغة المطلقة لحساب تعادل القوة الشرائية، من خلال اعادة ترتيب المعادلة رقم 1 التي تخص قانون السعر الواحد، وتجميع كل الأسعار باستخدام نفس الاوزان التي تستخدم عند حساب مستوى الأسعار في كل دولة¹.

$$P_t^A = S_t P_t^{A*} \dots \dots \dots 1$$

حيث:

P_t^A, P_t^{A*} هما سعري السلعة في كل من الدولة الأجنبية، والدولة المحلية
هو سعر الصرف والذي يعرف بأنه عدد وحدات العملة المحلية اللازمة لشراء وحدة واحدة
من S_t العملة

الأجنبية.

ويمكن كتابة الصيغة المطلقة لـ PPA على النحو التالي:

$$S = \frac{\sum_{A=0}^n \alpha^A P_t^A}{\sum_{A=0}^n \alpha^A P_t^{A*}} \dots \dots \dots 2$$

يعبر α عن الاوزان التي تم الترجيح من خلالها، وفي أغلب الأحيان يفترض $\alpha = 1$
خلاصة القول أن سعر صرف لنظرية تعادل القوة الشرائية هو سعر الصرف الذي
يساوي بين القوة الشرائية لعملة وطنية في كل من السوق الداخلي والأجنبي².
2_ الصيغة النسبية: إذا كانت الصيغة المطلقة لحساب تعادل القوة الشرائية تقوم بربط سعر
الصرف بالمستوى المطلق للأسعار، فإن نظرية تعادل القوة الشرائية النسبية تستخدم للتغلب
على مشاكل الصيغة الأولى وذلك من خلال الاعتماد على نسبة التغير في مستويات
الأسعار، أي فارق التضخم بين البلدين، إذ نجد أنه في فترة التضخم السريع (مثلما حدث
خلال السبعينات القرن 20)، من المرجح أن تتغير مستويات الأسعار النسبية بدرجة كبيرة
مما يؤدي إلى حدوث تغيير في سعر الصرف كذلك، وهنا يجب معرفة المقدار الذي ينبغي
أن يتغير به سعر الصرف.

ومن الناحية العملية فإن (PPA المطلقة) ليست الصيغة الملائمة لمعرفة ذلك، لأن
التغيرات في مستويات الأسعار النسبية ستعكس على الأرقام القياسية النسبية للأسعار، لذلك
يمكن كتابة المعادلة 1 (PPA المطلقة) في صيغة اللوغاريتم الطبيعي كما يلي:

$$\ln S_t = \ln P_t - \ln P_t^* \dots \dots \dots 3$$

ومن خلال المعادلة يمكننا الحصول على التغير النسبي في سعر الصرف ΔC_t كدالة
في الفرق بين التغيرات التناسبية للأسعار المحلية والأجنبية، وبالتالي نحصل على المعادلة:

$$\Delta S_t = \Delta P_t - \Delta P_t^* \dots \dots \dots 4$$

وباستعمال هذه المعادلة يمكننا الوصول إلى المعادلة التي يتحقق سعر التوازن عندها
وذلك عندما يتساوى معدل التغير في سعر الصرف مع معدل التغير في النسبة بين الأسعار،
وإذا وجدت معدلات مختلفة في التضخم المحلي فإن سعر الصرف يتحرك حتى تتساوى
الفروق بين هذه المعدلات ويمكن كتابة ذلك بالصيغة التالية:

¹: Henri Bourguinat, **finance internationale**, Thémis économie Didier thémonier, p 379.

²: Larbi Dohni, Carol Hainaut, op.cit, p 174.

$$s_t = s_0 \cdot \frac{p_1}{p_1^*} \dots \dots \dots 5$$

حيث: p_1^* p_1 التغير في مؤشر الأسعار المحلية والأجنبية بين الفترتين t_1, t_0 .
 S_0 : سعر الصرف الأولي.

إن الصيغة النسبية لتعادل القوة الشرائية توصلت إلى نتيجة مفادها أنه إذا تضاعفت الأسعار النسبية في الدولة المحلية بين سنة الأساس وسنة أخرى فإن سعر الصرف سوف يتغير بنفس النسبة أي أن معدل انخفاض عملة الدولة المحلية، حسب هذه الصيغة تساوي زيادة معدل تضخمها بالنسبة للدولة الأجنبية¹.

ثانياً: نظرية كمية النقود

ترتكز النظرية الكمية للنقود عند الكلاسيك على أهمية عرض النقود، في حين تهتم النظرية النيوكلاسيكية بالطلب على النقود وتأثيره على الكمية المعروضة في التداول، كما أن النظريتين تؤكدان على أن المستوى العام للأسعار عبارة عن دالة في كمية النقود. وتقوم النظرية على مطابقة حسابية أساسها أن أي مبادلة تجري بين البائع والمشتري تتطلب استبدال النقود بالسلع أو الخدمات أو الأوراق المالية، ويترتب على ذلك حقيقة مفادها أن قيمة النقود يجب أن تساوي قيمة السلع أو الخدمات أو الأوراق المالية التي تم تبادلها بالنقود، ففي أي لحظة من الزمن يجب أن تتساوى قيمة السلع والخدمات والأوراق المالية مع عدد المعاملات في تلك اللحظة (T) مضروباً في معدل سعر المعاملات (P)، وعليه فإن (PT) ستكون مساوية إلى قيمة التدفق النقدي الذي يتمثل في كمية النقود (M) مضروباً في سرعة تداول النقود (V) ويتم التعبير عن هذه المطابقة كالتالي:

$$MV = PT \dots \dots \dots 1$$

حيث:

M: عامل خارجي يتحدد مقداره من طرف البنك المركزي

T: دالة في مستوى الدخل (ثابتة في الامد القصير)

V: ثابتة ومستقلة عن باقي المتغيرات الأخرى M, P, T

ويكون مستوى السعر كالاتي:

$$\frac{MV}{T} = P \dots \dots \dots 2$$

من المعادلة رقم (2) يظهر أن مستوى السعر يعتمد على كمية النقود، و أن التغير في السعر يكون بمقدار التغير في كمية النقود، أي أن السعر يتضاعف اذا تضاعفت كمية النقود، مع ثبات كل من T , V².

ثالثاً: نظرية تعادل أسعار الفائدة

إن معدل التدهور أو التحسن في عملة ما اتجاه عملة أخرى إنما يرجع حسب هذه النظرية إلى التباين في معدلات الفائدة فالرفع من سعر الخصم في دولة معينة من شأنه أن يدفع بسعر الفائدة إلى الزيادة وهو ما يؤدي إلى تنشيط حركة رؤوس الأموال نحو هذه الدولة

¹: P Grauwe, la monnaie internationale "Théories et perspectives", De Boeck université, 1999, p 134.

²: ضياء مجيد الموسري، مرجع سبق ذكره، ص79.

قصد الاستثمار، بمعنى أن سعر الفائدة المطبق هو أعلى منه في الدول الأخرى فيزداد الطلب الأجنبي على العملة المحلية ومنه ارتفاع سعر الصرف ويحدث العكس تماما عند انخفاض سعر الخصم.

بعبارة أخرى نظرية تعادل معدلات الفائدة تشير إلى ان معدل تأخير الاستلام ومعدل تأجيل التسليم لعملة أجنبية يجب أن يعكس فروق معدلات الفائدة بين البلدين بمعنى أن أسعار الصرف الاجلة للعملات الأجنبية تتغير وتعديل على أساس تعادل معدلات الفائدة ويمكننا أن نعبر عن ذلك رياضيا كما يلي¹:

$$\frac{X_{T_0}}{X_{C_0}} = \frac{1 + i_{D_0}}{1 + i_{E_0}} \dots \dots \dots 1$$

حيث أن: X_{T_0} : سعر الصرف العاجل.

X_{C_0} : سعر الصرف الاجل.

i_{D_0} : سعر الفائدة المحلي الاسمي.

i_{E_0} : سعر الفائدة الأجنبي الاسمي.

ب طرح 1 من طرفي المعادلة (1) نحصل على:

$$\frac{X_{T_0}}{X_{C_0}} - 1 = \frac{1 + i_{D_0}}{1 + i_{E_0}} - 1$$

$$\frac{X_{T_0} - X_{C_0}}{X_{C_0}} = \frac{i_{D_0} - i_{E_0}}{1 + i_{E_0}} \dots \dots \dots 2$$

وإذا كانت صغيرة جدا i_E فيمكننا كتابة المعادلة (2) كالتالي:

$$\frac{X_{T_0} - X_{C_0}}{X_{C_0}} = i_D - i_{E_0}$$

رابعاً: نظرية كفاءة الأسواق

تقوم هذه النظرية على أن الاستغلال الكفاء للمعلومات الاقتصادية وهو ما يصطلح عليه بكفاءة المعلومات ويعتبر السوق بأنه سوق كفاء إذا كان سعر الأصل محل الاهتمام بعكس المعلومات المتاحة بكفاءة دائما وقد أوضح أن كفاءة السوق تتضمن بالضرورة أن تتبع أسعار الأصول مسار عشوائيا أي أن العوائد الفعلية تتقلب بشكل عشوائي حول قيمة العائد التوازني المتوقع ولكن في هذه الحالة من المفترض أن يكون العائد التوازني المتوقع غير ثابت².

وطبقا لمنهج fama يوصف السوق بأنه ضعيف الكفاءة عندما لا يكون بإمكان أي متعامل في السوق أن يحقق عوائد غير عادية من خلال استخدام التاريخ السابق للأسعار والعوائد وإن حصل أنه بزيادة مجموعة المعلومات والمتعلقة بالعرض النقدي أو أسعار الفائدة والدخل لم يصبح في إمكان أي مشارك في السوق القدرة على تحقيق أرباح غير عادية، عندئذ يقال أن السوق شبه قوي من ناحية الكفاءة أما الشكل القوي للكفاءة فيتحقق عندما تكون هناك استجابة للمتعامل في السوق بأن يحقق أرباحا غير عادية باستخدام قواعد

¹: Peyrard Josette, Op.Cit, P 89.

²: رونالد ماكدونالد وسي بول هارود، مرجع سبق ذكره، ص392.

التجارة البينية إما على معلومات عامة أو خاصة إلا أن هناك جدلا قائما اليوم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفوة نسبيا وهذا ما أدى إلى القيام بعدة اختبارات لإثبات ذلك فقد أظهر اختبار كل من Giddy وكذلك Hunt على التوالي 1975 و 1976 كفاءة السوق في حين أن البعض الآخر كدراسات Dufey و Curney et mac -donald في 1989 يؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبيا¹.

خامسا: نظرية الإنتاجية

استنادا لهذه النظرية ومن أجل تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار النقدي يجب أن يسير سعر الصرف في نفس الاتجاه القوى الإنتاجية لهذه الدولة، فكلما زادت إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني كلما ازدادت حركة رؤوس الاموال الأجنبية إلى الداخل قصد الاستثمار ومنه الطلب على العملة المحلية وبالتالي تحسين سعر صرف العملة ويحدث العكس تماما في حالة انخفاض مستوى الإنتاجية بحيث يؤدي ذلك إلى خروج رؤوس الأموال الأجنبية وارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي انخفاض القوة التنافسية للاقتصاد الوطني ومنه انخفاض الطلب على العملة المحلية وبالتالي انخفاض قيمة العملة المحلية².

خلاصة الفصل:

يعتبر سعر الصرف أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، ومن ذلك على التضخم والعمالة، وهو بذلك يربط أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية، فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف.

ولسعر الصرف العديد من الأشكال والمفاهيم إذ نجد سعر الصرف الاسمي يقوم بتقييم العملة المحلية مقارنة بعملة أخرى وفقا لأليات العرض والطلب، في حين نجد أن سعر الصرف الحقيقي يعبر عنه بأسس فعلى أساس التبادل الداخلي يعبر عنه بمؤشر الأسعار المحلية والأجنبية وهو الأكثر شيوعا، ومن هنا نجد أن فارق الضخم له دور حاسم في تحديده.

ويعد سعر الصرف الفعلي المفهوم الأكثر تعبيراً عن نسبة التغير في سعر صرف عملة بلد ما بالنسبة لعدة عملات أخرى، بالاستناد إلى فترة أساس وهذا ما يعرف بسعر الصرف الفعلي المتعدد الأطراف في حين نجد ان سعر الصرف الثنائي يعبر عن عدد

¹: عمار جعفري، مرجع سبق ذكره، ص31.

²: نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، الجزائر، 2011، ص170.

الوحدات من العملة المحلية المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة.

ومهما كان نوع نظام الصرف المعتمد في البلد فإنه يجب على سعر الصرف أن يحقق شروط التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني أخذا بعين الاعتبار الشروط الدولية، بحيث عندما تتغير المعطيات الاقتصادية الأساسية (معدل التضخم، معدل الفائدة... الخ) على المستوى الدولي، يجب على المعطيات الاقتصادية الوطنية أن تتغير في نفس الاتجاه للحفاظ على التوازن، وله عدة عوامل تؤثر فيه منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو غير ذلك.

الفصل الثاني:
المردودية البنكية
ومؤشرات قياسها

الفصل الثاني: المردودية البنكية ومؤشرات قياسها

تعتمد الدول في النهوض باقتصادياتها وتقدمها على المؤسسات المصرفية بشكل كبير وأساسي، باعتبارها همزة وصل بين المدخرين والمستثمرين حيث تعمل المصارف على تعبئة وحشد المدخرات، وإعادة ضخها وتدويرها في الاقتصاد وفق مناهج مسطرة مسبقا لتحقيق أهداف الدول الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

تعتبر البنوك التجارية الدعامة الأساسية لأي جهاز مصرفي وطريق نحو الخوض في مجال النظام المصرفي الذي يشمل مجمل المؤسسات المصرفية وما تحمله من شتى الأنظمة والقوانين السارية المفعول، فالبنوك التجارية هي ركيزة جد مهمة لسير النشاط الاقتصادي لدولة ما مهما كانت الاعتبارات التي تحملها في جعبتها.

حيث يعتبر تحقيق الأرباح وتعظيمها احد الأهداف الأساسية إذا لم يكن الهدف الأساسيين التي تسعى إليه البنوك التجارية إذا أن تحقيق مثل هذه الأرباح يمكنها من المحافظة على إستمراريتها وبقائها وتدعيم مركزها المالي، وزيادة حقوق ملكيتها وتعزيز ملاءتها وسيولتها مما تزيد من قدرتها على مواجهة الأخطار والالتزامات التي تواجهها وذلك خلافا للخسائر التي تؤدي إلى تردي أوضاع المصارف المالية وتآكل حقوق ملكيتها وتعرضها للعسر المالي والتعثر مما قد يقضي إلى تصفيتها.

من أهم المخاطر التي تواجه البنوك التجارية هي خطر تقلبات أسعار الصرف نظرا كونها تدعم التجارة الخارجية التي تتعامل فيها بالعملات، وهذه الأخيرة تمتاز بتقلباتها تبعا لقوى العرض والطلب في الأسواق المالية.

ولهذا سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى بعض الجوانب الأساسية والمهمة التي تختص بها كل من البنوك التجارية، مردوديتها وكذا أهم المخاطر التي تواجهها بالتركيز على خطر سعر الصرف الذي تتعرض له وهذا حسب المباحث التالية:

- ✓ المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية؛
- ✓ المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لمردودية البنوك ومؤشرات قياسها؛
- ✓ المبحث الثالث: خطر الصرف على البنوك التجارية.

المبحث الأول:

الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية

يعتبر قطاع البنوك من أهم القطاعات التي تخدم المجتمعات بشتى فئاته، والتي تقوم عليها التنمية الاقتصادية، حيث ينظر الى هذا القطاع على أنه المساعد الاستراتيجي للدول في تحقيق التنمية والرفاه، وذلك من خلال القيام بدورها الأساسي المتمثل في ايجاد

الفصل الثاني: المردودية البنكية ومؤشرات قياسها

أنجع السبل لتعبئة المدخرات وتوظيفها في الأنشطة والميادين المناسبة أو بمعنى آخر جمع الفوائض المالية وتوفير التمويل اللازم للمشاريع والأفراد عن طريق الوساطة المالية، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى ما يلي:

- ✓ المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية؛
- ✓ المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية؛
- ✓ المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية.

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية في اقتصاديات الدول العصب الذي يحركها، لذا سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى مفهوم البنوك التجارية، خصائصها وكذا أهدافها.

الفرع الأول: مفهوم البنوك التجارية

هي المؤسسات التي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع تحت الطلب أو للأجل محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج.¹

مؤسسة مالية تخضع للقوانين والتشريعات المصرفية وتهدف لتحقيق الربح من خلال نشاطها المصرفي والمتمثل بقبول الودائع وتقديم الخدمات ومنح الائتمان بشتى أنواعه.² هو أي مؤسسة أو شركة مساهمة مكونة لغرض التعامل في النقود والائتمان وهي المكان الذي يتم فيه

حفظ الودائع النقدية وتقديم السلف النقدية وتسيير المدفوعات عن طريق القيود الدفترية (نقل الحساب لعميل آخر) بطرق مختلفة بحيث تقلل من الحاجة الفعلية للنقود، وعلى المدى التاريخي كانت البنوك التجارية عبارة عن نوعين معروفين باسم: بنوك القبول وتشتغل بأعمال خاصة بقبول الائتمان، وبنوك الاصدار وتشتغل بالعمليات الخاصة بإصدار رأس المال نيابة عن عملائها.³

ومن هنا يمكننا القول بأن البنوك التجارية هي منشآت تهدف أساسا إلى تحقيق الربح وذلك بجانب المساهمة في تنمية الاقتصاد القومي، ويرتبط نشاط البنوك التجارية أساسا في تداول الأموال في صورتها النقدية حيث تقوم هذه البنوك بتجميع مدخرات الأفراد والمنشآت والهيئات على هيئة ودائع واستثمار هذه الودائع في إقراض الغير أو استثمارات أخرى يمكن

¹ حسين بن هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 206.

² طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سمارة، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2013، ص 154.

³ خالد أحمد فرحان المشهداني، النقود والبنوك بمنظور علمي متقدم، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر، عمان، الأردن، 2017، ص ص 96، 97.

الفصل الثاني: المردودية البنكية ومؤشرات قياسها

أن تعدد بفائدة على رأس المال المستثمر لدى البنك، إضافة إلى ذلك تقوم بتقديم الخدمات للعملاء مقابل الحصول على فائدة.¹

الفرع الثاني: خصائص البنوك التجارية

تعد البنوك التجارية من أهم الوسطاء الماليين وذات أهمية كبيرة في الجهاز المصرفي، والتي تمتلك عدة خصائص تميزها يمكن إيجازها على النحو الآتي:

✓ تتأثر أعمال البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه: حيث أن للبنك المركزي سلطة الرقابة على البنوك العاملة في الدولة، وتحديد النسب الخاصة بنشاطها مثل نسبة الاحتياطي القانوني، ونسبة السيولة، وتحديد أسعار الخصم، وتسعير بعض الخدمات؛

✓ التعدد والتنوع: حيث تتعدد البنوك التجارية وتتنوع تبعاً لحاجة النشاط الاقتصادي إلى النقود الورقية والمعدنية والمصرفية، وحسب طبيعة التعاملات، وتنتشر فروع البنوك التجارية بين الأماكن المختلفة حسب التوزيع الجغرافي لهذا النشاط، أو أزمنة ممارسته؛

✓ اختلاف النقود المصرفية عن النقود القانونية في قوة الإبراء: تتزايد قوة إبراء النقود المصرفية بالمزيد من الثقة في أدوات البنوك التجارية وأعمالها، وبزيادة الوعي المصرفي وانتشاره بين السكان، وبالتعامل السليم بالقواعد والأنظمة والتعليمات التي تحكمه؛

✓ تحقيق الأرباح: تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق الأرباح من خلال جميع الأعمال التي تمارسها سواء لعملائها أو للآخرين.²

✓ ميزانية البنك التجاري: حيث يمكننا إيضاح ميزانية البنك في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: بنود ميزانية بنك تجاري

الالتزامات	الأصول
الودائع:	نقد:
- حسابات جارية؛	- في الخزينة؛
- حسابات توفير ولأجل؛	- في البنك المركزي؛
- حسابات بعملات أجنبية.	- في بنوك أخرى؛
القروض (على البنك)	- في الطريق
- من البنك المركزي؛	- للتحويل؛
- من بنوك أخرى؛	- احتياطات.
- من مؤسسات خاصة.	القروض (من البنك)
رأس المال وحقوق المساهمين	- للأفراد؛
- رأس المال الأسهمي؛	- للمؤسسات؛
- أرباح غير موزعة؛	- للحكومة؛
- احتياطات قانونية	- أخرى.
و عامة.	استثمارات
التزامات أخرى	- أوراق مالية؛
	- أصول ثابتة؛

¹ حسين جميل البديري، البنوك مدخل محاسبي وإداري، بدون طبعة، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 6.

² خالد أحمد فرحان المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص ص 99، 100.

الفصل الثاني: المردودية البنكية ومؤشرات قياسها

اجمالي الالتزامات

اجمالي الأصول

المصدر: محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، بدون طبعة، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2014، ص ص 130/129.

تختلف ميزانية البنك التجاري عن ميزانية المؤسسات الاقتصادية والصناعية، حيث أن ميزانية البنوك والمؤسسات المالية ترتب بنودها من أكبر سيولة إلى أقل سيولة، ومن خلال الجدول رقم 01 نلاحظ أن أصول البنك تنقسم إلى: نقديات، القروض التي يقدمها البنك لمختلف عملائه والذي يعد من أهم وظائفه، إضافة إلى استثمارات البنك المختلفة المالية منها والثابتة، بينما التزاماته فتتقسم إلى: الودائع المتحصل عليها من الزبائن والمودعين، القروض التي يتحصل عليها البنك من مختلف الهيئات والمؤسسات، رأس ماله وحقوق المساهمين.

الفرع الثالث: أهداف البنوك التجارية

أن المطلع على ما يجري في البنوك التجارية سواء على مستوى القيادات العليا أو على المستوى التنفيذي ولا بد وأن يخرج بحقيقة مفادها أن البنوك التجارية تضع عادة مجموعة من الأهداف تثير الطريق أمام الإدارة العليا والإدارة التنفيذية وفيما يلي أهم الأهداف:

أولاً: الربحية: تسعى إدارة البنك دائماً إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لمتعاملها وزيادة قيمة ثروة الملاك، وذلك من خلال توظيف الأموال التي حصل عليها من مصادر مختلفة. فالمعيار الأساسي لمدى كفاءة البنك هو حجم الأرباح التي يحققها. كما أن تحقيق أكبر قدر من الأرباح يعطي للبنك سمعة وتميز تنافسي يضمن له جذب أو استقطاب أكبر حجم من الودائع والعكس صحيح.¹

ثانياً: السيولة: سيولة أي أصل من الأصول تعني مدى سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة وبأقل خسارة. أما سيولة البنك التجاري فيقصد بها قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه عملائه من خلال مجابهة مسحوباتهم العادية والمفاجئة من مصادر مختلفة.

وهناك من يعرف السيولة في البنوك التجارية بأنها: " قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل ودون خسارة في القيمة، حيث تستخدم هذه النقدية في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم وتقديم الائتمان في شكل قروض وسلفيات لخدمة المجتمع".²

ثالثاً: الأمان أو الضمان: ويقصد بالأمان أن تجعل البنوك التجارية نفسها في مستوى أمن مقبول من المخاطر (مخاطر التصفية الإجبارية، مخاطر عدم تسديد العملاء للقروض التي

¹ رضا صاحب أبو حامد، إدارة المصارف: مدخل تحليلي كمي، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر، عمان، الأردن، 2002، ص ص 21، 22.

² عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، بدون طبعة، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002 ص 9.

الفصل الثاني: المردودية البنكية ومؤشرات قياسها

منحت لهم، مخاطر السرقة والاختلاس... الخ)، لأنه إذا حدث أي خلل، فإن جمهور المودعين يتأثرون وربما يقومون بسحب ودائعهم.¹

مما سبق، يظهر لنا جليا التعارض بين الأهداف الثلاثة، وهو ما يمثل مشكلة إدارة البنوك التجارية. فقد يفضل البنك عنصر السيولة ويحتفظ بجزء كبير من الودائع في شكل أوراق نقدية وأصول ذات سيولة مرتفعة، لكنه لن يحقق عندئذ أية ربحية، في الوقت الذي يكون فيه البنك مطالباً بتسديد فوائد على الودائع. هذا من جهة. ومن جهة أخرى، نجد أنه يمكن للبنك أن يتوسع في منح الائتمان وتوظيف الأموال لتحقيق أعلى مستويات للربحية، لكن ذلك سيكون على حساب هدفي الأمان والسيولة، حيث سيكون البنك معرضاً لمخاطر نقص السيولة واحتمال عجزه عن مواجهة مسحوبات مودعيه.²

إضافة إلى هذه الأهداف السابقة الذكر والتي تعد الأهداف الرئيسية للبنوك التجارية هناك:³

أولاً: نمو الموارد: تعتمد البنوك التجارية في تحقيق أهدافها عادة على رأسمالها، وعلى الودائع التي تستقطبها، لأن حجم البنك يقاس عادة بحجم الودائع التي تستطيع جذبها واستقطابها.

ثانياً: الحصة في السوق المصرفي: لا يكتفي البنك التجاري عادة بزيادة حجم الودائع التي يتمكن من استقطابها، بل يسعى لأن تكون حصته من السوق المصرفي كبيرة، لأنه كلما كان للبنك التجاري حصة كبيرة في السوق، أعطى له ذلك سمعة و تميزاً تنافسياً.

ثالثاً: كفاءة وفعالية الجهاز الإداري: ترى بعض البنوك التجارية أن الربحية والسيولة والأمان والحصة في السوق المصرفي، أمور غير كافية، ولذلك فإنها تضع أهدافاً مرتبطة بكفاءة المديرين والموظفين وبالتطوير للمستقبل، وتهتم بدرجة التزام الموظفين وانسجامهم.

رابعاً: أهداف ابتكار: فالقيادات الإدارية الكفأة في البنوك لابد وأن تضع أهداف ابتكار، وأهداف الاستعداد للمستقبل، بالإضافة إلى أهداف التشغيل اليومية حتى تتمكن من منافسة البنوك الأخرى في السوق المصرفي.

المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقاً للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية

¹ شقيري نوري موسى، مروان ابوعرابي، مدى استخدام البنوك لسياسة التنوع للحد من المخاطر- دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الاردنية -، متوفرة على الموقع: <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=72866>، تاريخ الاطلاع: 10-2017، على الساعة: 14:15.

² حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل - دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية-، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014، ص 23، متوفرة على الموقع: <http://www.univ-setif.dz/Tdoctorat/facultes/facultes/fseg/2014/NEDJARHAYET.pdf>، تاريخ الاطلاع: 18-10-2017، على الساعة: 21:51.

³ حسين بن هاني، مرجع سبق ذكره، ص 208.

الفصل الثاني: المردودية البنكية ومؤشرات قياسها

تنقسم البنوك التجارية من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية إلى نوعين أساسيين: ¹

أولاً: البنوك التجارية العامة: ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو في إحدى المدن الكبرى. وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها. وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتمنح الائتمان – قصير ومتوسط الأجل-، كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية.

ثانياً: البنوك التجارية المحلية: وهي تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبياً مثل محافظة معينة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد.

ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة. وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم، كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها.

الفرع الثاني: من حيث عدد الفروع

تنقسم البنوك التجارية من حيث عدد الفروع إلى مجموعة من البنوك التي يمكن توضيحها كالتالي: ²

أولاً: البنوك ذات الفروع: منشآت تتخذ غالباً شكل الشركات المساهمة ولها فروع في كافة الأنحاء الهامة من البلدان وتتبع اللامركزية في إدارتها حيث يترك للفرع تدبير شؤونه فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالمسائل الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك، وبخاصة فيما يتعلق برسم السياسات والمسائل الإدارية المركزية.

ثانياً: بنوك السلاسل: نشأت بنوك السلاسل مع نمو كبير حجم البنوك التجارية، ونمو حجم الأعمال التي تمولها من أجل تقديم خدماتها إلى مختلف فئات المجتمع، وهذه البنوك تعد نشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع، وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها إدارياً ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تلتزم كافة وحدات السلسلة بها، كما ينسق الأعمال والنشاط بين الوحدات بعضها وبعض ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثاً: بنوك المجموعات: وهي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية فتمتلك معظم رأس مالها وتشرف على سياستها وتقوم بتوجيهها، ولهذا النوع من البنوك طابع احتكاري، وأصبحت سمة من سمات العصر، وقد انتشرت مثل هذه البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية وحول غرب أوروبا.

رابعاً: البنوك الفردية: منشآت صغيرة يملكها أفراد أو شركات أشخاص ويقتصر عملها في الغالب على أصول بالغة السيولة مثل الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة وغير ذلك من الأصول القابلة للتحويل إلى نقود في وقت قصير وبدون خسائر، ويرجع السبب في

¹ محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 31.

² محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، بدون طبعة، دار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 17.

الفصل الثاني: المردودية البنكية ومؤشرات قياسها

ذلك إلى أنها لا تستطيع تحمل مخاطر توظيف أموالها في قروض متوسطة أو طويلة الأجل لصغر حجم مواردها.

الفرع الثالث: من حيث حجم النشاط

نلاحظ في هذا التصنيف من البنوك التجارية من حيث حجم النشاط أنه يوجد نوعين أساسيين من البنوك التجارية وهما: ¹

أولاً: بنوك الجملة: ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.

ثانياً: بنوك التجزئة: وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء، والمنشآت الصغرى لكنها تسعى لاجتذاب أكبر عدد منهم. وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة، فهي منتشرة جغرافياً، وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمانية والمكانية، ومنفعة التملك، والتعامل للأفراد، وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية

تعددت وظائف البنوك وفقاً لمتطلبات التطور في النشاط الاقتصادي مع مرور الزمن ومن هذه الوظائف:

أولاً: وظائف رئيسية: يسعى البنك التجاري إلى ممارسة العديد من الوظائف وتقديم خدمات متنوعة ومختلفة، خاصة بعد ظهور مفهوم الصيرفة الشاملة حيث تعمل هذه المصارف على تحقيق مستويات متزايدة من الربحية وتحسين نوعية خدماتها سعياً نحو خلق مركز استراتيجي متميز وتحقيق رضا وولاء للزبائن.² وعموماً يمكن سرد مختلف وظائف البنوك التجارية فيما يلي:

1- قبول الودائع: تعتبر من أقدم الوظائف وأهمها، إذ تمثل الودائع المورد الأساسي لقيام البنوك التجارية بنشاطها فهي من أهم مصادر التمويل لها. ويلعب سعر الفائدة دوراً رئيسياً في زيادة أو انخفاض الودائع لدى البنوك التجارية. وقبول الودائع معناه تلقي البنك التجاري لنقود حاضرة، في مقابل التزامه بأن يرد المبلغ إلى المودع، بناءً على طلبه، ويعمل البنك بثنتي الطرق من أجل جذب هذه الودائع، سواء كان ذلك بالطرق السعرية – أي سعر الفائدة- أو بخلق أوعية ادخارية جديدة أكثر إغراء للعميل مثل شهادات الإيداع وغيرها.³ ويهم التعرف على الأنواع المختلفة من الودائع وفقاً لما يلي:⁴

1-1 ودائع تحت الطلب: ويمكن للعميل السحب منها في أي وقت ولا تدفع عنها فوائد حيث يتم السحب إما بواسطة شيكات أو إيصالات صرف أو أمر دفع يحررها العملاء.

¹ محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 31، 32.

² فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص 37.

³ عزيزة بن سمية، الانتماء في البنوك التجارية – المخاطر وأساليب تسييرها، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص ص 22، 23.

⁴ علي سعد محمد داود، البنوك ومحافظ الاستثمار، بدون طبعة، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2012، ص ص

الفصل الثاني: المردودية البنكية ومؤشرات قياسها

1-2- **الودائع لأجل:** لا يجوز السحب من الودائع لأجل قبل حلول ميعاد الاستحقاق وفي مقابل ذلك يتقاضى العميل فوائد تتفاوت معدلاتها حسب مدة الإيداع، وقد تتجدد بطلب من الوديع وإذا لم يطلب العميل ذلك عند حلول الأجل يحول الرصيد إلى حساب تحت الطلب.

1-3- **ودائع التوفير:** تسجل الودائع بحساب التوفير الخاص بالعميل لكل عملية سحب أو إيداع من خلال دفتر توفير ويتناسب هذا النوع من الحسابات الأفراد الذين يسعون وراء العائد المرتفع نسبيا بدون التضحية بالسيولة حيث يمكن السحب والإيداع في أي وقت.

1-4- **الودائع الثابتة (المجمدة):** التأمينات النقدية التي تتقاضاها البنوك التجارية نظير إصدار خطابات الضمان والتي لا ترد عادة إلا بعد إعادة خطاب الضمان للبنك بعد انتهاء الغرض من إصداره. وتتقاضى البنوك أيضا تأمينات نقدية نظير تمويل بعض الاعتمادات المستندية الخاصة باستيراد السلع من الخارج.

2- **منح القروض وخلق نقود الودائع (الائتمان):** يقصد بمنح القروض «تسليم الغير مالا منقولا أو غير منقول

على سبيل الدين، الوكالة أو الرهن، وهو في جميع الأحوال تسليم مؤقت للمال. أما بلغة الاقتصاد، الائتمان هو تسليف المال ليستثمر في الإنتاج أو الاستهلاك، ويقوم على الثقة والمدة».¹

وهو أيضا عملية تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعملات المستحقة عليها، والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة ويتم تدعيم هذه العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر.²

أما خلق نقود الودائع فهو «خلق نقود ائتمانية ليس لها وجود مادي تظهر من خلال التسجيلات المحاسبية للودائع والقروض، وهي تعكس تداول الأموال باستعمال الشيكات وليس تداول حقيقيا».³

3- **الاستثمار:** تقاس السيولة بقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين والمقترضين في الوقت المناسب. وهنا تشير نظرية امكانية التحويل إلى أن السيولة تعتمد في الأساس على مدى امكانية تحويل جزء من أصول البنك إلى نقدية بسرعة، ودون أن يتعرض البنك إلى خسائر رأسمالية من جراء ذلك وبالطبع تأتي الأوراق المالية قصيرة الأجل على قمة الأصول التي التي يمكن أن تنمي هذه المتطلبات.⁴

¹ شاكركم القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 95.

² خالد وهب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 165.

³ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 14.

⁴ سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص

الفصل الثاني: المردودية البنكية ومؤشرات قياسها

والمقصود هنا الاستثمار في الأوراق المالية وهي مجموعة الأسهم والسندات المستثمرة من جانب البنك والتي من مجموعها العام تكوّن محفظة الأوراق المالية للبنك ويمكن تحديد أهم أنواع الاستثمارات التي يقوم بها البنك فيما يلي:¹

3-1- أذون الخزينة وسندات حكومية: أذون الخزينة تصدرها خزانة الدولة لمدة قصيرة تتراوح بين ثلاثة أشهر وغالبا تصدر لمقابلة العجز الموسمي بدرجة عالية مكن السيولة. وتقبل البنوك على شرائها لما تتمتع به من سيولة و ضمان يمكن البك الحصول على نقد سائل من البنك المركزي بضمانها.

أما السندات الحكومية فهي التي تطرحها الدولة للاكتتاب بغرض تمويل بعض المشروعات وذلك عوضا عن الاعتماد على القروض الخارجية وقد تكون هذه الأوراق مضمونة من الحكومة عن طريق أن يكون لها حد أدنى من الأرباح. وتقبل البنوك على شراء هذه السندات بغرض المساهمة في تمويل مشروعات التنمية من ناحية بالإضافة إلى ضمان حد أدنى من الربحية من الحكومة من ناحية أخرى.

3-2- الأسهم: يمثل مجموع الأسهم رأس مال الشركة سواء تم إصدار هذه الأسهم عند تأسيس الشركة أو عند زيادة رأس مالها.

3-3- السندات: السند حصة في قرض وفقا لعقد بين المقرض والمقرض حيث يتعهد المقرض بسداد أصل المبلغ والفوائد المتفق عليها في تواريخ محددة للدائن.

يقبل البنك على شراء السندات بغرض تحقيق أرباح رأسمالية نتيجة شراء وبيع تلك السندات أو الحصول على فوائد تلك السندات. بالإضافة إلى كل هذه الوظائف فإن البنك يقوم بما يلي:²

- ✓ المساهمة في عمليات التمويل الخاصة للمشروعات بصيغ مختلفة؛
- ✓ تصدير تعهدات الضمان والكفالات المصرفية؛
- ✓ التعاملات في الأوراق المالية والتجارية وخصم الأوراق التجارية؛ دفع الحوالات البرقية والبريدية؛
- ✓ تحصيل الشيكات والكمبيالات؛
- ✓ تقديم الخدمات البنكية الالكترونية من خلال Online Banking ؛
- ✓ المتاجرة بالعملات الأجنبية من خلال عمليات البيع والشراء فيها؛
- ✓ التحويلات المالية للعملاء؛
- ✓ الإعتمادات المستندية؛
- ✓ إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية لبعض العملاء وتقييم المشروعات؛
- ✓ تأجير صناديق الأمانات والقاصات؛
- ✓ خدمات البطاقات الائتمانية؛
- ✓ المسؤولية الاجتماعية؛

¹ علي سعد محمد داود، مرجع سبق ذكره، ص ص 22، 23.

² ابتسام السيد شهاب الدين، الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الاردنية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2016، ص ص 17، 18.

✓ إصدار خطابات الضمان: الذي هو عبارة عن تعهد كتابي صادر من البنك بأن يدفع نيابة عن العميل إلى الطرف ثالث، مبلغا لا يتجاوز حد معين خلال مدة معينة تحدد عادة في الخطاب.¹

المبحث الثاني:

الإطار المفاهيمي لمردودية البنوك ومؤشرات قياسها

تعتبر المردودية أحد المؤشرات الرئيسية لتقييم أداء إدارة المؤسسات الاقتصادية والبنكية الموكل إليها استغلال الموارد والإمكانات التي يوفرها المساهمون والأطراف الأخرى، حيث تعبر المردودية، بشتى أنواعها، عن نتيجة أو مخرجة العملية الإنتاجية أو الاستغلالية، التي تستند إلى التفاعل والتوليف الأمثل بين عوامل الإنتاج لهذه المؤسسات. ومن أجلها دراستها قمنا بتقسيم المبحث كالآتي:

- ✓ المطلب الأول: مفهوم المردودية؛
- ✓ المطلب الثاني: أنواع المردودية والعوامل المؤثرة فيها؛
- ✓ المطلب الثالث: أدوات تشخيص المردودية البنكية.

المطلب الأول: مفهوم المردودية

يطلق على المردودية مصطلح العائد، ومصطلح الربحية، ومصطلح الناتج وغيرها من المصطلحات. فعلى سبيل المثال، مردودية السهم تمثل أو تعبر عن عائد السهم أو ربحية السهم أو ما يدره السهم من إيراد أو دخل.

ويربط المردودية بالمؤسسة نجد أنها تعرف على أنها: "قدرة المؤسسة على مكافئة رأس المال الموضوع تحت تصرفها" أو في "قدرة المؤسسة في خلق الثروة"،² ويمكن القول أن المردودية هدف أساسي لجميع المؤسسات، وأمر ضروري لبقائها واستمرارها،

1 محمد مصطفى السنهوري، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر، القاهرة، مصر، 2013، ص 86-87.

2 فريد بن ختو، قياس مردودية وكفاءة المؤسسات البنكية دراسة حالة البنوك الجزائرية، مذكرة دكتوراه في اقتصاد قياسي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة؛ الجزائر، 2014، ص 5.

الفصل الثاني: المردودية البنكية ومؤشرات قياسها

وغاية يتطلع إليها المساهمون، ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المؤسسة، وهي أيضا أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة بحوزتها. وهناك من عرفها على أنها "الفائض النقدي الناتج عن العمليات الخارجية والداخلية للمؤسسة، وبالتالي فالمردودية عبارة عن علاقة بين قوة تحقيق النتائج وحجم تكلفة الأموال المستثمرة".¹

وتتشكل المردودية بتفاعل يحصل بين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والمالية على شكل نسب مالية، هي بمثابة المركبات المفسرة والمحددة لمعدل المردودية المحقق، ويسمى ذلك بالتعبير الرياضي لها، وبواسطة هذا الأخير يمكننا إعطاء التفسير المالي لمصدر مردودية المؤسسة ومن ثم إدراك المنطق المالي لنموها.

ويمكن القول في الأخير أن المردودية البنكية هي مدى قدرة البنك على تحقيق نتيجة موجبة وهذا مقارنة براس المال المستخدم. وكثيرا ما يركز المحللون على سياقين أساسيين للمردودية، يتعلق الأول بمفهوم المردودية من وجهة نظر المؤسسة (المردودية الاقتصادية)، بينما يتعلق الثاني بمفهومها من وجهة نظر المساهمين في رأس مال المؤسسة (مردودية الأموال الخاصة أو المردودية المالية).²

المطلب الثاني: أنواع المردودية والعوامل المؤثرة فيها

تتنوع المردودية بتنوع مستويات قياسها، المستوى التجاري (مردودية تجارية) والمستوى الاقتصادي (مردودية اقتصادية)، والمستوى المالي (مردودية مالية). وتواجه المصارف التجارية في سبيل تحقيقها لهدفها المتعلق بتعظيم ربحيتها العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها على هذه الربحية، سواء كانت هذه العوامل خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة أو داخلية تتعلق بالمصارف نفسها.

الفرع الأول: أنواع المردودية

تتنوع المردودية وتنقسم إلى ثلاث أنواع أساسية على حسب مستويات قياسها كما يلي:

3

أولاً: المردودية الاقتصادية: تسمى العائد على الأصول، وتقاس بالنسبة بين النتيجة الصافية وإجمالي الأصول، لتستخدم لمعرفة قدرة إدارة المؤسسة في استعمال الأصول التي اسندت إليها.

ثانياً: المردودية المالية: تسمى العائد على حقوق الملكية، وتقاس بالنسبة بين النتيجة الصافية والأموال الخاصة، وهي مقياس لقدرة المؤسسة على مكافئة للمساهمين.

ثالثاً: المردودية التجارية: تسمى العائد على المبيعات، تقاس بنسبة النتيجة الصافية إلى رقم الأعمال الذي حققته المؤسسة، لمعرفة قدرة المبيعات على تغطية التكاليف الثابتة والمتغيرة، فهي تمثل قدرة المؤسسة على تدنئة التكاليف وتعظيم الإنتاج.

¹ محمد أمين عكوش، اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن، - مذكر مقدمة لنيل شهادة الماجستير في محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010، ص 5.

² عبد الوهاب دادن، دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية- نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية مذكرة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2008، ص 198.

³ فريد بن ختو، مرجع سبق ذكره، ص 6.

الفصل الثاني: المردودية البنكية ومؤشرات قياسها

هذه النسبة "عبارة عن مؤشر للفعالية التجارية للمؤسسة، إذ يعبر عن السياسة السعرية وسياسة تسير الاستغلال للمؤسسة. فباعتبار رقم الأعمال رأس مال تجاري مصدره الزبائن، فإن معدل الهامش الاقتصادي يسمح بتتبع ما إذا كانت المؤسسة تستعمله بشكل جيد".

الفرع الثاني: محددات مردودية (ربحية) البنوك التجارية

تواجه البنوك التجارية في سبيل تحقيقها لأهدافها المتعلقة بتعظيم ربحيتها العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها على هذه الربحية، سواء كانت هذه العوامل خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة أو داخلية تتعلق بالبنوك نفسها، وقد تم فيما يلي استعراض هذه العوامل:

أولاً: العوامل الخارجية: تتمثل العوامل الخارجية المؤثرة في ربحية المصارف التجارية بما يلي:

1- **الظروف الاقتصادية والسياسية:** تتأثر ربحية البنوك التجارية بمدى استقرار الظروف السياسية والاقتصادية للدول.

2- **التشريعات القانونية والضوابط المصرفية:** تؤثر التشريعات القانونية والضوابط المصرفية بدرجة كبيرة في أداء البنوك بشكل عام، فتعليمات الجهات الرقابية والضوابط المصرفية تهدف إلى ضبط الأداء المصرفي للمحافظة على سلامته المالية وحماية أموال المودعين الأمر الذي قد يترتب عليه التزامات إضافية على بعض البنوك.

3- **السياسة النقدية:** تلعب السياسة النقدية للمصارف المركزية في الدول دوراً بالغ الأهمية في التأثير في سياسات البنوك التجارية فيما يتعلق بإدارة ومجوداتها ومطالبها، وبالتالي فإن ذلك يكون تأثيراً في ربحيتها، وهناك العديد من الأدوات يستخدمها البنك المركزي بهدف إحكام سيطرته على الائتمان المصرفي، وبالتالي إحكام سيطرته على عرض النقد من أجل الوصول للأهداف النهائية¹.

4- **الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي:** تؤثر الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي في ربحية البنوك، حيث تتأثر الحصة السوقية للبنوك التجارية من الودائع والقروض نتيجة تعامل بعض العملاء مع البنوك الإسلامية دون البنوك الربوية، مما يؤثر في ربحية البنوك التجارية، كما إن قوة الجهاز البنكي ومثاقفه، وتوفر القناعة الكافية لدي الجمهور بهذه القوة سوف يؤدي إلى زيادة تعاملهم مع هذه البنوك وكذلك زيادة ثقافتهم بالتعامل معها، مما قد ينعكس بدوره على ربحية هذه البنوك...

5- **المنافسة:** تؤثر المنافسة بين البنوك التجارية في ربحيتها، وذلك بسبب محدودية الموارد المتاحة لهذه البنوك، واضطرارها نتيجة لذلك إلى دفع معدلات فائدة عالية للحصول على هذه الموارد، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض هامش العوائد، وبالتالي التأثير في صافي الأرباح ومعدلات الربحية.

¹ نبيلة رقايدة، دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في التقنيات الكمية في المالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017، ص 10.

الفصل الثاني: المردودية البنكية ومؤشرات قياسها

6- **أسعار الفائدة:** تزداد ربحية البنوك التجارية كلما ازدادت أسعار الفائدة على القروض، خصوصا عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع منخفضة، وتلعب أسعار الفائدة دورا فاعلا في التأثير في استثمارات البنوك.¹

ثانيا: العوامل الداخلية: تتمثل العوامل الداخلية المؤثرة في ربحية المصارف التجارية بما يلي:

1- **أرباح (أو خسارة) الأوراق المالية:** تؤثر الأرباح (أو الخسائر) الرأسمالية الناتجة عن ارتفاع (أو انخفاض) أسعار الأوراق المالية في السوق المالي على ربحية البنك، ومن المعروف إن هدف البنوك التجارية من الاستثمار في الأوراق المالية ينصب في تأمين كل من هدفي السيولة والربحية.

2- **إدارة البنك:** تتأثر ربحية البنوك بمدى قدرة إدارة البنوك على الموازنة بين العائد والمخاطرة، وعلى تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات، من خلال خبرة الإدارة وقدرتها على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، ففقدرة إدارة البنك على إدارة هيكلها المالي (إدارة الموارد / إدارة الاستخدامات) يعكس مدى نجاحها في تحقيق أهداف البنك.

3- **حجم البنك:** ويتجلى أثر الحجم من خلال تأثير الزيادة أو النقصان في حجم النشاط البنكي على الناتج البنكي الصافي. إذ أن التغيير في حجم النشاط ينعكس مباشرة على النتيجة المحققة من طرف البنك.²

غير أن بعض الدراسات التي تمت في عدة دول منها الولايات المتحدة الأمريكية أو في دول أوروبية أثبتت الأثر العكسي لوجود اقتصاديات السلم على المردودية على المدى الطويل إذن أنه ليس في كل الحالات زيادة العمليات البنكية قد تكون لها أثر ايجابي على المردودية والنتيجة. لعل هذا ما يبرر قيام العديد من الدول في العالم بإعادة هيكلة أنظمتها البنكية حيث أثبتت مدى تأثير التغيير في الحجم على النتيجة.³

4- **هيكل الودائع:** تركز البنوك التجارية على جذب ودائع التوفير ولأجل، وذلك لأن هذه الودائع تعطي تلك البنوك مرونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبيا دون الاعتبار لعامل السيولة، وذلك في سبيل تحقيق ربحية أكبر.

5- **أرباح (أو خسائر) القرض:** تؤثر عمليات الائتمان الممنوح من قبل البنوك بشكل كبير على ربحية تلك البنوك، وذلك نتيجة لكبر حجم الموارد الموجهة نحو عمليات الائتمان، حيث تعد القروض من النشاطات الأساسية للبنوك التجارية وهي بالتالي المصدر الأساسي لتحقيق الأرباح، وتحاول البنوك دائما الرقابة على مستوى توظيفها للودائع في قروض من خلال الرقابة على نسبة لائتمان لديها، إذ أن عمليات الائتمان تؤثر بصورة سلبية في ربحية البنوك عندما يفقد المقرض قدرته على سداد القروض، ويعد التوسع في منح الائتمان بطريقة غير مدروسة وبعيدا عن دراسة ملفات العملاء بعناية، لمعرفة مدي قدرتهم على الوفاء

¹ باسل جبر حسن أبو زعيتر، **العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية العاملة في فلسطين**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، غزة، فلسطين، 2006، ص ص 96،97، متوفرة على الموقع: <http://library.iugaza.edu.ps/thesis/70224.pdf> تاريخ الإطلاع: 26-04-2018.

² نبيلة رقايدة، مرجع سبق ذكره، ص ص 11، 12.

³ كريمة بوسنة، كريمة بوسنة، **البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص 88.

الفصل الثاني: المردودية البنكية ومؤشرات قياسها

بالاتزامات، من أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة الديون المتعثرة والمعدومة والتي تؤثر سلبا على ربحية البنوك التجارية.¹

6- **السيولة:** تعتبر السيولة من العوامل الهامة والمؤثرة على معدل الربحية ويجب أن تبقى السيولة في حالة توازن في الشركة بالحد الذي يبقي المخاطرة في مستواها المعقول.

إن السيولة والربحية هدفان متلازمان للشركة ولكنهما في نفس الوقت فإنهما متضادان وهذا يعني أن مراعاة تحسين أحدهما سيكون على حساب الآخر، فمن المتوقع أن اهتمام الإدارة وتوظيف جهودها لتحقيق مؤشرات ربحية عالية ستعكس على مؤشرات سيولتها.² تمكن السيولة البنك من تجنب الخسارة التي قد تحدث اضطراب البنك إلى تصفية بعض أصوله غير السائلة، حيث تمثل السيولة عنصر الحماية والأمان على مستوى البنك مع المحافظة على قدرة الجهاز البنكي على تلبية طلبات الائتمان في أي وقت.³

7- **أثر الخطر:** للخطر البنكي اثر مباشر على النتيجة المحققة من طرف البنك مما ينعكس مباشرة على المردودية البنكية. إذ إنه كلما زاد الخطر البنكي سواء تعلق الأمر بخطر القروض أو خطر التكاليف أو أية أخطار بنكية فإن هذا سيؤدي إلى الرفع من مخصصات ومؤونات هذه الأخطار مما يؤدي إلى تدهور النتيجة وبالتالي انخفاض المردودية البنكية.

كانت هذه أهم العوامل التي من شأنها أن تؤثر على المردودية البنكية و التحكم في هذه العوامل يعكس مدى فاعلية وظيفية التسيير داخل البنك وقدرتها على خلق قيمة مضافة. وبالتالي كما لاحظنا فإن المردودية هي هدف أي مؤسسة بنكية وهي تسعى بشتى الطرق إلى تحقيقها غير أن هذه المردودية دوما متلازمة مع خطر بنكي على البنك التحكم فيه وتسييره. وهذا ما سنلاحظه في المبحث الموالي حيث سنتطرق إلى تعريف الخطر البنكي وأهم أنواعه وكيفية التحكم فيه.⁴

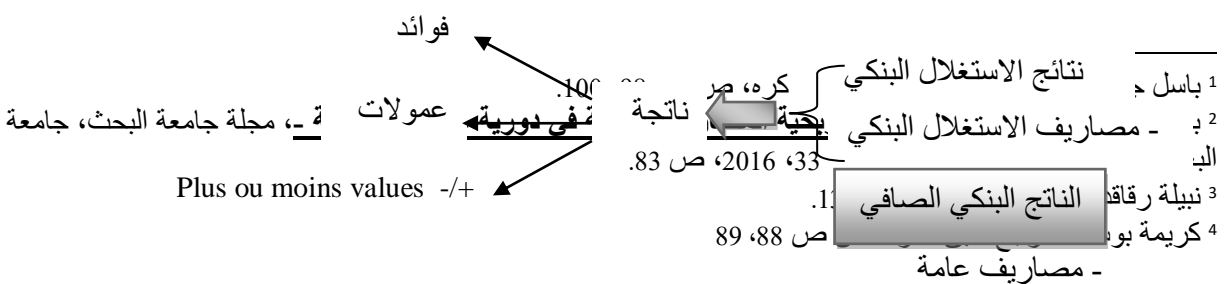
المطلب الثالث: أدوات تشخيص المردودية البنكية

يمكن تشخيص المردودية البنكية من خلال تحليل النتائج المحققة من طرف البنك وهذا بمراقبة مجموعة من الأدوات المحاسبية والتي تبين العوامل المساعدة في تحقيق النتيجة. وملاحظة مدى مساهمة كل مركز في تحقيق قيمة مضافة بالنسبة للبنك. وتتمثل هذه الأدوات المحاسبية في مجموعة من البيانات الموجودة في "جدول حساب النتائج" والتي تسمح بحساب مختلف الهوامش والأرصدة والنسب المالية.

الفرع الأول: الأرصدة الوسيطة

تظهر هذه الأرصدة من خلال تحليل جدول حساب النتائج ويمكن تمثيلها من خلال الشكل رقم 03:

الشكل رقم 03: الحسابات الوسيطة للتسيير



المصدر: كريمة بوسنة، البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص ص 82-83.

من خلال الشكل رقم 03 نلاحظ مختلف حسابات التسيير لمختلف الأرصدة، وفيما يلي نستخرج كل رصيد من هذه الأرصدة على حدا: ¹

أولاً: الناتج البنكي الصافي: هو نقطة الانطلاق لتشخيص مردودية البنك. حيث يشير إلى نسبة الهامش المستخرج من طرف البنك من خلال طرح مجموع تكاليف الاستغلال من ناتج الاستغلال. ويحسب بالعلاقة:

الناتج البنكي الصافي = ناتج الاستغلال - تكاليف

١٠١٢٣٤٥٦

وهو بمثابة رقم الأعمال، حيث يمثل القيمة المضافة المحققة من طرف البنك والتي بفضلها يمكن للبنك تغطية التكاليف الإجمالية والأخطار البنكية. لهذا من الضروري أن يكون موجب وبأكبر قيمة ممكنة لأنه رصيد مهم وأساسي في تحقيق النتيجة.

ثانياً: النتيجة الخام للاستغلال: وهي تمثل الهامش المستخرج بعد طرح الأعباء الإجمالية من الناتج البنكي.

النتيجة الخام للاستغلال = الناتج البنكي الصافي - الأعباء

١٠١٢٣٤٥٦

وغالبا ما تتمثل الأعباء الإجمالية في مجموع المصاريف المستخدمة في النشاط مثل: " مصاريف المستخدمين- مصاريف الإعلام- نفقات جارية" ... والنتيجة الخام للاستغلال تتمثل في البنوك هي نفسها الفائض الخام للاستغلال في المؤسسات التجارية والصناعية. وهي مهمة في تحليل المردودية إذ تستعمل كمؤشر للمقارنة بين عدة بنوك في ظل شروط استغلال مختلفة.

ثالثاً: نتيجة الاستغلال: هذه النتيجة تكون قبل الضريبة، وتحسب بعد خصم مؤونات الأخطار البنكية، أي بعد طرح مخصصات مؤونات تدهور قيمة القروض. فهذه النتيجة تأخذ بعين الاعتبار أخطار السوق، وهي مرتبطة بالناتج البنكي الصافي. وتحقيق نتيجة الاستغلال

¹ كريمة بوسنة، مرجع سبق ذكره، ص ص 83، 84.

الفصل الثاني: المردودية البنكية ومؤشرات قياسها

موجبة ضروري جدا بالنسبة للبنك فهي قيمة جد معبرة للحكم على مدى فاعلية البنك في تحقيق قيمة مضافة و مدى قدرته على التحكم في الأخطار في نفس الوقت. وتطور النتيجة الصافية سوف يتأثر حسب التغيرات التي تعرفها مخصصات مؤونات الخطر.

رابعاً: النتيجة الصافية: ويمكن حساب النتيجة الصافية كآخر حساب وسيطي للتسيير وهذا من خلال نتيجة الإستغلال بعد طرح أو إضافة رصيد العمليات الاستثنائية بالطريقة التالية:

النتيجة الصافية = نتيجة الإستغلال + نواتج استثنائية (مثلا في حالة بيع أصول منقولة أو فرع بنكي...) - أعباء استثنائية (مثلا في حالة شراء أصول من مؤسسات أخرى..)

الفرق

تعد هذه المؤشرات من أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، إذ أن هذه المؤشرات تمكن من قياس قدرة البنك التجاري على تحقيق عائد نهائي صافي على الأموال المستثمرة وذلك يعني أن هذه المؤشرات تركز على الربح الذي يعد المحور الفعال في استمرار البنوك التجارية وتوسعها، من خلال الدور الرائد والأساس للأرباح المحصلة في تحقيق النمو المستمر للبنك مما يعزز قدرتها على البقاء وعلى المنافسة، وضمان الاستقرار من خلال تعزيزها لثقة الزبائن والمتعاملين مع البنك التجاري.¹

حساب نسب المردودية البنكية يعطي معنى أكثر للنتائج المحصل عليها في جدول حساب النتائج. وهذا بعد ترجمتها في شكل معدلات ونسب مما يسهل أكثر من عملية التحليل والمقارنة. وأهم هذه النسب هي:

أولاً: معدل العائد على الأموال الخاصة: ويقاس هذا المؤشر قدرة الإدارة على تحقيق أرباح من أموال الملاك، أو

يشير إلى ما تحصل عليه الملاك من وراء استثمارهم لأموالهم فيوضح ما درته الأموال الخاصة خلال السنة المالية من عوائد، ويقصد بالأموال الخاصة كل ما قدمه مالكي البنك لتمويل أصوله والتي تسمى أيضا بحقوق الملكية.

ويحسب هذا المؤشر وفقا للمعادلة التالية:

معدل العائد على حقوق الملكية = النتيجة السنوية الصافية / حقوق الملكية

ويرتبط نموذج العائد على حق الملكية بالعائد على الأصول والرافعة المالية، و كلما ارتفع هذا العائد كما كان ذلك أفضل للبنك حيث يمكنه توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين وإضافة المزيد إلى الأرباح المحتجزة وذلك في الحالات التي تزيد فيها الأرباح . فكلما كانت النتيجة الصافية موجبة وكبيرة كلما ارتفع معدل العائد على الأموال الخاصة.²

¹ نصر حمود مرنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص 58.

² نبيلة رقايدة، مرجع سبق ذكره، ص 7.

الفصل الثاني: المردودية البنكية ومؤشرات قياسها

وهذه النسبة مهمة بالنسبة للمساهمين إذ تعكس قيمة المردودية التي يمكن له الحصول عليها من خلال استثمار أمواله في شراء أسهم البنك. وقد أثبت أنه إذا بلغت هذه النسبة < 15% فما فوق فهي جد ملائمة بالنسبة لأكثر المستثمرين.

ثانيا: معدل العائد على إجمالي الأصول: يقيس معدل العائد على الأصول مدى فعالية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية، بغض النظر عن الطريقة التي تم بها التمويل فهو يعكس أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية بالمؤسسة، ويتم احتسابه من خلال قسمة صافي الدخل على إجمالي الأصول، إنطلاقاً من كون أن المصرف قد استخدم لتحقيق هذه النتيجة جميع أصوله وليس جزءاً منها. وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على إجمالي الأصول} = \frac{\text{النتيجة السنوية الصافية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

إن هذا المقياس من مؤشرات المردودية البنكية يقيس مدى فعالية الإدارة في استخدام الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية، بغض النظر عن الطريقة التي تم بها التمويل فهو يعكس أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية بالمؤسسة، ويتم احتسابه من خلال قسمة صافي الدخل على إجمالي الأصول، إنطلاقاً من كون أن المصرف قد استخدم لتحقيق هذه النتيجة جميع أصوله وليس جزءاً منها. وفق العلاقة التالية:

ثالثاً: معدل العائد إلى الأموال المتاحة للتوظيف: إن الأموال المتاحة للتوظيف هي حقوق الملكية مضافة لها

الودائع، ويتم احتساب معدل العائد لهذه الأموال بالعلاقة التالية: ²

$$\text{معدل العائد إلى الأموال المتاحة} = \frac{\text{النتيجة السنوية الصافية}}{\text{الأموال المتاحة للتوظيف}}$$

رابعاً: نسبة مردودية الاستغلال: وهذه النسبة تعكس مدى تغطية الناتج البنكي الصافي للتكاليف الإجمالية وهي تساوي: ³

$$\text{نسبة مردودية الاستغلال} =$$

$$\frac{\text{الناتج البنكي الصافي}}{\text{التكاليف الإجمالية للاستغلال}}$$

فمثلاً إذا كانت هذه النسبة مساوية لـ 60% فهذا معناه أنه لإضافة أو تحقيق 100 دج لا بد من إنفاق 60 دينار. فهي تعكس مدى استهلاك الناتج البنكي الصافي من طرف التكاليف الإجمالية.

وهذه النسبة جد مهمة للحكم على المدى صرامة عملية التسيير البنكي، وخصوصاً عند مقارنة عملية التسيير بين عدة فروع أو وكالات بنكية تابعة لنفس البنك ويجب أن يكون أقل من 65% وإذا زاد عن 70% فهذا يترجم إما بارتفاع التكاليف أو بضعف في الإنتاجية البنكية.

¹ محمد ياسر زيدان النحال، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2017، ص 70.

² صالح خالص، تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، ملتقى دولي حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، جامعة الشلف، الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر، 2004، ص 390.

³ كريمة بوسنة، مرجع سبق ذكره، ص 85.

الفصل الثاني: المردودية البنكية ومؤشرات قياسها

خامسا: نسب الإنتاجية البنكية: بما أن البنك يعتمد في نشاطه على تقديم الخدمات فإنه يعتمد بالدرجة الأولى على اليد العاملة، ويمكن قياس إنتاجية كل عون بنكي ومدى مساهمته في الناتج البنكي، وهذا باعتباره أهم عامل إنتاج من خلال النسب التالية:

نسبة الإنتاجية البنكية = $\frac{\Sigma \text{ القروض}}{\Sigma \text{ الموظفين أو عدد الموظفين أو } \Sigma \text{ الودائع}} / \text{عدد الموظفين أو الناتج البنكي الصافي} / \text{عدد الموظفين}$

كما يم

نسبة الإنتاجية البنكية = $\frac{\Sigma \text{ القروض}}{\Sigma \text{ الوكالات أو } \Sigma \text{ الودائع}} / \text{عدد$

وتحسب هذه النسب للمقارنة بين الوكالات والفروع البنكية من حيث الإنتاجية.¹

المبحث الثالث:

خطر الصرف على البنوك التجارية

تعانى كافة دول العالم منذ فترة السبعينيات من آثار التقلبات الحادة في سعر صرف عملات التقييم على المستوى الدولي، وذلك إثر انهيار نظام بريتون وودز عام 1971 وتبني معظم الدول الكبرى نظام سعر الصرف العائم، الذي تتميز أسعار الصرف في ظلّه بتقلباتها المستمرة وما يترتب عن ذلك من آثار سلبية بالغة الأهمية بالنسبة للمعاملات والمبادلات الخارجية، سواء تعلق الأمر بالنشاط المالي أو التجاري على حد سواء حيث يبقى التعامل بالعملات الأجنبية من أخطر أنواع المعاملات لمن لا يمتلك الخبرة الكافية بالتعامل في أسواق العملات. ولدراسة خطر الصرف أكثر وتأثيره على البنوك التجارية خاصة على مردوديتها فمن بتقسيم المبحث كما يلي:

- ✓ **المطلب الأول: ماهية خطر الصرف؛**
- ✓ **المطلب الثاني: مصادر خطر الصرف وطرق قياسها؛**
- ✓ **المطلب الثالث: تقنيات التغطية من خطر الصرف.**

المطلب الأول: ماهية خطر الصرف

يتعرض العديد من الشركات كالبنوك والشركات متعددة الجنسيات المصدرون والمستوردون وكل من يتعامل بالتجارة الخارجية لنوع من المخاطر يطلق عليه مخطر سعر الصرف.

¹ كريمة بوسنة، مرجع سبق ذكره، ص 85.

الفرع الأول: مفهوم الخطر البنكي وخطر الصرف

الخطر البنكي هو مقدار الخسارة التي يمكن أن يتعرض لها البنك نتيجة ظروف داخلية أو خارجية تكلفه خسارة جزء من أصوله أو جميعها. وتختلف درجة هذا الخطر حسب اختلاف مسبباته.¹

أما عن خطر الصرف فيعرف بأنه خطر تسديد مبلغ أكبر أو تحصيل إيراد أقل ناتج عن التعامل بعملة أخرى (أجنبية) غير العملة الوطنية. وهو خطر مرتبط بتغيرات معدلات الصرف، عندما يتم التعامل بعملة تختلف عن العملة الوطنية ولا يتم إنهاء العملية في لحظتها (لأجل).²

كما يعبر خطر الصرف أيضا بمجموعة الأخطار الناجمة عن العمليات المرتبطة بالعمليات الأجنبية عند حدوث تغيرات سعر الصرف. ويمكن أن يعرف خطر سعر الصرف على أنه الخسارة المحتملة الناجمة عن تقلبات سعر صرف العملات.³

تنشأ مخاطر الصرف بصفة عامة عندما تؤثر التقلبات في القيم النسبية للعملات في الوضع التنافسي أو السلامة المالية للمنظمة.

مخاطر الصرف مرتبطة الاقتراض بالعملة الأجنبية، وهي مخاطر تواجه المؤسسات ذات النشاط الدولي. وأن المؤسسات تكون عرضة لتقلبات أسعار الصرف عندما تكون ثروتها مهددة بهذا الخطر الذي يمس أساسا المؤسسات ذات العلاقات التجارية والمالية في الخارج.⁴

الفرع الثاني: أنواع مخاطر الصرف

على إثر المعاملات التي تبرم بعملة أخرى غير العملة الوطنية للمؤسسة تجد المؤسسة نفسها أمام مخطر سعر الصرف، ومن هذا المنطلق يمكن التفرقة بين ثلاثة أنواع من أوضاع لأخطار سعر الصرف:

¹ كريمة بوسنة، مرجع سبق ذكره، ص 90.

² طارق شوقي، أثر تغيرات سعر الصرف على القوائم المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009، ص 28، متوفرة على الموقع:

³ أثر تغيرات-أسعار-الصرف-على-القوائم-المالية-رسالة-ماجستير-شوقي-iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/03/ طارق

تاريخ الاطلاع: 29-04-2018، على الساعة: 16:31.

⁴ رحيمة بن عيني، مرجع سبق ذكره، ص 147.

⁴ سعاد بليمان، إشكالية تسيير سعر الصرف في اقتصاد ناشئ دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2008، ص 100، 99.

الفصل الثاني: المردودية البنكية ومؤشرات قياسها

أولاً: المخاطر المالية: إن أكثر المخاطر وضوحاً هي تلك الناشئة بسبب تغيرات قيمة العملة والتي تحدث بصفة مفاجئة، وهذه التقلبات تتكرر باستمرار في ظل نظام تعويم أسعار الصرف.¹

ثانياً: مخاطر التمويل: وهي تلك المخاطر التي يتعرض لها البنك عند ما يجد صعوبة في الحصول على الأرصدة اللازمة لتمويل نشاطه المصرفي، فيضطر إلى سداد أسعار فائدة باهظة على الودائع النقدية المودعة لمدة 24 ساعة من أجل تمويل أحد الحسابات بالعملة الصعبة.²

ثالثاً: المخاطر الائتمانية: ينص عادة في عقود الائتمان الذي يمنح بالعملة الأجنبية على التزام كل طرف بتسليم العملة موضوع العقد للطرف الآخر بالسعر وفي الموعد المتفق عليه في العقد. وهناك مخاطر تنشأ من احتمال عدم وفاء أي من الطرفين بالتزامه.³

رابعاً: مخاطر التغيرات في أسعار الفائدة: لقد أدى التحرير المالي إلى زيادة حركة رؤوس الأموال الدولية حيث تتجه نحو الدول التي تعطي أسعار فائدة أعلى، وبالتالي يزيد الطلب على عملات هذه الدول والعكس صحيح إذن فالتقلبات في أسعار الفائدة ستشكل خطراً على عمليات الصرف الأجنبي.⁴

خامساً: المخاطر الاقتصادية: هي المخاطر التي تلاحظها المؤسسة من خلال التطور الغير متوقع لمعدلات الصرف والذي ينتج أثاره على الجانب التنافسي للمؤسسة.⁵

سادساً: مخاطر الصفقات والمعاملات: تواجه المؤسسة التي تنظم أصولها وخصومها المتداولة بالعملات الأجنبية وضعية صرف تعاملية والتي تنشأ عنها مخاطر أسعار الصرف المعاملة التي ترتبط بعمليات القرض والاقتراض المبرمة بالعملة الأجنبية إما على المدى القصير أو الطويل أو أي مؤسسة تطرح أوراقها المالية للاكتتاب تقرر أو تستثمر بعملة أجنبية.⁶

سابعاً: مخاطر إعادة التقييم: تختلف أساليب إعادة التقييم، إلا أن الأسلوب الأكثر إتباعاً هو أن يتم تقييم كافة المراكز المفتوحة للعملات الأجنبية على أساس أعلى سعر معلن في السوق في نهاية عمل اليوم الذي يتم فيه إعادة التقييم قد حقق خسائر البنك عند إعادة تقييم.⁷

ثامناً: المخاطر التي تقع في مجريات النشاط اليومي: قد تقع بعض الأخطاء في خضم النشاط الجاري بالبنك كأن تدرج العملة غير المطلوبة أو يدرج سعر الصرف الخاطئ، أو قد توجه الأرصدة بالعملة الأجنبية بطريق الخطأ إلى حساب آخر غير الحساب الصحيح.. الخ.⁸

المطلب الثاني: طبيعة خطر سعر الصرف وطرق قياسه

¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض و تعويم العملة و حرب العملات، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2016، ص 92.

² سلمى دوحه، مرجع سبق ذكره، ص 50.

³ صادق مدحت، النفود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى، دار غريب، القاهرة، مصر، 1997، ص 135.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 92.

⁵ Michel jura, technique financière, dunod, France, 1999,p.147.

⁶ Josette Peyrard, gestion financière international, librairie Vuibert, France, 5ème édition, 1999,p.94.

⁷ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 93.

⁸ صادق مدحت، مرجع سبق ذكره، ص 136.

الفصل الثاني: المردودية البنكية ومؤشرات قياسها

إن خطر الصرف يدور حول الضرر الذي يلحق بالنتائج المالية للمؤسسات ذات العلاقات الاقتصادية مع الخارج من جراء التقلبات في أسعار صرف عملات التقييم لأنشطة تلك المؤسسات، حيث يتعرض المصدر لخطر الصرف إذا كانت عقوده محددة بالعملة الصعبة غير العملة المحلية، فهناك عدة مصادر ينتج عنها خطر الصرف وجب تحليلها وقياسها من أجل التغطية والحماية من أضرارها.

الفرع الأول: طبيعة خطر سعر الصرف

يتأثر النظام المالي للبنوك والشركات بتقلبات العملات الأجنبية مقارنة بالعملة الوطنية، إذ نجد أن بعض عناصر ميزانيتها تكون مصدرا لخطر سعر الصرف بصفة واضحة مثل: الذمم، الديون والممتلكات الأخرى، إذ تمثل الودائع الموظفة في البنوك بالعملة الأجنبية مصدر خطر للمؤسسة في حالة انخفاض قيمة هذه العملة. نفس الشيء بالنسبة للذمم عندما تقوم المؤسسة بعملية التصدير على أن يكون الدفع أو التسديد مؤجل لتاريخ لاحق، فإن القيمة الحقيقية لهذه الذمم بالعملة الوطنية سوف تنخفض، وكما هو الحال بالنسبة للديون المقدرة بالعملة الأجنبية في حالة الاستيراد، فإذا أجلت عملية الدفع فإن زيادة سعر الصرف لعملة التسديد المتفق عليها سيؤدي إلى زيادة أعباء المؤسسة بالعملة الوطنية، كما أن المخزون قد يكون مصدر لخطر الصرف إذا كان سعره محددًا بالعملة الأجنبية كالبتروول مثلا، فأى تذبذب في سعر العملة الأجنبية يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للمخزون، وفي بعض الأحيان قد يكون الخطر شرطي¹، تجهل المؤسسة وجوده ويمكن أن يظهر في الحالات: ²

- ✓ في حالة قيام المؤسسة بعرض دولي وتمنح للطرف الأجنبي مدة طويلة في غالب الأحيان للنظر في العرض، وفي حالة قبول العرض فإن المؤسسة تجد نفسها معرضة لخطر سعر الصرف منذ قيامها بالعرض، وفي حالة انخفاض العملة المتفق عليها فإن المؤسسة تتحمل الخسارة نظرا لشروط العقد القانونية والتجارية؛
- ✓ الالتزامات خارج الميزانية تمثل الإلتزامات خارج الميزانية خطر الصرف الشرطي مثل الخدمات ما بعد البيع لمصدر، إذ أن الضمانات الممنوحة تتمثل في عمليات غير مدفوعة من طرف الزبون، وينتج خطر الصرف بالنسبة لهذا الأخير في حالة العطل خارج الضمان المقدم، فيكون مرغما على دفع أجر غير متوقع للمصنع الأجنبي بالعملة الأجنبية، نفس الشيء بالنسبة لكفالات التسديد أو الوفاء بدين، فبالنسبة للبنك الملزم على دفع كفالات بالعملة الأجنبية يكون معرض لخطر الصرف في حالة زيادة سعر صرفها؛
- ✓ الدين أو القرض بالعملة الأجنبية، في هذه الحالة يكون خطر الصرف مصاحب لخطر معدل الفائدة، ويتمثل هذا الخطر في دفع فوائد أكبر من التي يتوقع دفعها من قبل بالنسبة للمقترض، وتحصيل فوائد أقل من التي توقع تحصيلها بالنسبة للمقرض. فإذا كان الدين مقدرا بالدولار وارتفع سعر صرف الدولار بالنسبة للعملة الوطنية فإن المؤسسة تكون مرغمة على دفع فوائد أكبر (مقدرة بالعملة الوطنية)، أي أنها تشتري الدولارات الواجب دفعها بالعملة الوطنية؛

¹ جمال طباش، تقدير خطر سعر الصرف في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة، المسيلة، الجزائر، 2012، ص 70.

² نفس المرجع، ص ص 70، 71.

الفصل الثاني: المردودية البنكية ومؤشرات قياسها

- ✓ عدم الوفاء (الزبون أو الممول): قد يعرض المؤسسة لخطر سعر الصرف إذا كانت هذه الأخيرة قد قامت بعملية التغطية، ففي حالة المصدر الذي قام ببيع دولارات لأجل وتاريخ الاستحقاق محدد بثلاث أشهر، يكون بذلك مغطى ضد خطر سعر الصرف، فإذا لم يدفع له المشتري يكون بالطبع مرغم على إعادة شراء هذه الدولارات بسعر صرف قد يكون أكبر من سعر الصرف الذي باع به المبلغ نفسه؛
- ✓ العناصر المكونة لميزانية فرع شركة في الخارج يمثل خطر الملكية إذ أن أي انخفاض لعملة البلد المتواجد فيه فرع الشركة يترجم بانخفاض في قيمة أصول الشركة الأم، ولكن في الحقيقة هذه الخسارة خيالية وظرافية لأن جزء من هذه الخسارة يعوض بالإهلاك والمؤونات في الحسابات المدعمة، كما توجد ميكانيزمات المقاصة بين فروع المؤسسة في الخارج، وبالتالي تكون خسارة سعر الصرف معوضة على المدى الطويل بنسبة كبيرة.

الفرع الثاني: طرق قياس خطر الصرف

إن معرفة وقياس المؤسسة لخطر الصرف يجعلها مطالبة بالمتابعة المستمرة لحقوقها والتزاماتها من خلال وضع آلية تحركات الصرف وذلك عن طريق وضعية الصرف.

أولاً: وضعية الصرف: تعرف بأنها وثيقة محاسبية لجرد مجموعة مخاطر الصرف في مؤسسة ما، واستخراج الرصيد بين مختلف الالتزامات والحقوق للعمليات الأجنبية، يحسب بالنسبة لكل عملية وبالنسبة لكل تاريخ. ومن ثمة التعرف على كيفية تسيير المخاطر الناجمة عنها. يمكن حساب وضعية الصرف لعملة ما في تاريخ معين، كالتالي:¹

وضعية الصرف = وضعية الصرف الخزينة بالعملة الصعبة (السيولة المتوفرة بالعملة الصعبة في ذلك التاريخ) + مجموع الأموال المراد تحصيله بالعملة الصعبة – مجموع الأموال المراد تسديده بالعملة الصعبة

فإذا كانت الحقوق بالعملات الأجنبية أكبر من الديون بالعملات تكون وضعية الصرف طويلة، أما إذا كانت الحقوق بالعملات أقل من الديون بالعملات تكون وضعية الصرف قصيرة، وفي حالة المساواة تكون وضعية الصرف مغلقة.²

إن خطر الصرف الذي يمكن أن تتعرض له المؤسسة هو ليس نفسه إذا كانت وضعية الصرف مغلقة أو مفتوحة، ويكون ذلك كما يلي:³

- ✓ وضعية الصرف مغلقة PCF: المؤسسة ليست معرفة لخطر الصرف لأن حقوقها تساوي ديونها عند تاريخ استحقاق محدد؛
- ✓ وضعية صرف مفتوحة وطويلة PCL: فالمؤسسة معرضة لخطر انخفاض أسعار الصرف النقدي المستقبلي لأن الحقوق أكبر من الديون وهذا ما يتطلب تغطية آجلة حيث يترجم ذلك بتحصيل مبلغ أقل بالعملة الوطنية (حالة مؤسسة مصدرة)؛

¹ طارق شوقي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

² رحيمة بن عيني، مرجع سبق ذكره، ص 149.

³ طارق شوقي، مرجع سبق ذكره، ص 31، 32.

الفصل الثاني: المردودية البنكية ومؤشرات قياسها

✓ وضعية صرف مفتوحة قصيرة PCC: إذا كان المجموع سالب (ديون أكبر من حقوقها) إذ ما يتطلب تغطية عاجلة تكون المؤسسة معرضة لخطر ارتفاع أسعار الصرف النقدية المستقبلية ، و يترجم ذلك بدفع مبلغ أكبر (تسديد) بالعملة الوطنية (مؤسسة مستوردة).

ثانيا: التمثيل المصنوفاتي لوضعيات مخاطر الصرف: يمكن تحديد وقياس خطر الصرف عن طريق تمثيله بمصفوفة تعكس وضعيات الصرف من خلال حساب الأرباح والخسائر التي تتبع حالة تغير أسعار الصرف، حيث نبين في عمود المصفوفة اتجاه التغير الخاص بوضعية الصرف بالعملة الوطنية، كنتيجة لتغيرات أسعار الصرف إلى ارتفاع في السطر الأول أو الانخفاض في السطر الثاني ويكون التمثيل كما يلي:

✓ قياس وضعية صرف طويلة: يمكن تمثيلها على الشكل التالي: معامل موجب [+1] يعني ارتفاع قيمة وضعية الصرف مبينة بالعملة الوطنية (ربح الصرف) عند ارتفاع أسعار الصرف، معامل السالب [-1] يدل على انخفاض في وضعية الصرف (خسارة صرف) عند انخفاض أسعار الصرف؛

✓ قياس وضعية الصرف القصيرة: يمكن تمثيلها على الشكل التالي: معامل موجب [+1] يعني ارتفاع قيمة وضعية الصرف مبينة بالعملة الوطنية (ربح الصرف) عند انخفاض أسعار الصرف، معامل السالب [-1] يدل على انخفاض في وضعية الصرف (خسارة صرف) عند ارتفاع أسعار الصرف؛

✓ قياس وضعية الصرف المغلقة: يمكن تمثيلها بمصفوفة على الشكل التالي: معامل [0] يدل على أن قيمة وضعية الصرف مبينة بالعملة الوطنية لا تتغير نتيجة ارتفاع أو انخفاض في أسعار الصرف.

المطلب الثالث: أساليب إدارة مخاطر تقلبات الصرف

يوجد العديد من الأساليب والإجراءات و التدابير من أجل التقليل أو تجنب الوقوع في خطر الصرف عن طريق التقليل من حجم الديون المحررة بالعملات الأجنبية أو التأثير على آجال الدفع أو غيرها من الإجراءات الأخرى، حيث توجد هناك مجموعتين من تقنيات إدارة خطر الصرف، تقنيات داخلية و أخرى خارجية.

الفرع الأول: الأساليب الداخلية لتغطية سعر الصرف

إنّ التسيير الداخلي للصرف له هدف الحد من خطر الصرف مما يسمح بتحقيق التغطية الكلية لخطر

الصرف، وتوجد عدة طرق التي يمكن إتباعها والتي تتمثل أساسا في السياسات التي تنتهجها الإدارة المالية للمجموعة بالنسبة للوحدات التابعة لها دون اللجوء إلى أي طرف خارجي: ¹

أولاً: أسلوب المقاصة: يقصد به إجراء المقاصة بين المستحقات والمطلوبات لكل مؤسسة اتجاه الأخرى دون الاحتفاظ بمراكز مكشوفة بالنقد الأجنبي، ويتم تسوية الصافي بسداده لهذا الطرف أو ذلك، ويستخدم هذا الأسلوب خاصة بين الشركات التي تتعامل مع بعضها البعض داخل المجموعة.

¹ سلمى دوحى، مرجع سبق ذكره، ص ص 52- 54.

الفصل الثاني: المردودية البنكية ومؤشرات قياسها

ثانيا: أسلوب المطابقة: يقصد به مطابقة التدفقات النقدية الأجنبية الداخلة إليها والخارجة منها للمؤسسة في نفس المواعيد تقريبا، بحيث يتم استخدام عملة واحدة في الدفع والاستلام، ويستخدم هذا الأسلوب بين الوحدات العاملة في مجموعة أو بينها وبين طرف ثالث.

ثالثا: أسلوب التعجيل أو التباطئ: يقصد بأسلوب التعجيل سداد الالتزام المالي قبل فترة من تاريخ استحقاقه، أما التعجيل فهو سداد مبلغ الالتزام بعد فترة بعد تاريخ استحقاقه وذلك من أجل الاستفادة من التغيرات المتوقعة لأسعار الصرف بالزيادة أو النقصان بما يتفق مع مصلحة الوحدة، ويستخدم هذا الأسلوب بالنسبة للمدفوعات المتعلقة بوحدة مختلفة داخل المجموعة.

رابعا: إصدار الأصول والخصوم: يقصد به أن يتم زيادة التدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة بعملة يتوقع ارتفاع قيمتها، في نفس الوقت يتم زيادة التدفقات النقدية الخارجة من المؤسسة بعملة نقدية من المتوقع انخفاض قيمتها، أو العمل على موازنة جميع تدفقات المؤسسة إذا كانت مقومة بنفس العملة.

الفرع الثاني: الأساليب الخارجية لتغطية خطر الصرف

يقصد بالأساليب الخارجية الدخول في علاقات تعاقدية مع طرف خارجي لتغطية مخاطر تقلبات أسعار الصرف، وتنقسم إلى تقنيات كلاسيكية و أخرى حديثة.

فبالنسبة لتقنيات التغطية الكلاسيكية يمكن التمييز بين: ¹

أولا: الإقتراض قصير الأجل: يعتبر الإقتراض أحد وسائل تغطية خطر العملة الأجنبية المقومة بها مستحقات أو المدفوعات الآجلة ولكن بشرط توافر التمويل الائتماني، فإذا استحق أحد المصدرين مبالغ بالعملة الأجنبية تستحق بعد ثلاث شهور مثلا فإنه يقوم بالحصول على قرض بنفس هذه العملة لمدة ثلاث شهور بحيث تغطي مستحقاته المالية الآجلة قيمة القرض وفوائده، ثم عليه في نفس الوقت تحويل قيمة القرض طبقا لعملته للسعر الصرف الفوري وإيداع حصيلته في وديعة لمدة ثلاث شهور، وعندما يحصل مستحقاته من المستورد يقوم بسداد القرض الذي كان حصل عليه وفوا ئده.

ثانيا: خصم الكمبيالات المسحوبة بالعملة الأجنبية: عندما يكون سداد قيمة السلعة المستوردة بموجب كمبيالات يسحبها المستورد لصالح المصدر لاستحقاقات آجلة مختلفة نفا، المصدر قد يعمل على خصم هذه الكمبيالات لدى أحد البنوك في بلده أو في بلد المستورد والحصول على قيمتها فوراً مقابل عمولة يدفعها للبنك الذي تولى عملية الخصم.

ثالثا: اللجوء لشركات تحصيل الديون: وهو أن تباع الشركة مستحقاتها المالية بالعملة الأجنبية إلى أحد شركات تحصيل الديون مقابل التنازل عن نسبة من هذه المستحقات لهذه الشركة.

رابعا: الحصول على ضمانات حكومية: لتغطية مخاطر الصرف تعمل بعض الوكالات الحكومية في كثير من البلدان على تشجيع الصادرات بتقديم ضمانات لتغطية المخاطر الائتمانية المرتبطة بالتصدير، وكذلك لتغطية مخاطر تقلبات سعر الصرف وذلك مقابل قيام

¹ موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010، ص ص 50-52.

الفصل الثاني: المردودية البنكية ومؤشرات قياسها

المصدر بسداد عمولة بسيطة للوكالة لكي تتحمل الخسائر التي تنجم عن التخلف عن الدفع أو تقلب سعر الصرف في غير صالح المصدر.

خامسا: التغطية في السوق العاجلة: هذه الطريقة بسيطة وأكثر ميدانية بالنسبة للمؤسسات التي يكون تحت تصرفها تدفقات منتظمة ومبالغ معتبرة بالعملة الصعبة، وأمام وضعية صرف مفتوحة وتقوم هذه التقنية على مبدئين: الأول بالنسبة للمستورد الذي يواجه وضعية صرف قصيرة بالعملة الصعبة أي الحقوق أقل من الالتزامات يقوم بشراء المبلغ المستحدث لديه بالعملة الصعبة (أ) ويوظفه في سوق هذه العملة خلال مدة الدين، وعند حلول أجل تسوية الدين بالعملة (أ) يسترجع المستورد المبلغ الذي تم توظيفه لدفع دينه أما بالنسبة للمصدر الذي يواجه وضعية صرف طويلة بالعملة الصعبة أي الحقوق أكبر من الالتزامات يقترض المبلغ المستحدث لدينه وتحويله إلى عملته المحلية ثم توظيفه لأجل يعادل مدة الدين وعند الاستحقاق يعرض المصدر قرضه بالعملة (ب) ويسترجع عملته المحلية التي تم توظيفها.

أما تقنيات التغطية الخارجية الحديثة لتغطية خطر الصرف الأجنبي فيقصد بها تتمثل في: ¹

أولاً: التغطية عن طريق العقود الآجلة للعملة (أسواق المستقبل): تستخدم العقود المستقبلية كإجراء وقائي من أجل تخفيف من مخاطر الخسارة المستقبلية الناجمة عن التقلبات السعرية المعاكسة في أسعار الفائدة، أسعار الصرف أو أسعار الأسهم، وذلك عن طريق أخذ مركز مضاد في سوق العقود المستقبلية ومساوٍ تماما للمركز الحالي الذي يراد تغطيته، وتقوم المؤسسات بالاقتراض بالعملة الصعبة ثم الدخول في عقد أجل لتثبيت سعر الصرف الذي ستشتري به العملة الصعبة لسداد قيمة القرض.

ثانياً: عمليات المبادلة: تتمثل الفكرة في إتفاق مبرم يجمع بين عملتين متزامنتين، إحداها عاجلة والأخرى آجلة بوساطة البنك على تبادل مبلغ معين من العملة الصعبة وتسديد الفوائد في تواريخ محددة وبمعدل محدود، وهذا دون التعرض لمخاطر الصرف، فهي تغطية تلغي من البداية ي ربح أو خسارة قد يصل إلى غاية عشر سنوات وثلاثة استثنائياً، وتجري على أساس سعر أجل وسعر عاجل مماثل ويكون تسديد الفوائد في فترات محدودة، كما يسمح لحاملي السندات بالتسديد في نهاية القرض دون الاهتمام بتغيرات سعر صرف العملات الصعبة.

ثالثاً: خيارات الصرف: هي تغطية عن طريق اختيار الصرف الخاص بالصادرات والواردات بالعملة الأجنبية عن طريق المناقصات، فاختيار الصرف هو العقد الذي من خلاله يكون شراء أو بيع سعر ما لعملية ما وفي تاريخ استحقاق محدد، إن العمليات العاجلة المحققة بسعر عملية الاختيار تسمى بالاختيار العاجل بالعملة الصعبة، أما العمليات الآجلة فهي الاختيار الأجل بالعملة الصعبة.

¹ بن حمودة فاطمة الزهراء، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في نقود مالية، جامعة الجزائر3، الجزائر، بدون سنة، ص ص 145، 146، متوفرة على الموقع:

http://biblio.univ-alger.dz/jspui/bitstream/1635/12050/1/BEN%20HAMMOUDA_FATMAZOHRA.pdf

تاريخ الإطلاع: 25-03-2018، على الساعة: 19:30.

رابعاً: التغطية عن طريق هيئات دولية: تختلف مبادئ التغطية بالنسبة للهيئات الدولية بين دولة وأخرى، فإنها من يقترح مجموعة من الضمانات للتغطية ضد مخطر الصرف الذي تتحمله المؤسسة عند التصدير أي عند الفوترة بالعملة الصعبة وتغطية الخسارة التي يتحملها المصدر في حالة انخفاض سعر الصرف بالعملة الصعبة، وتقوم بتغطية الخسارة التي يتحملها المصدر عن ارتفاع سعر الصرف التي تمت بها الفوترة عند العقد.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال ما تطرقنا له في هذا الفصل توصلنا إلى أن البنك التجاري يلعب دوراً هاماً في القيام بمهمة الوساطة بين المودعين (المدخرين) وبين المقترضين من خلال مختلة الخدمات والوظائف التي تقدمها لصغار وكبار المودعين والمقرضين على حد سواء، كما تقوم بالعمل على ضمان استمراريتها في تحقيق أقصى الأرباح من جهة ومن جهة أخرى البقاء في سوق المنافسة.

وتعتبر البنوك التجارية من أكثر المؤسسات تأثراً بالتغيرات التي تحدث بالساحة الوطنية والعالمية، والتي تؤثر على نشاطها، ولعل قدرة البنوك التجارية على مواكبة هذه التغيرات مرتبطة بنجاحها في تحقيق المردودية (الربحية)، هذه الأخيرة لها مجموعة من المؤشرات والتي تتمثل في معدل العائد على الأموال الخاصة، معدل العائد على إجمالي الأصول، معدل العائد إلى الأموال المتاحة للتوظيف، نسبة مردودية الاستغلال، نسب

الفصل الثاني: المردودية البنكية ومؤشرات قياسها

الإنتاجية البنكية، والتي من خلالها باستطاعة البنوك معرفة مدى تحقيق أصولها ونتائجها السنوية وكذا أموالها الخاصة لايرادات وعوائد مالية.

إلا أن البنوك ونظرا لطبيعة عملها وتعاملاتها في التجارة الخارجية سواء كان لحسابها الخاص أو من أجل عملائها فإنه يتوجب عليها العمل بالعملة الأجنبية الأمر الذي يجعلها مهددة بشكل كبير إلى مجموعة من المخاطر أبرزها خطر سعر الصرف، محاولة بذلك الاجتهاد من أجل الحد من هذا الخطر باستعمال أساليب مختلفة للتغطية ضده؛ هذه الأخيرة عرفت من طرف المفكرين تطور كبير عبر الزمن فهناك الأساليب الداخلية والأساليب الخارجية، هذه الأخير فيها الكلاسيكي التي لم تعد بمقدورها التصدي لهذه المخاطر وفيها الحديث.

تمهيد:

إن حاجة الجزائر بعد الاستقلال إلى تنظيم وتطوير اقتصادها، جعلها أمام عدة اختيارات وبدائل، منها الاقتصاد المخطط الذي يهدف إلى التوزيع العادل للثروات بين أبناء المجتمع الواحد.

إلا أن التحولات الاقتصادية التي شهدتها العالم آنذاك وعدم نجاعة الاقتصاد الوطني من جانب آخر، أدى بمتخذي القرار في بداية الثمانينات إلى إعادة النظر في الخطة التنموية وطرق التسيير المركزي، خاصة بعد أزمة النفط سنة 1986 والتي أدت إلى تقلص مداخل البلاد من العملة الصعبة وكذلك الانسداد في كل المجالات لاسيما الاقتصادي والاجتماعي، في هذا الشأن فقد اضطرت الجزائر أمام عبئ المديونية الخارجية إلى التعجيل في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، واتخاذ إجراءات تهدف لتحقيق الاستقرار النقدي، وكذا تفعيل دور سعر الصرف في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، وقد تم على أثرها تخفيض سعر صرف الدينار، ومن حينها تبنت الجزائر نظام التعويم المدار.

وقد لعبت سياسة تحرير سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية دورا هاما في هذه الإصلاحات، وذلك بتحرير الدينار الجزائري من القيود الإدارية واعتماد سياسة تخفيض قيمة العملة لاسترجاع التوازن الخارجي، وذلك لتحقيق استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي، وذلك لأن هذا الأخير أكثر تعبيراً عن تنافسية الاقتصاد.

ولهذا فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: سياسة ونظام الصرف في الجزائر

المبحث الثاني: إنشاء مؤشر الصرف الفعلي للدينار الجزائري

المبحث الثالث: سعر الصرف الفعلي للدينار الجزائري كمؤشر لتنافسية الاقتصاد

المبحث الأول: سياسة ونظام الصرف في الجزائر

عرف نظام سعر صرف الدينار الجزائري تطورات هامة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وذلك انطلاقاً من نظام الربط بالفرنك بعد الاستقلال إلى نظام الربط بسلة من العملات بداية من 1973 وصولاً إلى نظام التسيير الحركي للدينار في نهاية 1987، ثم تطبيق نظام جلسات التثبيت بداية من أكتوبر 1994 ليتم بعدها إنشاء سوق للصرف بين البنوك إيدانا بانتهاج نظام الصرف العائم المدار، تجري كل هذه الإجراءات في ظل نظام الرقابة على

الصرف مع السعي نحو قابلية تحويل الدينار في مجال المعاملات الجارية بالإضافة إلى مختلف الإصلاحات التي مر بها النظام.

المطلب الأول: مراحل تطور نظام سعر الصرف الدينار الجزائري

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية، بداية من سعر الصرف الثابت وصولا إلى سعر الصرف المرن، إذ يمكن تلخيص تغيرات أنظمة تسعير الدينار الجزائري عبر المراحل الرئيسية التالية:

أولا: مرحلة ربط الدينار بعملة واحدة (1964-1973)

رغم استرجاع الجزائر لسيادتها الوطنية إلا أنها بقيت تابعة لمنطقة الفرنك والتي تميزت بوجود رقابة صارمة على المعاملات التجارية التي تتم بين منطقة الفرنك والمناطق الأخرى ووجود حرية تامة في التجارة الخارجية وتحويل رؤوس الأموال وهذا في حدود منطقة الفرنك إلى غاية 1963، لكن قبل انتهاء هذه السنة سارعت الجزائر إلى إيجاد استقلال نقدي ومالي من خلال اصدار قانون رقم 63-111 المؤرخ في 19 أكتوبر 1963 والقاضي بعزل الجزائر عن منطقة الفرنك وبذلك أصبحت لها سياستها المتعلقة بالصرف والنقد، ليتم بعدها إنشاء الدينار الجزائري بمقتضى القانون رقم 64-111 المؤرخ في 10 أبريل 1964 على أساس غطاء ذهبي يعادل 0,18 غرام من الذهب وهو الوزن الذي يجب أن تتقيد به الدولة الجزائرية آنذاك بصفتها عضوا في صندوق النقد الدولي، ونشير هنا إلى أن سعر صرف الدينار الجزائري كان ثابتا مقابل الفرنك الفرنسي.

حيث: (1دينار ← 1 فرنك فرنسي) إلى غاية 1969 في حدود يتقلب فيها سعر صرف الدينار ب: $\pm 1\%$.

وبعد الهجومات المضاربة التي تعرض لها بنك فرنسا عقب أحداث سنة 1968 عمدت السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي حيث انتقل سعر التكافؤ الرسمي للفرنك الفرنسي من 4,9370 فرنك لكل دولار أمريكي إلى 5,5544 فرنك فرنسي لكل دولار أمريكي في 1969.

ونظرا لأن الجزائر شرعت في هذه الفترة في تطبيق المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) الذي تطلب استقرار سعر الصرف فإن الدينار الجزائري لم يتبع انخفاض الفرنك الفرنسي رغم استمرار العلاقة الثابتة بين الدينار والفرنك الفرنسي حيث كان دينار جزائري واحد يساوي 1,25 فرنكا فرنسيا بين أوت 1969 وديسمبر 1973.

ومع انهيار نظام بريتون وودز انجر عنه سحب الذهب من التداول في السوق العالمية شرعت معظم الدول في تعويم عملاتها وأصبح من الضروري على الجزائر أن تعيد النظر في سياسة سعر صرفها، وهو ما قامت به فعلا بداية من سنة 1973².

ثانيا: مرحلة ربط الدينار بسلة من العملات (1973-1986)

خلال هذه الفترة تم تحديد قيمة الدينار الجزائري مقارنة مع سلة من العملات الأجنبية مكونة من 14 عملة من ضمنها الدولار الأمريكي، وذلك حسب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي³، حيث تعطى كل عملة وزنا محدد داخل السلة يعتمد في تحديده على نسبة الواردات مع الشركاء التجاريين الرئيسيين إلى

1: عمار جعفري، مرجع سبق ذكره، ص 99.

2: محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 156.

3: مرجع نفسه، ص 157.

إجمالي التجارة، ويقوم البنك المركزي بمراجعتها دوريا حيث تهدف هذه السياسة إلى الحفاظ على سعر الصرف الحقيقي في مواجهة شركاء التجارة وتحقيق الاستقرار لسعر صرف الدينار، فارتفاع قيمة عملة معينة داخل السلة يعني انخفاض العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة والعكس، وهذا بالإضافة إلى سعي السلطات النقدية آنذاك إلى إيجاد نظام تسعيرة يتفادى السلبيات التي عرفها نظام الصرف في المرحلة السابقة والمتمثلة في عدم خضوع تسعيرة الدينار الجزائري لتطور معدلات التبادل بالإضافة إلى عدم تأثير التسعيرة بتطور رصيد الميزان التجاري¹.

وبالتالي فإن القوة الشرائية للدينار الجزائري أصبحت تتحدد عن طريق علاقة ثابتة بين هذا الأخير وسلة العملات اختيرت على أساس وزنها وأهميتها في المبادلات والتسويات الخارجية ويلعب الدولار الأمريكي دور العملة الرئيسية التي يتمحور حولها هذا النظام بحيث تسمح تسعيرته على مستوى سوق صرف باريس بتحديد تسعيرة بقيمة العملات المكونة للسلة ومنه تحديد القيمة الخارجية للدينار ويقوم البنك المركزي بحساب سعر صرف الدينار بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي بإتباع الخطوات التالية:

1_ حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.

2_ حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.

3_ حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الأمريكي.

4_ يتم بعد هذه العملية حساب أسعار الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي وتحسب بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة².

ثالثا: مرحلة التيسير الآلي لسعر الصرف (1987-1992)

لقد تميزت هذه الفترة عن سابقتها من خلال التعديل الطفيف الذي حدث في حساب معدل صرف الدينار الجزائري، مقارنة بالطرق السابقة حيث أصبح التغير النسبي لكل عملة يحسب على أساس تساوى معدل الصرف السائد في السنة التي تلت حدوث تدهور أسعار البترول، خاصة وأنه يعتبر المورد الأول والرئيسي للجزائر من مداخيلها من العملة الصعبة، وهو ما جعل العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات يظهر جليا، حيث تزامن هذا العجز التدهور الشديد في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي استوجب إدخال إصلاحات جذرية على مختلف مجالات الاقتصاد³، حيث تمثلت إصلاحات سعر الصرف في الاجراءات التالية:

1_ الانزلاق التدريجي (الربط الزاحف):

سمح هذا النظام بالقيام بتعديل تدريجي ومراقب لسعر الصرف، وطبق خلال فترة طويلة نوعا ما، امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1991، وقد انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار بين 31 ديسمبر 1987 و31 مارس 1991⁴، حيث استمر الانزلاق السريع في بداية 1991 بهدف الوصول به إلى المستوى الذي يسمح باستقراره وبالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية، وقد أعلن عن هذه الإجراءات بالفعل خلال الفصل الثاني

¹: نعمان سعدي، مرجع سبق ذكره، ص237.

²: لحو موسى بخاري، مرجع سبق ذكره، ص292.

³: سليمان شيباني، مرجع سبق ذكره، ص83.

⁴: Hocine Benissad, *Algérie de la planification socialiste à l'économie de marché*, ENAG édition, Alger, 2004, p108.

من سنة 1991، وعلى هذا الأساس تم تعديل معدل صرف الدينار ليصل 15,55 دج = 1 دولار في نهاية جانفي 1991 ثم 16,59 دج = 1 دولار في نهاية فيفري 1991 ليصل 17,76 دج = 1 دولار في نهاية مارس 1991، وفي نهاية سبتمبر 1991 اتخذ مجلس النقد والقرض وفقا لاتفاق مع صندوق النقد الدولي قرار تخفيض الدينار ب 22% بالنسبة للدولار وبهذا التخفيض بلغ معدل صرف الدينار 22,5 دج = 1 دولار¹، والجدول رقم (1-3) يوضح مراحل الانزلاق التي مر بها الدينار الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1987 إلى 1991:

جدول رقم (1-3): تطور سعر صرف الدينار الجزائري من 1987 إلى 1991

التعليق	سعر صرف الدينار مقابل واحد دولار	تاريخ عملية الانزلاق
-	4,824	نهاية 1986
بداية عملية الانزلاق	4,936	نهاية 1987
-	8,032	نهاية 1989
تسريع عملية الانزلاق تماشيا مع وتيرة انطلاق الاصلاحات	12,1191	نهاية 1990
	15,8885	نهاية 1991
استمرار الانزلاق السريع بهدف استقراره وإمكانية تحرير التجارة الخارجية	16,5949	نهاية 1991
استقراره عند هذا المستوى لمدة ستة أشهر	17,7653	نهاية 1991
تخفيض بمقدار 22% بموجب اتفاق مع صندوق النقد الدولي واستمرار الوضع إلى غاية 1994.	22,5	نهاية 1991

المصدر: نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، الجزائر، 2011، ص 239.

2_ التخفيض الصريح:

في نهاية سبتمبر 1991 وبعد استقرار الدينار لمدة ستة أشهر موالية قامت السلطات النقدية ممثلة في مجلس النقد والقرض باتخاذ قرار يقضي بتخفيض الدينار بنسبة 22%

¹: محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 161.

مقابل الدولار الأمريكي وذلك بموجب الاتفاق الثاني المبرم مع صندوق النقد الدولي في جوان 1991 والذي يهدف إلى تحقيق ما يلي:

- محاولة تقريب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي.
- جعل الصادرات الجزائرية أكثر تنافسية في السوق العالمية.
- رفع الدعم عن المنتجات المحلية وترك أسعارها تتحدد حسب قوى العرض والطلب.
- الحصول على مساعدات مالية من جراء تطبيق الشروط الواردة في اتفاقية الاستعداد الائتماني.

وبقي الدينار على هذه القيمة 22,5 دينار مقابل دولار أمريكي واحد إلى أن تم إبرام اتفاق آخر مع صندوق النقد الدولي بتاريخ أبريل 1994 والذي انجر عنه تخفيض الدينار بـ 40,17% ليصل بذلك إلى 36 دينار للدولار الأمريكي الواحد وأقره مجلس النقد والقرض بتاريخ 10/04/1994¹.

رابعاً: مرحلة تطور نظام التعويم المدار من 1994 إلى يومنا هذا

بداية من أواخر سنة 1994 عرف الدينار الجزائري مرحلة تحول فعلي وتغيير تدريجي لوجهة تحديده وفق قواعد العرض والطلب ليتم الإعلان عن قرار التخلي عن نظام الربط الذي تبنته الجزائر منذ 1974، وبعد وضع نهاية لتحديد سعر الصرف عن طريق جلسات التسعير، في ديسمبر 1995، وبالتالي نهاية نظام الصرف الثابت، قام بنك الجزائر بتأسيس سوق الصرف ما بين البنوك عن طريق النظام رقم 95-08 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995، إذ يتحدد سعر الصرف في هذا السوق عن طريق عاملي العرض والطلب، لكن هذا التوجه الجديد في تحديد سعر الصرف، لم يمنع بنك الجزائر من لب دور المتدخل في سوق الصرف².

تميزت هذه المرحلة بمجموعة من الإجراءات المتعلقة بسعر الصرف (خاصة ما بين 1995-1998)، والتي تعتبر من أهداف برنامج التعديل الهيكلي الذي عمل على إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف، ويمكن جمع هذه الإجراءات كالتالي³:

- ❖ إنشاء سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة من شأنه أن يسمح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية لصالح زبائنها، كما أن نظام الحصص المحددة ألغي ابتداءً من جانفي 1996، وذلك كخطوة أولى في اتجاه نظام تعويم العملة.
- ❖ رفع قيود الصرف المدخلة سنة 1992، ومتابعة تحرير الصرف للوصول إلى تحويل الدينار على كل المعاملات الجارية.
- ❖ تم العمل فعلياً سنة 1994 بقبالية تحويل الدينار في المعاملات التجارية التي قد شرع فيها منذ سنة 1991، لأنه تم فعلياً تحرير عمليات الدفع على الإسترادات انطلاقاً من هذه السنة.

¹: نعمان سعدي، مرجع سبق ذكره، ص240.

²: Fatima Ben Yousef, **la politique de change en Algérie (avec référence à l'Albanie)**, mémoire de magistère, université d'Alger, 2006, p115 .

³: سعيد صحراوي، محددات سعر الصرف "دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2009، ص129.

- ❖ تم البدء في التحويلات الجارية للدينار فيما يخص الخدمات انطلاقا من جوان 1995، حيث تم ترخيص الدفع لصالح نفقات الصحة والتعليم بالخارج وهذا في حدود مبلغ أو سقف سنوي.
- ❖ ترخيص دفع نفقات السياحة في الخارج في أوت 1997، وتم التطبيق الفعلي لهذا الحق منذ 15 سبتمبر 1997 على مستوى شبانك البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة المعتمدة، وهذا في حدود سقف سنوي.
- ❖ تبني الجزائر منذ سبتمبر 1997، نصوص المادة 8 لقانون صندوق النقد الدولي، إذ يعني هذا قابلية تحويل الدينار بالنسبة للصفقات الخارجية الجارية.
- ❖ السماح بإنشاء مكاتب للصرف تتعامل بالعملة الصعبة ابتداء من ديسمبر 1996.
- ❖ تخفيض سعر الصرف لتضييق الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي، ويساعد ذلك في تقليص اللجوء إلى السوق السوداء لكون أن هذا الفارق أصبح في حدود ثلاث فرنكات فرنسية، حيث أن سعر الفرنك يصل إلى 14 دج في السوق السوداء، وهو في حدود 11 دج مع أواسط سنة 1999.

المطلب الثاني: سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري وأثرها على ميزان المدفوعات

أشار صندوق النقد الدولي منذ السبعينيات إلى ظاهرة المغالاة في تقييم الدينار الجزائري، وقد أوصى السلطات الجزائرية بالقيام بعملية التخفيض، حيث اعتمد البنك المركزي في إطار السياسة النقدية في الجزائر إضافة إلى الأدوات النوعية والكمية أداة التخفيض كوسيلة لإدارة سعر الصرف الدينار وذلك منذ اتفاه مع صندوق النقد الدولي في ضمن برنامج التعديل الهيكلي ابتداء من تاريخ 10 أفريل 1994 بهدف إعادة جدولة الديون الخارجية كأساس لهذه الاتفاقية، وقد يترتب على تخفيض قيمة العملة في الدول النامية جملة من الآثار على عدة مستويات تؤثر على الاقتصاد ككل وأهم هذه الآثار هي الأثر على الميزان التجاري من صادرات وواردات وكذا الأثر على الأسعار المحلية وهذا ما يؤثر على مستويات التوازن الداخلي والخارجي لهذه الدول.

أولا: أسباب تخفيض قيمة الدينار الجزائري

إن تخفيض قيمة العملة لها أسباب عديدة منها الموضوعية ومنها التجارية والتنافسية الهادفة لأكثر ربحية للمبادلات الدولية، يكون هذا التخفيض حسب صندوق النقد الدولي ناتج عن اختلال ميزان المدفوعات ويظهر هذا الاختلال الداعي لتخفيض قيمة العملة من خلال أهم الأسباب التالية:

1_ عجز ميزان المدفوعات:

يعتبر العجز الهيكلي في ميزان المدفوعات أول سبب حقيقي لتخفيض قيمة الدينار بعد عدم جدوى الاقتراض الخارجي لتصحيح الاختلال الاقتصادي لأن الوضع لا يقبل استمرار مع تفاقم عجز حساب لعمليات الجارية¹.
ويظهر هذا العجز من خلال مؤشر ميزان المدفوعات الذي يدل على أن الجزائر في حاجة ماسة إلى زيادة مداخيل صادراتها (خاصة بعد أزمة البترول 1986) وإلى رؤوس أموال أجنبية، ويبين الجدول التالي تطور مؤشر ميزان المدفوعات:

¹ شريفي برحال، سعر الصرف كأداة للسياسة النقدية في الجزائر، على الموقع:

الجدول (3_2): تطور مؤشر ميزان المدفوعات (1982-1989)، الوحدة 10^9 \$

1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982
-0.7	-0.8	-0.3	-1.5	-1.2	-0.4	-0.5	-1.1

المصدر: سعيد صحراوي، محددات سعر الصرف " دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2009، ص137.

يلاحظ من خلال الجدول (2-3) أن مؤشر ميزان المدفوعات سجل عجزا مستمرا خلال الفترة الممتدة من 1982 إلى 1989، بغض النظر عن سنة 1985، أين سجل فيها فائض بمقدار 1.2 مليار دولار، والذي تزامن مع تسجيل فائض في الميزان التجاري، نتيجة لزيادة مداخيل المحروقات، والمفسر بارتفاع قيمة الدولار¹.

2_ تقييم الدينار أكبر من قيمته الحقيقية:

نقول عن عملة بأنها مقدره أكبر من قيمتها الحقيقية، عندما يكون سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحر، في الحالة التي ينتج فيها هذا القدر من المضاربة ولا يمكن أن نتكلم عن تجاوز العملة لقيمتها الحقيقية إلا إذا كان السعر الرسمي لا يعكس السعر التوازني الذي يبعد ميزان المدفوعات عن العجز لمدة طويلة.

ومن أهم المشاكل التي تنجم من كون أن سعر الصرف غير منسجم مع الواقع (أي المغالاة في تقييم الدينار) هو هروب رأس المال، إذ يتم ذلك بطرق كثيرة أكثرها شيوعا يتبع شراء العملات الأجنبية من الأسواق الموازية (التي كانت واسعة في الجزائر)، وتخصيص فواتير الصادرات، والمبالغة في فواتير الواردات، وكلما زادت علاوة العملات الأجنبية في الأسواق الموازية وزاد العائد الإضافي المتوقع كسبه في الأسواق المالية الأجنبية زاد الميل إلى اكتناز العملات الأجنبية والاتجار فيها خارج المسارات الرسمية، ومما يشجع هروب رأس المال كذلك في هذه الظروف توقع تخفيض سعر العملة أو حتى إلغاء الفارق بين السعر في الأسواق الموازية والسعر في الأسواق الرسمية، ومن ثم تشجيع تسليم عائدات التصدير (أو من أي مصدر آخر) من العملات الأجنبية².

3_ الاحتياطات الدولية:

تعتبر الاحتياطات الدولية كسبب آخر لتخفيض قيمة الدينار، نظرا لتدهور احتياطي الصرف من العملة الصعبة خاصة بعد انخفاض أسعار البترول وسعر صرف الدينار أمام الدولار كعملة أساسية في عمليات التجارة الخارجية، حيث تمثل بقيم سالبة ويبين لنا الجدول التالي:

الجدول (3_3) تطور مؤشر الاحتياطات الدولية (1971-1990)، الوحدة 10^9 \$

¹: سعيد صحراوي، مرجع سبق ذكره، ص136.

²: مرجع نفسه، ص137.

الفصل الثالث للاقتصاد الجزائري

سعر الصرف الفعلي كمؤشر للتنافسية السعرية

السنوات	1971	1974	1980	1984	1987	1990
احتياطي العملات	0	0.564	1.341	0.33	-0.352	0.84

المصدر: سعيد صحراوي، مرجع سبق ذكره، ص138.

ما يلاحظ على الجدول (3-3) هو وجود قيم سالبة لمؤشر احتياطات العملات (بخلاف سنة 1990) مما يشكل صعوبة لدى الجزائر لتدعيم الدينار الجزائري.

4 ارتفاع الديون الخارجية:

لقد أدت خدمات الدين الخارجي إلى استنزاف العملات الأجنبية التي من الممكن توجيهها كاحتياطات لتدعيم الدينار الجزائري، والجدول (3_4) يبين لنا تطور مخزون الديون الخارجية كالتالي:

الجدول (3-4) تطور مخزون الديون الخارجية (1971-1990)، الوحدة 10^9 \$

السنوات	1971	1974	1980	1984	1987	1990
مخزون الديون الخارجية	1.261	3.37	13.36	15.94	26.70	26.59

المصدر: مرجع نفسه، ص138.

ويلاحظ من خلال الجدول (3-4) وجود ارتفاع مستمر في مخزون الديون الخارجية، كما تجدر الإشارة هنا بأن هذا الإجراء (تخفيض سعر العملة) الذي اتبعته الجزائر هو جزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي الجذري والشامل¹.

ثانياً: آثار تخفيض الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات

يعد تخفيض العملة من الأساليب المتاحة لدى السلطات النقدية لتصحيح الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، بعد فشل السياسات المالية والاقتراض الخارجي للحكومة، فعادة ما يتم إزالة العجز الدائم لميزان المدفوعات بالتأثير على الأسعار النسبية للصادرات والواردات كما ينص عليه نموذج المرونات من خلال سعر الصرف الخارجي لعملة التبادل، حيث يعتبر سعر الصرف أداة فعالة لإزالة التشوهات الاقتصادية وخاصة التي تؤدي إلى تحسين الميزان التجاري².

وقد عرف ميزان المدفوعات أثر هذا الإجراء آثارا سلبية ابتداء من سنة 1991 إلى غاية سنة 1999 حيث شهد عجزا متتاليا، ففي سنة 1992 قدر هذا الأخير بـ 0.11 مليار دولار لترتفع قيمة العجز سنتي 1994-1995 إلى 4.36 مليار دولار و6.3 مليار دولار على التوالي وبعد هذه السنة بدأت قيمة العجز بالانخفاض بنسب متفاوتة إلى غاية 1999، وقد تخلل عجز ميزان المدفوعات تحقيق فائض خلال سنتي 1991 بقيمة 1.047 مليار دولار وسنة 1997 بقيمة 1.16 مليار دولار، وبداية من سنة 2000 تم تحقيق توازن ميزان المدفوعات، وتحقيق فوائض بقيم متفاوتة حيث وصل الفائض في ميزان المدفوعات أعلى مستوياته ابتداء من سنة 2005، إذ ارتفع من 9.25 مليار دولار سنة 2004 إلى 16.94 مليار دولار سنة 2005، وصولا إلى 29.55 مليار دولار سنة 2007 وأكثر من 32.05 مليار دولار خلال 9 أشهر الأولى من سنة 2008، ليسجل بعد ذلك انخفاض ملحوظ في ميزان المدفوعات حيث بلغ 16.35 مليار دولار سنة 2009 ليستمر في الانخفاض إلى

¹: سعيد صحراوي، مرجع سبق ذكره، ص138.

²: صالح أويابة، مرجع سبق ذكره، ص120.

14.86 مليار دولار سنة 2010، ليسجل بعد ذلك ارتفاعا ملحوظ سنة 2011، إذ ارتفع إلى 20.14 مليار دولار، ليعاود الانخفاض إلى 12.05 مليار دولار سنة 2012.

1 أثر سياسة التخفيض على الميزان التجاري:

يعتبر الهدف من سياسة التخفيض حسب أسلوب المرونات هو التأثير الايجابي في رصيد الميزان التجاري من خلال رفع الصادرات وتخفيض الواردات، إذ يمكننا أن نحدد آثار تخفيض العملة الوطنية سواء على مستوى الواردات أو الصادرات.

1 1 على مستوى الصادرات:

إن تخفيض سعر العملة الوطنية يؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع الوطنية، أي يخلق زيادة في نمو الطلب الخارجي عليها، وبالتالي زيادة في حجم وقيمة الصادرات الوطنية، وانخفاض في واردات الدولة من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري، فمثلا سجل الميزان التجاري الجزائري سنة 1995 عجزا بقيمة 521 مليون دولار مقابل 864 مليون دولار سنة 1994 (رغم أن هذا التحسن هو راجع بنسبة كبيرة إلى قطاع المحروقات كما سيتم تبيانه لاحقا)، إذ عرفت الصادرات سنة 1995 ارتفاعا بنسبة 21% مقارنة بـ 1994، ويعود هذا الارتفاع إلى:

- التحسن الذي عرفته أسواق تصدير النفط.
 - القيمة المرتفعة نسبيا للصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث قدرت بـ 510 مليون دولار خلال سنة 1995، و276 مليون دولار سنة 1994، حيث تشكل هذه الصادرات من مواد نصف مصنعة ومواد غذائية وتجهيزات صناعية.
- ومهما كان التحسن في الصادرات من السلع الوطنية، فإنه يستوجب على المؤسسات الوطنية أن ترفع من مبيعاتها للخارج، حيث تتمكن من تغطية الخسارة في إيرادات العملة الصعبة المنجزة عن انخفاض قيمة العملة الوطنية، وخلق قوى للأنشطة الاقتصادية مع الحافطة على مرونة الطلب الخارجي بالنسبة للسعر إضافة إلى الخصائص الأخرى للسلع (النوعية، خدمات ما بعد البيع.....الخ)¹.

1 2 على مستوى الواردات:

نظريا ومن إحدى نتائج تخفيض العملة الوطنية، الارتفاع في الأسعار المستوردة والآثار المباشرة له المنعكسة على السلع الاستهلاكية والوسيطية، وفي حالة مصاحبة هذا الارتفاع في الأسعار تصحيحات في الدخل، سيؤدي ذلك إلى آثار أخرى للتضخم بالنسبة للأجور، حيث أن تخفيض العملة له أثر تضخمي واضح.

إن هذا الأثر واضح في الاقتصاد الجزائري، حيث أنه بعد التخفيض في العملة الوطنية وإلغاء القيود على الأسعار، انطلقت الضغوط المكبوتة للسيولة المفرطة، مما أسهم في زيادة متوسط المعدل السنوي للتضخم، من حوالي 10% ما بين 84-88 إلى حوالي 25% في 90-91 و30% سنة 1995، إلا أن الانخفاض في الواردات لسنة 1996 يرجع حسب المسؤولين إلى عدم قدرة المؤسسات الوطنية على الاستيراد لتحقيق برنامجها، وذلك نظرا للعجز المقدر بـ 122 مليار دينار، الذي يواجه خزينتها وبالتالي امتناع البنوك عن تزويدها بالقروض اللازمة لذلك، بالرغم من أن الحكومة خصصت 148 مليار دينار سنة 1995 لتطهير المؤسسات العمومية²، ثم عرفت قيمة الواردات ارتفاعا من 9.48 مليار

¹: سعيد صحراوي، مرجع سبق ذكره، ص142.

²: سعيد صحراوي، مرجع سبق ذكره، ص141.

دولار سنة 2001 إلى 12.01 مليار دولار سنة 2002، وابتداءً من هذه السنة استمرت في الارتفاع نسبياً، لتعرف تغييراً كبيراً سنة 2007 إذ ارتفعت الواردات من 20.68 مليار دولار سنة 2006 إلى 33.28 مليار دولار سنة 2007.

ليصل فائض الميزان التجاري خلال السنوات الأخيرة إلى مستويات قياسية مع زيادة قيمة الصادرات الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول، إذ ارتفع رصيد الميزان التجاري من 26.47 مليار دولار سنة 2005 إلى 34.06 مليار دولار و30.15 مليار دولار سنتي 2006-2007 على التوالي¹.

2 حساب رأس المال:

من خلال موازين المدفوعات للفترة 1991-2008 نلاحظ أن حساب رأس المال سجل عجزاً مستمراً وبقيم متفاوتة، حيث ارتفع العجز خلال مرحلة التخفيض الصريح من 5.0 مليار دولار سنة 1992 إلى 2.54 مليار دولار، و4.05 مليار دولار لسنتي 1994 و1995 على التوالي ليبدأ في الانخفاض تدريجياً وبشكل مستمر ابتداءً من هذه السنة إلى أن وصل العجز إلى 0.71 مليار دولار سنة 2002، وهذه الوضعية تعكس استقرار المدفوعات الخاصة بالمدىونية الخارجية (3.22 مليار دولار سنة 2002 مقابل 3.04 مليار دولار سنة 2001).

وابتداءً من سنة 2003 عاد العجز في حساب رأس المال للارتفاع إذ وصل إلى 4.24 مليار دولار و10 مليار دولار لسنة 2005 و2006 على التوالي، وذلك بسبب ارتفاع القروض الصافية، ليحقق بعد ذلك حساب رأس المال فائضاً لأول مرة سنة 2007 بقيمة 0.6 مليار دولار، وقد استمر في تحقيقي فائض خلال الثلاثي الأول والثاني لسنة 2008 بقيمة 0.4 مليار دولار و0.64 مليار دولار على التوالي، ليعود إلى تحقيق عجز خلال الثلاثي الثالث من نفس السنة بقيمة 0.11 مليار دولار، و0.17 مليار دولار على التوالي.

أما فيما يخص الفترة 2009-2011 نلاحظ أن حساب رأس المال سجل فائضاً مستمراً قدر بـ 0.65 مليار دولار سنة 2009، و0.93 مليار دولار سنة 2010، و2.37 مليار دولار لسنة 2011، ليعود العجز بقيمة 0.24 في سنة 2012.

3 احتياطات الصرف الأجنبي:

تتأثر احتياطات الصرف بشكل كبير بالسعر الخام لبترول، وباعتبار هذا الأخير العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، فإن أسعاره سنة 1986 أثر بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري عامة، واحتياطات الصرف خاصة والتي وصلت إلى 1.64 مليار دولار سنة 1987 أي ما يعادل ثلاثة أشهر من الواردات، وقد استمرت قيمة الاحتياطات في الانخفاض حتى وصلت أدنى مستوياتها في سنتي 1989 و1990 بقيمة 0.847 مليار دولار و0.725 مليار دولار.

وقد بدأت الاحتياطات تحسناً منذ بداية التخفيض الصريح للعملة سنة 1991 وارتفاع أسعار البترول، حيث وصلت قيمة الاحتياطات إلى 1.486 مليار دولار سنة 1991 بنسبة زيادة تقدر بـ 104.96% واستمرت الاحتياطات في الزيادة حيث بلغت قيمة 2.6 مليار دولار سنة 1994، أي ما يعادل ثلاثة أشهر من الواردات، وقد انخفضت احتياطات الصرف بـ 500 مليون دولار سنة 1995 وذلك لاستخدامها في تدعيم سعر الصرف، لتعاود

¹: مدني بن شهرة، سياسات التعديل الهيكلي "برنامج وآثار"، مجلة العلوم الإنسانية، على الموقع:

الارتفاع إلى 4.2 مليار دولار سنة 1996 و1997 على التوالي، أي ما يعادل 4.5 و9.4 شهرا من الواردات وصولا إلى 12.19 شهرا من الواردات سنة 2000¹.

المطلب الثالث: تطور نظام الرقابة على الصرف في الجزائر

يقصد بالرقابة على الصرف وضع قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي عن طريق السلطة النقدية، حيث حرية تحويل العملة إلى العملات الأخرى تكون غير مكفولة بصفة مطلقة كما أن حرية تصدير واستيراد النقد الأجنبي والتعامل فيه تكون مقيدة بقواعد تفرضها السلطة النقدية، وعادة ما تشدد إجراءات الرقابة في البلدان ذات العملة الضعيفة إذ تشرع القوانين وتوضع التعليمات التي تنص على عدم جواز التعامل بالعملة الأجنبية في داخل البلاد إلا لمن له ترخيص بذلك من البنك المركزي².

وتشمل الرقابة على الصرف جميع المجالات (التجارة الخارجية، حركة رؤوس الأموال، المدفوعات الجارية...)، وفي ظل الرقابة على الصرف عادة ما ينشأ سعران للصرف (سعر رسمي، وسعر موازي)، وقد شهدت الجزائر خلال مختلف المراحل الرقابة على الصرف وتختلف كل مرحلة عن المراحل الأخرى³.

أولا: مرحلة حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية (1962-1970)

تميزت هذه المرحلة بسلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية والتخلص من الوصاية المفروضة من طرف القوى الاستعمارية، وهذا بإقامة علاقات اقتصادية أوسع مع بلدان أخرى وتنشيط التجارة الخارجية، وتتمثل الأدوات الرئيسية التي تم الاعتماد عليها في تنظيم الرقابة على الصرف في هذه المرحلة في الحرية من جهة، ونظام الحصص والاحتكار والاتفاقيات الثنائية من جهة أخرى.

وقد أدى انتماء الجزائر إلى منطقة الفرنك الفرنسي بموجب المبادئ التي تضمنها تصريح 19 ماي 1962 المتعلق بالتعاون الاقتصادي والمالي مع الدولة المستعمرة خلال الأشهر الأولى من الاستقلال إلى انتقال رؤوس الأموال بين البلدين بحرية، وقد دفع الهروب المكثف لرؤوس الأموال عن طريق المصارف، إلى ضرورة الحد من الواردات من السلع والخدمات إلا في نطاق ما يلزم لتنمية البلاد تماشيا مع ما هو متاح من عملات أجنبية، مما أدى إلى اتخاذ السلطات العمومية سلسلة من الإجراءات الصارمة في الرقابة على الصرف، ومن بين هذه الإجراءات نظام الحصص، ويخص نظام الحصص كل العمليات المسددة بالعملة الأجنبية، حيث أصبحت هذه العمليات خاضعة إلى ترخيص من قبل وزارة المالية، وبذلك أصبحت كل من الواردات والصادرات تخضع لسلسلة من إجراءات الرقابة خاصة الحصول على الترخيص المسبق واحترام الحصص المقررة⁴.

ثانيا: مرحلة الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة (1971-

1977)

1: مريم بن يحي وسامية عطاوي، مرجع سبق ذكره، ص155.

2: شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص132.

3: صالح أويابة، مرجع سبق ذكره، ص168.

4: محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص175.

لقد جاءت هذه المرحلة في جو يسوده نظام قانوني مقيد للتجارة الخارجية، لاسيما فيما يخص الاستيراد، وتتلخص هذه القيود أساسا فيما يلي¹:

- ✓ إقرار ترخيص إجمالي للواردات، يتمثل في غلاف مالي يرمي إلى تلبية حاجيات الهيئة المستفيدة من الواردات.
- ✓ تفويض إدارة ومتابعة ومراقبة العمليات التجارية الوطنية في إطار العلاقات الناشئة بين المؤسسات الوطنية والأجنبية.
- ✓ التخلي عن العمل بكافة النصوص التي جاءت مباشرة بعد الاستقلال، وعملا بالنصوص التنظيمية التي صدرت بغية تغطية كافة المبادلات في إطار السياسة الاقتصادية المنتهجة.

ثالثا: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978-1987)

شهدت هذه المرحلة مصادقة المجلس الشعبي الوطني على القانون المتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية وبالتالي إقصاء الوسطاء الخواص في مجال التجارة الخارجية، كما حدد القانون فترة انتقالية تميزت بتوسيع النظام السابق للواردات ليشمل الصادرات، وبهذا الإجراء أصبحت كل السلع والخدمات التي لا تقع تحت نظام الاحتكار خاضعة للترخيص المسبق وهذا معناه الرقابة على مجموع النشاط التجاري مع بقية العالم.

وسمح في هذا الإطار للأشخاص الطبيعية الجزائرية المقيمة في الخارج بفتح حسابات بالعملة الصعبة في الجزائر، وتستفيد هذه الحسابات من مكافأة على أرصدها بالإضافة إلى التنازل لفائدة شركات الاقتصاد المختلط في قطاع السياحة بنسبة 20% من الإيرادات بالعملة الصعبة المحققة على أنشطتها، أما الواردات والصادرات من السلع والخدمات التي تتم دون دفع فقد أعفيت من إجراءات التجارة الخارجية.

وقد أعطى النظام الجديد دورا أكثر أهمية للمصارف التجارية والبنك المركزي في الاستعادة التدريجية لصلاحياتها في مجال الصرف، فأصبحت بمقتضى ذلك تشارك في إعداد التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية كما تعمل على تقييم آثارها على العملة الوطنية، وفي هذا الإطار أسدت مهمة التشريع والتنظيم المتعلقين بالصرف في مجال التجارة الخارجية إلى البنك المركزي².

رابعا: مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية (1988-1995)

تميزت هذه المرحلة بصدور العديد من التشريعات والنصوص التنظيمية التي ترمي في مجملها إلى توفير شروط استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية وتكريس الطابع التجاري لمعاملاتها، بالإضافة إلى المشاركة الفعلية لمؤسسات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للبلاد، فتم رفع القيود التي كانت مفروضة على المؤسسات في تحقيق عملياتها مع الخارج، كما ألغي في نفس الإطار الإشعار بالصرف المتعلق بالاتفاقيات المبرمة من طرف المؤسسات العمومية الاقتصادية في تعاملها مع الخارج.

وفي نفس الإطار تم إخضاع المؤسسات الوطنية الجزائرية إلى نظام آخر للرقابة والتمثل في الموازنات بالعملة الصعبة، يجري تصحيح هذه الموازنات التي هي

¹: عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية "دراسة حالة الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة غرداية، 2010، ص104.

²: محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص176.

أصلا متعددة السنوات مراعاة لاحتياجات كل مؤسسة والمتوفر أو المرتقب من العملات الأجنبية، وبهذا تم إلغاء الترخيص الإجمالي للاستيراد الذي كان معمولا به، وأدى هذا التطور في الإطار التنظيمي للصرف إلى تكريس دور البنك المركزي ودور المصارف التجارية، حيث تقوم المصارف التجارية بالرقابة اللاحقة للبرنامج العام للتجارة الخارجية بتفويض من البنك المركزي، وعليه فإن الرقابة على الصرف لم تعد من صلاحيات وزارة المالية فحسب، بل تقتسم هذه الصلاحيات مع البنك المركزي. وقد أصبح مبدأ الرقابة على الصرف بعد صدور قانون النقد والقرض (10-90) قائما على مبدأ حرية المعاملات مما استدعى إعداد مجموعة من التنظيمات من طرف البنك المركزي تهدف في مجملها إلى التخفيف من الكيفية التي تقوم عليها الرقابة على الصرف وتحرير العديد من العمليات¹.

المبحث الثاني: إنشاء مؤشر الصرف الفعلي للدينار الجزائري

يتم إنشاء مؤشر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار من خلال إتباع العديد من المراحل، والتي تطرح العديد من الاشكاليات والتساؤلات ويمكننا تقسيمها إلى ثلاث مراحل أساسية، المرحلة الأولى تتمثل في اختيار أهم الشركاء التجاريين للجزائر الداخليين في حساب المؤشر، أما في المرحلة الثانية يتم فيها تحديد الوزن النسبي لكل بلد في العينة وفي المرحلة الأخيرة يتم اختيار مؤشر الأسعار أو التكلفة.

المطلب الأول: اختيار أهم الشركاء التجاريين الداخليين في حساب المؤشر

قبل التطرق في كيفية اختيار الشركاء التجاريين الأساسيين للجزائر، سوف يتم اختيار سنة 2003 كسنة أساس خلال الفترة المدروسة وهي 2003-2013.

ترتكز التجارة الخارجية للجزائر بصفة أساسية مع عدد مهم من دول الاتحاد الأوروبي، ولعل أهم تفسير لهذه التبعية الأوروبية هو العلاقات التجارية التاريخية منذ القدم بين الجزائر وأوروبا التي تم تدعيمها خلال السنوات الأخيرة من خلال إقامة اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي التي انخرطت فيه الجزائر بشكل رسمي في سبتمبر 2005، وإضافة إلى دول الاتحاد الأوروبي تم اختيار عينة من الدول حيث تمثل جميع البلدان المختارة نسبة 83,75% من الواردات و95,72% من الصادرات لسنة 2003، وتتمثل هذه البلدان الشريكة المختارة في الولايات المتحدة الأمريكية، دول منطقة الأورو، تركيا، كندا، إنجلترا، الصين، اليابان، المكسيك والبرازيل.

والجدول التالي يوضح التجارة الخارجية للجزائر مع أهم شركائها التجاريين لسنة 2003:

الجدول رقم (6-3): التجارة الخارجية للجزائر مع أهم شركائها التجاريين لسنة 2003* wi.
الوحدة: مليون دولار

الدول	الواردات	الصادرات	التجارة الخارجية
الولايات المتحدة	1029	3462	4491
منطقة الأورو	5032	17155	22187
تركيا	380	1040	1420
كندا	259	663	922

¹: مرجع نفسه، ص178.

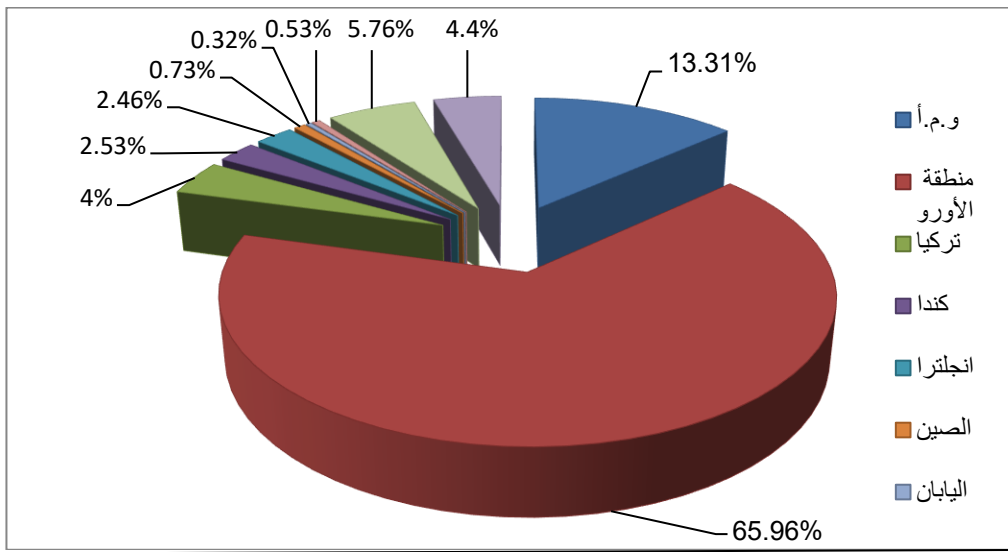
الفصل الثالث للاقتصاد الجزائري

سعر الصرف الفعلي كمؤشر للتنافسية السعرية

903	648	255	انجلترا
373	191	182	الصين
300	85	215	اليابان
273	148	125	المكسيك
1572	1503	69	البرازيل
32441	24895	7546	المجموع

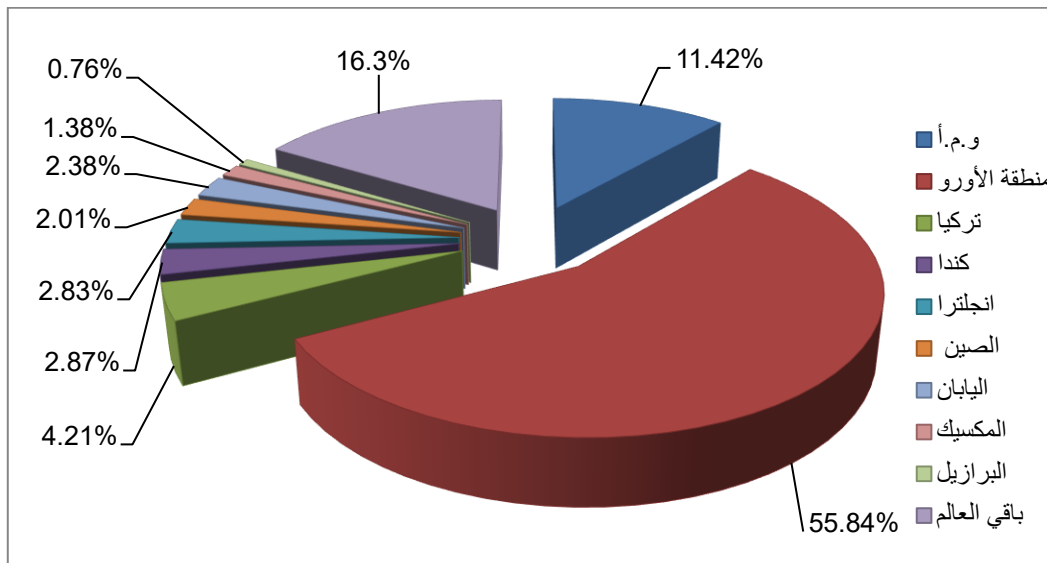
المصدر: المديرية العامة للجمارك، تقرير سنة 2003، على الموقع: www.douane.gov.dz
والشكليين المواليين (3-1) و(3-2) يوضحان نسب الدول الشريكة للجزائر في الصادرات والواردات لسنة 2003.

الشكل رقم (3-1): الدول الشريكة للجزائر في الصادرات لسنة 2003.



المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم (3_6).

الشكل رقم (3-2): الدول الشريكة للجزائر في الواردات لسنة 2003.



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الجدول رقم (3_6).

المطلب الثاني: تحديد الوزن النسبي لكل بلد في العينة

بعد اختيار اهم الشركاء التجاريين للجزائر، وبعد وضع حصة كل بلد في التبادل التجاري يتم تحديد الوزن المخصص لكل بلد في حساب سعر الصرف الفعلي، ويعكس هذا الوزن أهمية البلد في التجارة الخارجية للجزائر، ودرجة المنافسة في الأسواق الثلاثة، والجدول التالي يبين الترتيبات المعدلة للتجارة الخارجية للشركاء التجاريين للجزائر.

الجدول رقم (3-7): الترتيبات المعدلة للتجارة الخارجية للشركاء التجاريين

للجزائر $(wi^*)^1$

الدول	الترجيحات للواردات الثنائية $(wm_i v_m)$	الترجيحات للمصادر الثنائية $(wx_i v_x)$	الترجيحات المعدلة للتجارة الخارجية (wi^*)
الولايات المتحدة	0.03171	0.10671	0.13843
منطقة الأورو	0.15511	0.52880	0.68391
تركيا	0.01171	0.03205	0.04377
كندا	0.00798	0.02043	0.02842
انجلترا	0.00786	0.01997	0.02783
الصين	0.00561	0.00588	0.01149
اليابان	0.00662	0.00262	0.00924
المكسيك	0.00385	0.00456	0.00841
البرازيل	0.00212	0.04633	0.04845
المجموع	0.2337	0.7644	1

المصدر: الجدول رقم (3-6)، حيث حسبت الترتيبات على أساس مجموع التجارة الخارجية مع الدول الواردة وليس على أساس الاجمالي.

- $wm_i v_i = m_i / \sum x_i + \sum m_i$
- $wx_i v_x = x_i / \sum x_i + \sum m_i$

المطلب الثالث: اختيار مؤشر الأسعار أو التكلفة

تتوفر العديد من الأرقام القياسية للأسعار التي تستخدم لحساب مؤشر سعر الصرف الفعلي للدينار، ومن أهم هذه الأنواع الرقم القياسي لنفقة المعيشة، الرقم القياسي لأسعار الجملة وأيضا الرقم القياسي لسعر المستهلك والرقم القياسي للإنتاج بالإضافة إلى الرقم القياسي للمصادر والرقم القياسي للأجور.

رغم تعدد الطرق التي تتم بها عملية تركيب الأرقام القياسية في إحصاءات الأسعار تبقى طريقة استخدام الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين لحساب مؤشر سعر الصرف الفعلي للدينار هي الأنسب وهذا بسبب العديد من الصعوبات والعوائق المتمثلة في نقص البيانات المتاحة لاسيما للبلدان النامية بالنسبة للطرق الأخرى.

إذ تعتبر طريقة الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين الأكثر شيوعا في معظم دول العالم التي شملتها المعاينة نظرا لكونها الأكثر ملائمة للتطبيق الواقعي والعملي.

أولاً: تعريف مؤشر أسعار المستهلكين

مؤشر أسعار المستهلكين هو مؤشر اقتصادي واجتماعي معد لقياس التغيرات عبر الزمن في المستوى العام لأسعار السلع الاستهلاكية والخدمات التي تحصل عليها الأسر المعيشية أو تستخدمها أو تدفع لقاء استهلاكها.

حيث يعرف مؤشر أسعار المستهلكين على أنه: "مقياس لمتوسط أسعار سلة تحتوي السلع والخدمات التي يقوم بشرائها المستهلك بشكل يومي والتي يتم مقارنتها بمعدل السنة السابقة أو أي معدل آخر"¹.

ويستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلكين على نطاق واسع كمؤشر لاتجاهات التضخم والانكماش الاقتصادي، كما يستخدم من قبل عامة الناس كدليل يسترشد به في ما يتعلق بميزانية الأسرة ومصادر التمويل، إضافة إلى استخدامه كمقياس للتغيرات في القدرة الشرائية للعملة، أما في مجال الحسابات القومية فيستخدم كعامل تخطيط لاستنباط تقديرات السعر الثابت للإنفاق الخاص وما يتعلق به من مكونات².

ثانياً: تعريف مؤشر أسعار المستهلكين وطرق حسابه

الرقم القياسي هو أداة إحصائية لقياس التغير النسبي في قيم ظاهرة أو مجموعة من الظواهر من زمان إلى آخر أو من مكان إلى آخر، ويتم حساب الرقم القياسي بطريقتان أساسيتان هما الأرقام القياسية التجميعية والأرقام القياسية النسبية.

1 تعريف مؤشرات الأسعار:

تعرف مؤشرات الأسعار بأنها: "عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار"³، والمقصود من أنها متوسطات نسبية، هو أنها تبين مدى التطور في النقود والأسعار بالنسبة لشيء معين، وتقوم على استخدام أساس للمقارنة يسمى سنة الأساس، حيث يتم مقارنة التطورات في النقود والأسعار بسنة الأساس، ويعتمد اختيار سنة الأساس على مدى الثبات النسبي لمستوى الأسعار في تلك السنة⁴.

كما أن الأرقام القياسية هي أرقام زمنية لكونها تعكس التغيرات في مستويات الأسعار خلال فترة زمنية معينة، يتم الاعتماد عليها في إجراء مقارنات حول تطورات الأسعار خلال تلك الفترة، كما أنها تعكس التغيرات التحدث في القوة الشرائية لوحد النقد، وتستخدم الأرقام القياسية لقياس التغيرات في الأسعار، وذلك من خلال تتبع التطورات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، حيث يشير الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات في المجتمع عن وجود ظاهرة التضخم، وتتمثل أهم مؤشرات لأسعار في مؤشر أسعار الجملة، ومؤشر أسعار المستهلك والمؤشر الضمني⁵.

2 طرق حساب مؤشرات أسعار المستهلكين:

http://www.tadawol.com - , Date : 3/4/2014 ,H : 10 :56

¹: مؤشر أسعار المستهلكين، على الموقع:

index-cpi

, Date : 4/4/2014, H : 11 :02

²: الأرقام القياسية، على الموقع:

http://www.marefa.org/index.php

³: محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص63.

⁴: نبيل الروبي، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، ط2، الإسكندرية، 1984، ص21.

⁵: مراد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص56.

هناك طريقتان أساسيتان لحساب مؤشرات أسعار المستهلكين هما الرقم القياسي باستخدام طريقة المناسيب والرقم القياسي باستخدام الصيغ التجميعية، وكل من هاتين الطريقتين يمكن تصنيفها إلى طريقة بسيطة وأخرى مرجحة¹.

2 1 الأرقام القياسية التجميعية:

وهذه الطريقة بدورها تصنف إلى صيغتين، الصيغة التجميعية البسيطة والصيغة التجميعية المرجحة.

2 1 1 الرقم القياسي التجمعي البسيط: الرقم القياسي التجمعي البسيط هو عبارة عن حاصل قسمة مجموع أسعار السلع في سنة المقارنة على مجموع أسعار نفس السلع في سنة الأساس، حسب المعادلة التالية:

$$I(p) = \frac{\sum P_n}{\sum P_0} * 100$$

حيث أن:

$I(p)$: الرقم القياسي.

P_n : أسعار سنة المقارنة.

P_0 : أسعار سنة الأساس.

2 1 2 الرقم القياسي التجمعي المرجح: يستخدم هذا الرقم للتغلب على عيوب الرقم التجمعي البسيط وفي هذه الطريقة يمكننا أن نرجح الكميات فترة الأساس أو فترة المقارنة أو معدل أكثر من فترة، وتوجد عدة طرق لحساب الرقم القياسي التجمعي المرجح، أهمها وأكثر شيوعا:

• رقم لاسبير: في هذا الرقم يتم الترجيح بكميات فترة المقارنة ولهذا يعرف الرقم أيضا باسم أسلوب سنة الأساس ويمكن تعريف هذا الرقم كما يلي:

$$I = \frac{\sum P_n Q_0}{\sum P_0 Q_0} * 100$$

حيث أن:

$\sum P_n Q_0$: تمثل قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة المقارنة أو مجموع النقود المنفقة في سنة المقارنة.

$\sum P_0 Q_0$: تمثل قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة الأساس أو مجموع النقود المنفقة في سنة الأساس.

• رقم باش: في هذا الرقم يتم ترجيح الأسعار في فترة المقارنة وفترة الأساس بكميات فترة المقارنة ولهذا تعرف هذه الطريقة بطريقة فترة المقارنة:

$$I = \frac{\sum P_n Q_n}{\sum P_0 Q_n} * 100$$

$\sum P_n Q_n$: تمثل قيم كميات سنة المقارنة بأسعار سنة المقارنة أو مجموع النقود المنفقة في سنة المقارنة.

$\sum P_0 Q_n$: تمثل قيم كميات سنة المقارنة بأسعار الأساس أو مجموع النقود المنفقة في سنة الأساس.

¹: أشرف سمارة، دليل إحصاءات الأسعار والأرقام القياسية، 2011، ص19-23، على المرقع:

- الرقم القياسي المرجح بكميات المقارنة والأساس (رقم مارشال): جاء هذا الرقم للتخلص من عيوب رقم لاسبيرز ورقم باشي أيضا، حيث رأى (مارشال) أن استخدام متوسط كميات فترة المقارنة وفترة الأساس يمكن أن نحصل على رقم قياسي أفضل من أرقام لاسبيرز وباشي.
والصيغة العامة لرقم مارشال هي:

$$I(p) = \frac{\sum p_1(Q_0+Q_1)}{\sum p_0(Q_0+Q_1)} * 100$$

- الرقم الأمثل لفيشر: إن الرقم القياسي الأمثل الذي جاء به فيشر يعتبر ذا مزايا أكثر من الأرقام السابقة حيث اقترح فيشر رقمه الأمثل من رقمي لاسبيرز وباشي للأسعار والكميات وكان الرقم الأمثل هو الوسيط الهندسي للرقمين، والصيغة العامة لرقم الأسعار هي:

$$I(P) = \sqrt{\frac{\sum P_1 Q_0}{\sum P_0 Q_1} + \frac{\sum P_1 Q_1}{\sum P_0 Q_0}} * 100$$

2 2 الأرقام القياسية النسبية:

- تقسم الأرقام القياسية النسبية إلى مجموعتين هما الأرقام القياسية النسبية البسيطة والأرقام القياسية النسبية المرجحة.
- 2 2 1 الأرقام القياسية النسبية البسيطة: يمكن إيجاد الأرقام القياسية باستخدام أحد مقاييس النزعة المركزية للتعبير عن قيمة متوسطات الأسعار النسبية كالوسط الحسابي أو الوسط الهندسي لمناسيب الأسعار.

- الوسط الحسابي للمناسيب: يتم حساب الرقم القياسي بهذه الطريقة بعد حساب المناسيب حسب الصيغة التالية:

$$I = \frac{1}{n} \sum \frac{p_n}{p_0}$$

حيث أن:

$\sum \frac{p_n}{p_0}$: هو مجموع مناسيب الأسعار لجميع السلع الداخلة في حساب الرقم القياسي.

- الوسط الهندسي للمناسيب: ففي هذه الحالة يتم حساب مناسيب الأسعار فلو فرضنا أن المناسيب المحسوبة هي:

$$X_1, X_2, \dots, X_n$$

فإن الرقم القياسي بطريقة الوسط الهندسي للمناسيب هو:

$$I(P) = \sqrt[n]{X_1 \cdot X_2 \cdot X_3 \cdot \dots \cdot X_n}$$

- الوسط التوافقي للمناسيب: يمكن حساب الرقم القياسي باستخدام الوسط التوافقي للمناسيب كالآتي:

لو فرضنا أن الرقم القياسي للأسعار هو I(P) فإن:

$$\frac{1}{I(P)} = \frac{\sum_{i=1}^n (\frac{1}{x_i})}{n} = \frac{1}{x_1} + \frac{1}{x_2} + \dots + \frac{1}{x_n}$$

2 2 2 الأرقام القياسية النسبية المرجحة:

في الأرقام القياسية التجميعية تم استخدام الكميات كأوزان للترجيح، ولكن في الأرقام النسبية نعتد على القيمة كأساس للترجيح، والتي يمكن الحصول عليها بضرب سعر السلعة بكميتها، ويكون أمامنا اختيار أحد الأوزان التالية:

- الترجيح بقيمة الأساس في سنة الأساس بأسعار سنة الأساس، أي أسعار الأساس.
- الترجيح بقيمة السلع في سنة المقارنة بأسعار سنة الأساس.
- الترجيح بقيمة السلع في سنة الأساس بأسعار سنة المقارنة.
- الترجيح بقيمة السلع في سنة المقارنة بأسعار سنة المقارنة.
- الترجيح بقيمة السلع في سنة مختارة.

ويمكن بذلك أن يأخذ الوسط الحسابي المرجح للمناسيب أحد الصور التالية:

$$I = \frac{\sum P_n / p_0 (P_0 Q_0)}{\sum P_0 Q_0}$$

$$I = \frac{\sum P_n Q_0}{\sum P_0 Q_0}$$

2 2 3 الأرقام القياسية بطريقة السلسلة أو الأساس المتحرك:

سبق وذكرنا ان فترة الأساس هي يجب أن تكون فترة مستقرة وخالية بقدر الإمكان من المؤثرات وأن تتم مراعاة طول الفترة بين سنة الأساس وسنة المقارنة، لأن سلعا تختفي ويجب إلغاءه من الاحتساب وسلعا أخرى جديدة يجب إدخالها في الحساب كما أن الأهمية النسبية للسلعة تتغير بمرور الزمن، وهكذا فالسلع الجديدة لا يوجد لها سعر أساس، وأوزان الترجيح قد تتغير لبعض السلع ولذلك فمن المفضل مراعاة هذه التغيرات عند تكوين الرقم القياسي ويمكن التغلب على ذلك باستخدام طريقة السلسلة¹.

المبحث الثالث: سعر الصرف الفعلي للدينار الجزائري كمؤشر لتنافسية الاقتصاد

يعتبر سعر الصرف الفعلي الحقيقي نوع من مؤشرات التنافسية الذي ينطبق وحالة الجزائر، نظرا للتطورات الجوهرية التي عرفها نظام الصرف الجزائري، حيث تم التطرق في هذا المبحث إلى حساب مؤشر سعر الصرف الفعلي الاسمي والحقيقي للدينار الجزائري، لتوضيح نتائج وتطورات هذا الأخير خلال الفترة الممتدة (2003-2013).

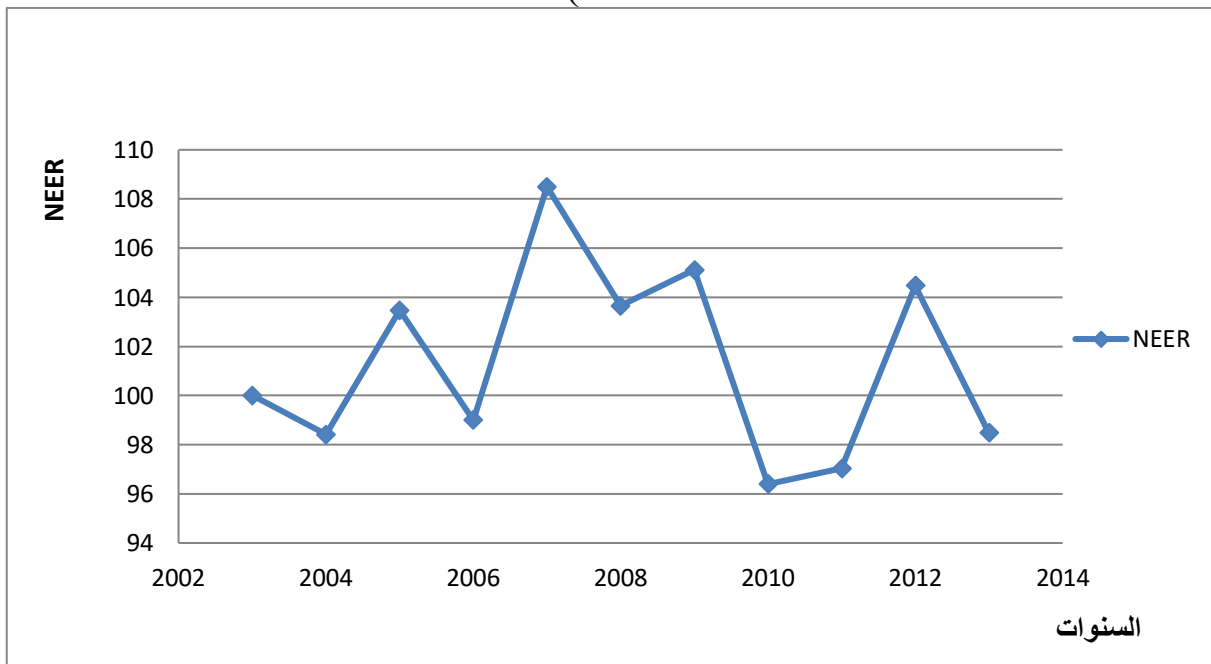
المطلب الأول: حساب سعر الصرف الفعلي الاسمي والحقيقي للدينار الجزائري

إن القيام بعملية حساب سعر الصرف الفعلي تتم من خلال المرور بالعديد من المراحل الطويلة والمعقدة، حيث تم حساب مؤشر سعر الصرف الفعلي المتعدد الأطراف (الاسمي NEER والحقيقي REER) للدينار الجزائري خلال الفترة (2003-2013)، وذلك بالإعتماد على الجدول رقم (6-3) الذي يمثل بيانات التجارة الخارجية للجزائر مع أهم شركائها التجاريين سنة 2003، وأيضا الجدول رقم (7-3) والذي بدوره يبين الترتيبات المعدلة للتجارة الخارجية للشركاء التجاريين للجزائر، وتبين الجداول (8-3) و(9-3) و(3-

1 : أشرف سمارة، مرجع سبق ذكره، ص25.

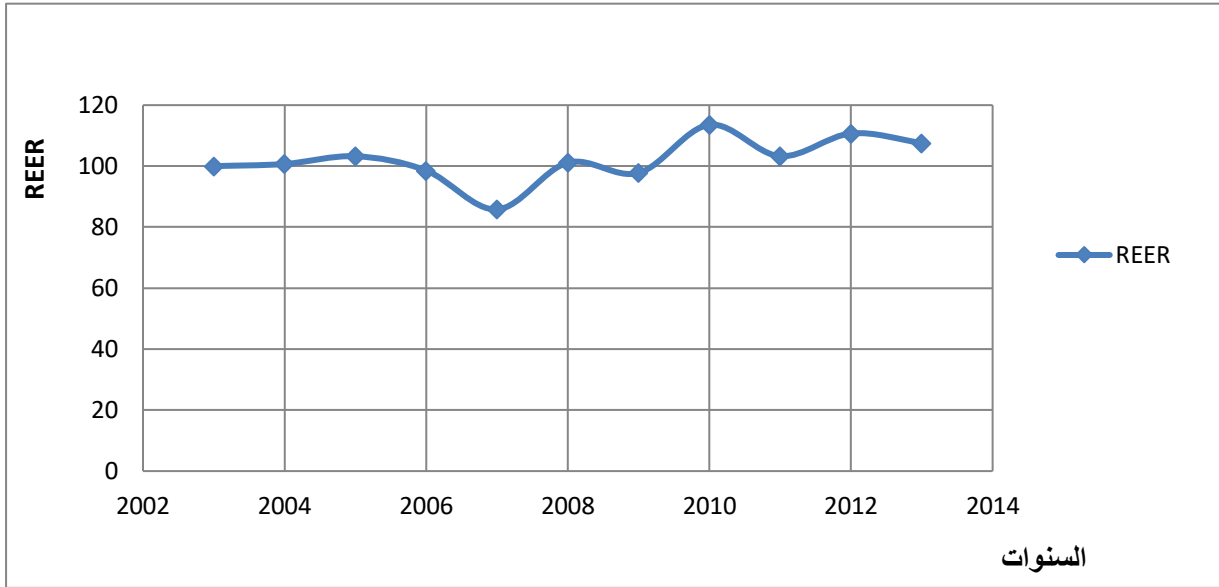
(10) أسعار الصرف الاسمية والمشتقة والأرقام القياسية لأسعار الصرف المشتقة على التوالي، وتوفر الأرقام القياسية عن الأسعار الواردة في الجدولين (3-11) و(3-12)، وفي الأخير تم حساب سعر الصرف الفعلي الاسمي المتعدد الأطراف في الجدول رقم (3-13) على أساس الصيغة الهندسية $NEER = \pi_{i=1}^9 (R_i \cdot 100)^{w_i}$ ويظهر الجدول رقم (3-14) سعر الصرف الفعلي الحقيقي المتعدد الأطراف باستعمال الصيغة الهندسية $REER = \pi_{i=1}^9 (P_j/P_i \cdot R_i \cdot 100)^{w_i}$ ، كما توضحه الجداول التالية:

المطلب الثاني: نتائج حساب مؤشر سعر الصرف الفعلي الاسمي والحقيقي للجزائر
إن تحليل تطور سعر الصرف الفعلي الاسمي والحقيقي خلال فترة الدراسة، يمكن من التمييز بين أربعة مراحل مختلفة كما هو موضح في الشكل الوالي:
الشكل رقم (3-3): مؤشر سعر الصرف الفعلي الاسمي للدينار الجزائري للفترة (2003-2013)



المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم (3_13).

الشكل رقم (3-4): مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري للفترة (2003-



(2013)

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم (3_14).

المطلب الثالث: تطورات سعر الصرف الفعلي الاسمي والحقيقي للفترة (2003-2013)

حسب نتائج الدراسة تم تحليل ومناقشة أثر تطور سعر الصرف الفعلي الاسمي والحقيقي على تنافسية الاقتصاد خلال الفترة المدروسة، حيث يمكن تقسيم تطورات سعر الصرف الاسمي والحقيقي إلى أربعة مراحل أساسية:

أولاً: مرحلة الارتفاع النسبي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي خلال الفترة (2003-2005)

منذ أن بدأت الجزائر بتطبيق نظام التعويم المدار سنة 1996، تم توجيه جميع اهتمامات سياسة الصرف إلى العمل على استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي على المدى المتوسط والطويل، وخلال منتصف سنة 2003 وبداية 2004، تدخل بنك الجزائر في سوق الصرف بين البنوك بغية السهر على عدم تأثير حركات معدل الصرف الاسمي على التوازن طويل الأجل لمعدل الصرف الفعلي الحقيقي، ونتيجة لذلك فقد عرفت هذه المرحلة ارتفاعاً نسبياً للقيمة الحقيقية للدينار الجزائري أمام سلة عملات الشركاء التجاريين، ليعرف سعر الصرف الحقيقي ارتفاعاً بنسبة 0.69%، أما سعر الصرف الاسمي فقد انخفض بنسبة 1.58% سنة 2004، وهذا نتيجة الارتفاع النسبي لسعر صرف الدينار مقابل الدولار بداية من سنة 2004، بعد ارتفاعه بنسبة 7.53% في ديسمبر 2003 مقارنة بنهاية 2002.

هذا من جهة ومن جهة أخرى استقرار سعر صرف الدولار مقابل الأورو، حيث قدرت نسبة التغيير خلال الفترة 2004-2005 بـ 1.23%، وقد عرفت نهاية 2005 ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي إلى 103,238، وهو مستوى جد قريب من سعر الصرف التوازني.

ثانياً: مرحلة الانخفاض الجارف لسعر الفعلي الحقيقي خلال الفترة (2005-2007)

عرفت هذه المرحلة انخفاضا للقيمة الحقيقية للدينار الجزائري أمام سلة عملات الشركاء التجاريين، ويعود سبب هذا الاتجاه إلى الانخفاض في القيمة الاسمية للدينار مقابل عملات الدولار الناشئة، بالإضافة إلى هذا الانزلاق الكبير الذي شهده الدولار أمام الأورو وانخفاضه الحقيقي (الاسمي) أمام هذه العملة، حيث انتقل سعر الصرف من 0.8 أورو للدولار سنة 2005 إلى 0.73 أورو للدولار سنة 2007، أي انخفاض حاد للدولار مقابل الأورو بنسبة 8.75%.

عرف سعر الصرف الفعلي الحقيقي انخفاضا خلال الفترة ما بين 2005-2007، حيث قدر بنسبة 17.43%، لكن في المقابل نجد أن سعر الصرف الفعلي الاسمي عرف ارتفاعا في قيمته بنسبة 5.04%.

وبما أن هناك انخفاض في سعر الصرف الفعلي الحقيقي فذلك دليل على انخفاض تكاليف السلع المحلية مقارنة بشركائها، وذلك لوجود فجوة في معدلات التضخم لصالح الجزائر على حساب الشركاء التجاريين مما يؤدي إلى ارتفاع التنافسية السعرية للجزائر، بمعنى تصبح السلع الجزائرية مقومة بالعملة الأجنبية أقل سعرا والعكس بالنسبة للسلع الأجنبية لما تقوم بالدينار الجزائري.

ثالثا: مرحلة تذبذب سعر الصرف الفعلي الحقيقي خلال الفترة (2007-2010)

عرفت هذه المرحلة تذبذب في سعر الصرف نزولا وصعودا من سنة إلى أخرى، ففي الفترة ما بين سنتي 2007-2008 بدأ سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري بالعودة تدريجيا إلى الارتفاع، حيث ارتفع سنة 2008 بنسبة 15.35%، وبالمقابل عرف سعر الصرف الفعلي الاسمي انخفاضا بنسبة 4.85%، وهذا راجع لعدة أسباب من بينها:

- تدهور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل عملات الشركاء التجاريين من الدول الناشئة، ويرجع هذا التدهور إلى ارتفاع معدل التضخم بشكل مفرط منذ بداية 2007 في الجزائر، مما أدى هذا إلى ارتفاع القيمة الاسمية للدينار مقابل هذه العملات.
- ارتفاع الأورو مقابل الدولار بنسبة 4.11% سنة 2008 مقارنة بنهاية 2006 وهذا ما أدى إلى تدهور الدينار الجزائري مقابل الأورو.

أما الفترة من 2008-2009 فقد عرفت انخفاضا في سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، وهذا راجع أساسا إلى الانخفاض النسبي للدولار مقابل الأورو بنسبة قدرت بـ 5.33%، وبالمقابل عرف سعر الصرف الفعلي الاسمي ارتفاعا في قيمته بنسبة 1.46%.

بينما عرفت الفترة من 2009-2010 ارتفاعا في سعر الصرف الفعلي الحقيقي قدر بنسبة 15.78%

وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة الدينار الجزائري مقابل كل من الدولار والأورو، بينما عرف سعر الصرف الفعلي الاسمي انخفاضا بنسبة 8.72%.

رابعا: مرحلة الانخفاض النسبي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي خلال الفترة (2010-2013)

ما ميز هذه الفترة هو حدوث انخفاض في سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بنسبة 5.99%، وهذا التدهور راجع بشكل كبير إلى الارتفاع النسبي في معدل التضخم منذ بداية 2010 في الجزائر، حيث قدر بـ 3.9% ليصل إلى 4.5% سنة 2011، وهذا أدى إلى ارتفاع

القيمة الاسمية للدينار مقابل هذه العملات بنسبة 2.08%، مما أدى إلى انخفاض سعر صرف هذه الأخيرة مقابل الدينار وبالتالي تعويض معدلات التضخم في هذه الدول.

خلاصة الفصل:

عرف الدينار الجزائري تطورات عديدة وذلك من خلال مرحلتين، تخلتتهما إصلاحات وبرامج اقتصادية هامة قصد النهوض بالاقتصاد الجزائري ومحاولة إعطائه نفس جديد بعد خروجه ضعيفا من الحقبة الاستعمارية، وما ميز هذه المرحلة أنها عرفت أشكال مختلفة من أنظمة الصرف تصب كلها في نظام سعر الصرف الثابت المعزز بنظام الرقابة على الصرف والتجارة الخارجية، أما المرحلة الثانية فقد شهدت انتقال تدريجي للاقتصاد الوطني من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر، الذي فرض عليها إدخال إصلاحات وتعديلات مهمة مست مختلف الجوانب الاقتصادية بشكل عام، ونظام سعر الصرف بشكل خاص تماشيا مع تطبيق برامج اقتصادية تنموية بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي، والانتشار الكبير لمختلف مظاهر العولمة الاقتصادية.

إن أهم مؤشر يتم استعماله على المستوى الدولي لقياس تنافسية أي اقتصاد هو معدل الصرف الفعلي الحقيقي الذي يعتبر مؤشر شامل للاقتصاد الكلي، حيث تتمثل تنافسية أية دولة في قدرتها على تصريف منتجاتها للعالم الخارجي في ظل وجود منافسة دولية، كما يعتمد تحليل تنافسية الاقتصاد لأية دولة على فهم الميكانيزمات التي تؤثر من خلالها، تغيرات أسعار الصرف على الواردات والصادرات، إذ نجد أنه في الاقتصاد الجزائري تتطابق مؤشرات تنافسية الاقتصاد مع مؤشرات سعر الصرف إلى حد بعيد حيث أدى تخفيض قيمة العملة بسبب انخفاض سعر الصرف الحقيقي الفعال إلى تحسين المركز التنافسي للصادرات الجزائرية، في حين رفع قيمة العملة يؤدي إلى تراجع المركز التنافسي للصادرات وتحسن المركز التنافسي من جهة الواردات.

الخاتمة العامة:

يعد سعر الصرف حجر الزاوية لأي اقتصاد، إذ أنه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية من خلال التأثير على التنمية الاقتصادية وتنشيط الصناعات التصديرية والتي بدورها تؤثر على الدخل الوطني، وهذا ينعكس مباشرة على التوازن الداخلي للدولة من خلال التحكم في نسبة التضخم ونسب النمو الاقتصادي وامتصاص البطالة، كما يؤثر على حجم التجارة الخارجية، وبالتالي على ميزان المدفوعات.

إذ تعد أسعار الصرف أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، حيث يربط بين قيمة السلع والخدمات والأصول والأسعار في السوق المحلية، نظيرتها في السوق الأجنبية، لذا فإن سعر الصرف المنخفض للعملة الأجنبية يجعل سعر السلع الأجنبية الأكثر تنافسية بالنسبة للعملة الوطنية منخفضا، بالتالي يزيد عليها من جهة، ويقلل من قدرة السلع المحلية على المنافسة في الأسواق الخارجية من جهة أخرى والعكس صحيح، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

وعلى غرار البعد الاقتصادي تم تحرير سعر صرف الدينار الجزائري من قبل السلطات النقدية، التي كانت تهدف في بداية انطلاقتها متزامنة مع أزمة 1986، حيث سعت إلى استرجاع القيمة الحقيقية للعملة الوطنية بشكل تدريجي، من أجل تصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري وانتعاش وضعية العديد من المؤشرات الاقتصادية والتي أهمها معدل الصرف الفعلي الحقيقي الذي يتم استعماله على المستوى الدولي، والذي كان هدفه السماح بمقارنة تنافسية الاقتصاد الجزائري بالعالم الخارجي خاصة أن بنك الجزائر يكرس جهوده منذ اتباع الجزائر نظام التعويم الموجه أواخر سنوات 1990، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية، إذ سعت السياسة النقدية منذ سنة 1995 للحفاظ على استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي مقابل سلة من العملات المرجحة على أساس الشركاء التجاريين والمنافسين الرئيسيين، وفي ظل تغير معدلات التبادل للدول المصدرة للسلع الأساسية فإن اختلالات سعر الصرف تأخذ مساحة كبيرة عن مناقشة الوضع التنافسي للاقتصاد، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

ولكن رغم أهمية مؤشر سعر الصرف إلا أنه لا يعد كمؤشر كافي للتعبير عن المركز التنافسي للاقتصاد الجزائري، لأنه توجد هناك عدة متغيرات التي يجب أن تتضافر لوضع استراتيجيات طويلة المدى للرفع من مستوى إنتاجية المنتجات، وبالتالي فرض وجودها في السوق الدولية لأن واقع التنافسية الخارجية للجزائر هو أعمق بكثير من أن يتأثر بمعدل الصرف الفعلي الحقيقي فقط، فالضعف الهيكلي للصادرات خارج قطاع المحروقات مقارنة بإجمالي الصادرات راجع فعلا إلى ضعف تنافسية الصادرات للاقتصاد الوطني، ولكن راجع أيضا هو الأساس إلى ضعف ديناميكية النشاط الاقتصادي في المحيط الانتاجي خارج المحروقات، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الرابعة.

وفي ظل هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

إن الهدف من سياسة الصرف في الجزائر بحسب السلطات النقدية هو محاولة الحفاظ على استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار في قيمته التوازنية، مقابل عملات الشركاء

التجاربيين الأساسيين للجزائر والمحددة بأساسيات الاقتصاد الوطني، وبغية الرفع من تنافسية المنتجات المحلية أمام منتجات هؤلاء الشركاء.

إن سياسة التخفيض تسمح بإعادة التوازن لاسيما التوازن الخارجي بشرط أن يمتلك البلد المطبق لها إمكانية تجعله يرفع من قدرته التنافسية في حين في الجزائر ضعف الإنتاجية والفعالية وعدم استعمال الطاقات الإنتاجية المتوفرة بكفاءة عرقل توجه مسار الإنتاج الوطني نحو التصدير لاسيما في القطاع خارج المحروقات.

وجود علاقة ايجابية بين مؤشر سعر الصرف ومؤشر تنافسية الاقتصاد الجزائري، بالرغم من أنه مؤشر غير كافي للتعبير عن المركز التنافسي للاقتصاد الجزائري.

رغم أن إنشاء مؤشر لسعر الصرف الفعلي يعبر عن تنافسية الاقتصاد أمر مهم غير أن هذا المؤشر يعبر عن التنافسية السعرية للاقتصاد فقط، في حين التنافسية أصبحت تركز على العديد من المعايير منها نوعية وجودة المنتجات، الإبداع التكنولوجي والابتكار في المنتجات، سمعة المنتج، ملائمة المنتج لمتطلبات المستهلك، خدمات ما بعد البيع... الخ، وكل هذه العوامل قد تمكن المؤسسات من تصدير السلعة، والحصول على حصة سوقية عالية تضمن لها القدرة على المنافسة دوليا حتى لو كانت أعلى سعرا من السلع المنافسة.

✚ اقتراحات الدراسة:

وخلصت هذه الدراسة إلى ضرورة:

السعي نحو تحقيق مرونة أكبر في سعر الصرف، من خلال النماذج الكمية التي تعتمد على المؤشرات الاقتصادية ذات الأثر المباشر عليه والابتعاد قدر الإمكان عن القرارات الإدارية لتحديد سعر الصرف.

ينبغي على السلطات النقدية في الجزائر مواصلة سياسة استهداف استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار في قيمته التوازنية مقابل عملات الشركاء التجاريين الأساسيين للجزائر، والمحددة بأساسيات الاقتصاد الوطني وبغية الرفع من تنافسية المنتجات المحلية أمام منتجات هؤلاء الشركاء.

وضع آليات حمائية من أجل تحقيق استقرار ولو نسبي في سوق الصرف في المدى القصير والطويل، وبالتالي التحكم في مؤشرات الاقتصاد الكلي.

ينبغي على البنك المركزي وضع خطط وآليات للتقييم الدوري لسياسة سعر الصرف المتبعة حاليا، خاصة لكفاءة الاحتياطات للعملة الأجنبية، والتننبؤ باستمرار لمستقبل سعر صرف الدينار لمواجهة أي صدمات قد يتعرض لها، تخلصا باستقرار الاقتصاد الجزائري.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

أ باللغة العربية:

- 1_ أبو قحف عبد السلام، التنافسية وتغيير قواعد اللعبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997.
- 2_ الجميل كوكب سرمد، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان، 2001.
- 3_ الحجار بسام، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط2، بيروت، 2004.
- 4_ الحسيني عرفان تقي، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، ط2، عمان، 1999.
- 5_ الخالدي الهادي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1996.
- 6_ الروبي نبيل، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، ط2، الإسكندرية، 1984.
- 7_ السيد عبد المنعم علي وحبيب عبد الرحمن، نظام النقد الدولي والتجارة الخارجية للبلاد العربية، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1986.
- 8_ القزويني شاكراً، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.
- 9_ الموسري ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، دار الجزائر للنشر، الجزائر، 1993.
- 10_ النجار فريد، المنافسة والترويج التطبيقي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- 11_ بكري كامل، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- 12_ بليح بليح أحمد، الاقتصاد الدولي، منشأة المعارف للتوزيع، الإسكندرية، 1993.
- 13_ بوخاري لحو موسى، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2010.
- 14_ جويدان جمال، الأسواق المالية والنقدية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، 2002.
- 15_ حشيش عادل أحمد وشهاب محمود مجدي، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
- 16_ حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
- 17_ خليل سامي، نظرية الاقتصاد الكلي "المفاهيم والنظريات الأساسية"، جامعة الكويت، 1944.
- 18_ سعدي نعمان، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، الجزائر، 2011.
- 19_ سيد مصطفى أحمد، التنافسية في القرن 21 مدخل إنتاجي، بدون دار نشر، بدون دار النشر، بدون سنة نشر.
- 20_ شافعي محمد زكي، مقدمة في النقود والبنوك، القاهرة، دار النهضة العربية، 1996.
- 21_ شمعون شمعون، البورصة وبورصة الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 1991.
- 22_ عبد الحسن الغالبي عبد الحسين جليل، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

- 23_ عطية ناصف إيمان وهشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، 2007.
- 24_ عفيفي حاتم سامي، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، دار الحامد للنشر، 1990.
- 25_ قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 26_ كريانين مورديخي، الاقتصاد الدولي: مدخل السياسات، ترجمة إبراهيم منصور، دار المريخ، الرياض، 2007.
- 27_ كويل برايان، أسواق العملات الأجنبية، دار الفاروق للنشر والتوزيع، ط2، القاهرة، 2008.
- 28_ لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر، 2005.
- 29_ مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2007.
- 30_ مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997.
- 31_ مطر موسى سعيد وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 32_ مندور أحمد، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1990.
- 33_ هالوود سي بول وماكدونالد رونالد النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007.
- 34_ هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير، الأردن، 2006.

ب باللغة الأجنبية:

- 1_ Benissad Hocine, **Algérie de la planification socialiste à l'économie de marché**, ENAG édition, Alger, 2004.
- 2_ Bourguinat Henri, **finance internationale**, Thémis économie Didier thémonier.
- 3_ Dohi Larbi, Hainaut Carol, **les Taux de change**, de Book, Bruxelles, 2004.
- 4_ Grauwe P, **la monnaie internatiosnale "Théories et perspectives"**, De Boeck université, 1999.
- 5_ Guillochon Bernard, **Economie internationale**, Dunod, Paris , 3^{ème} édition, 2001.
- 6_ Percerou Roger, **Entreprise gestion et competitivite**, economica, 1984.
- 7_ Peyrard Josette, **Gestion financiere international**, CLET, Paris, 2^{ème} édition, 1989.
- 8_ Porter Mechael, **l'avantage concurrentiel des nation**, inter-éditions, Paris, 1993.
- 9_ salvador Dominik, **Economique internationale**, Série Schaum, Paris, 1982.

ثانياً: المجالات والبحوث

- 1_ العباس بلقاسم، سياسات أسعار الصرف، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23، نوفمبر 2003.

- 2_ الغزالي محمد عيسى، القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 24، ديسمبر، 2003.
- 3_ نوري منير، تحليل التنافسية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04.
- 4_ وديع محمد عدنان، محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية، بحوث ومناقشات، تونس، 21/19 جوان 2001.
- ثالثا: المذكرات والرسائل الجامعية
- أ باللغة العربية:
- 1_ أويابة صالح، أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة غرداية، 2011.
- 2_ آيت يحي سميير، سعر الصرف وتسوية المدفوعات في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة قالمة، 2006.
- 3_ بن طيرش عطاء الله، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية" دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة غرداية، 2010.
- 4_ بن يحي مريم وعطافي سامية، سعر الصرف كمؤشر لتنافسية الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة قالمة، 2011.
- 5_ جديدين لحسن، تسيير خطر سعر الصرف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2004.
- 6_ جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة بسكرة، 2013.
- 7_ دويس محمد الطيب، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة ورقلة، 2005.
- 8_ شيباني سليمان، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر"1963-2006"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير جامعة الجزائر، 2009.
- 9_ صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف "دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2009.
- 10_ عبد الجليل هجيرة، اثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، 2012.
- 11_ عبد القادر مراد، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة "1974-2003"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2011.
- 12_ علة محمد، أثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2003.
- 13_ قدار نعيمة، نمذجة قياسية لسلوك سعر الصرف في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1997.

ب باللغة الأجنبية:

1_ Ben Yousef Fatima, **la politique de change en Algérie (avec référence à l'Albanie)**, mémoire de magistère, université d'Alger, 2006.

2_ M. Jean Claude Traoré, **Taux De Change Effectif et Compétitivité De L'Economienationale « le cas de La guinée »**, Mémoire pour l'obtention Du Diplôme D'études Approfondies (D.E.A), Université Cheick Anta Diop De Dakar, Sénégal, 2000.

رابعاً: التقارير و المؤتمرات والملتقيات

أ باللغة العربية:

1_ بن ناصر أمال وبورصاص و داد، تأثير تغيرات سعر الصرف على تنافسية الاقتصاد الكلي "دراسة حالة الجزائر للفترة 2003-2013"، الملتقى الدولي حول نمذجة سعر الصرف، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحث وإيداع، جامعة معسكر، 12-13 ماي، 2014.

2_ زواوي الحبيب، **سعر الصرف ومؤشرات قياس التنافسية**، الملتقى الدولي الرابع حول "المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية"، جامعة غليزان، الجزائر.

3_ عميش عائشة وحدادو علي، **مؤشرات قياس التنافسية ووضعيتها في الدول العربية**، الملتقى الدولي الرابع حول "المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية".

4_ نوير طارق، **دور الحكومة الداعم للتنافسية**، حالة مصر، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2002، ص5.

5_ تقرير التنافسية العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003.

ب باللغة الأجنبية:

1_ Debonneuil michele et Fontagné lionel, **Compétitivité**, conseil d'analyse économique, Paris, 2003.

2_ Willamson, **the exchange rate system**, MTpress.

خامساً: مواقع الانترنت

1_ برحال شريفي، **سعر الصرف كأداة للسياسة النقدية في الجزائر**، على الموقع:

<http://www.startimes.com/?t=17809324>

2_ بن شهرة مدني، **سياسات التعديل الهيكلي "برنامج وأثار"**، مجلة العلوم الإنسانية، على الموقع:

<http://www.uluminsania.net>

3_ بوتيبة حدة وآخرون، **دور الحكومة في دعم التنافسية الصناعية**، على الموقع:

http://www.fares boubakour.edu.dz/Exp_Et/NEFS/theorie/gouvernement_competitivite_industrielle.doc

4_ سمارة أشرف، **دليل إحصاءات الأسعار والأرقام القياسية**، 2011، ص 19، على المرقع:

<http://www.oicstatcom.org/.../PriceStatisticsInJordan/PriceSt>

5_ **سعر الصرف**، موسوعة علمية، على الموقع:

<http://ar.wikipedia.org/wiki>

6_ **أسعار الظل**، على الموقع:

- http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2002/51_C25.pdf
7_ العوامل المؤثرة على سعر الصرف، على الموقع:
<http://www.startimes.com/f.aspx?t=3215286>
- 8_ العملات الصعبة، على الموقع:
<http://www.borsaat.com/vb/t169812.html>
- 9_ تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول التنافسية، على الموقع:
http://www.we_forum.org
- 10_ مؤشر أسعار المستهلك CPI، على الموقع:
<http://www.tadawol.com-index-cpi>
- 11_ الأرقام القياسية، على الموقع:
<http://www.marefa.org/index.php>
- 12_ المديرية العامة للجمارك، تقرير سنة 2003، على الموقع:
<http://www.douane.gov.dz>
- 13_ ميزان مدفوعات الجزائر للفترة (2000_2012)، على الموقع:
http://www.bank_of_algerie.dz
- 14_ سعر الصرف للجزائر (R_j) ولشركائها (R_i)، على الموقع:
<http://www.FMI.org>
- 15_ الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين للجزائر (P_j) وشركائها التجاريين (P_i)، على
الموقع:
http://www.french_people.com

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
08	منحنى الطلب على الصرف الأجنبي	الشكل (1_1)
09	منحنى عرض الصرف الأجنبي	الشكل (2_1)
10	منحنى توازن سوق الصرف	الشكل (3_1)
42	القوى الخمس المحددة لتنافسية القطاع	الشكل (1_2)
49	محددات التنافسية	الشكل (2_2)
76	الدول الشريكة للجزائر في الصادرات لسنة 2003	الشكل (1_3)
76	الدول الشريكة للجزائر في الواردات لسنة 2003	الشكل (2_3)
91	مؤشر سعر الصرف الفعلي الاسمي للدينار الجزائري للفترة (2003-2013)	الشكل (3_3)
91	مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري للفترة (2003-2013)	الشكل (4_3)

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
26	تناقص المخزون الرسمي من الذهب بالولايات المتحدة الأمريكية	الجدول (1_1)
63	تطور سعر صرف الدينار الجزائري من 1987 إلى 1991	الجدول (1_3)
66	تطور مؤشر ميزان المدفوعات (1982-1989)	الجدول (2_3)
67	تطور مؤشر الاحتياطات الدولية (1971-1990)	الجدول (3_3)
67	تطور مخزون الديون الخارجية (1971-1990)	الجدول (4_3)
69	ميزان مدفوعات الجزائر للفترة (2000_2012)	الجدول (5_3)
75	التجارة الخارجية للجزائر مع أهم شركائها التجاريين لسنة 2003	الجدول (6_3)
77	الترجيحات المعدلة للتجارة الخارجية للشركاء التجاريين للجزائر	الجدول (7_3)
84	سعر الصرف للجزائر (R_j) ولشركائها (R_i)	الجدول (8_3)
85	أسعار الصرف المشتقة للشركاء التجاريين	الجدول (9_3)
86	الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (R_i^*) ¹	الجدول (10_3)
87	الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين للجزائر (P_j) وشركائها التجاريين (P_i)	الجدول (11_3)
88	الأرقام القياسية النسبية للأسعار ($P_j/P_i \times 100$)	الجدول (12_3)
89	مؤشر سعر الصرف الفعلي الاسمي	الجدول (13_3)
90	مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي	الجدول (14_3)

ملخص:

يعد سعر الصرف مؤشرا هاما ومتغيرا أساسيا له بالغ الأثر في رخاء بلد معين، كما يلعب في الوقت نفسه دورا بارزا في قدرة الاقتصاد التنافسي، حيث تتعدد النظريات الاقتصادية التي تناقش العوامل المحددة له، وكيفية تأثيره على تحديد المركز التنافسي للاقتصاد. تتناول هذه الدراسة في البداية الإطار النظري لسعر الصرف وسوق الصرف الأجنبي وأهم العملات الصعبة المتداولة دوليا، وكذلك أنظمتها المختلفة وأبرز النظريات المفسرة لسعر الصرف، ولاسيما نظرية تعادل القوة الشرائية، ثم انتقلت الدراسة إلى عرض الإطار المفاهيمي لتنافسية الاقتصاد من خلال الإلمام بمفاهيمها ومختلف مؤشراتهما، سواء على مستوى الاقتصاد الجزئي أو الكلي، ومن ثم استخلاص العلاقة بين سعر الصرف وتنافسية الاقتصاد، ثم انتقلت الدراسة إلى وضع الاقتصاد الجزائري من خلال تطور أنظمة وسياسة سعر الصرف في الجزائر، وأخيرا قامت هذه الدراسة بنقل سعر الصرف إلى الواقع الملموس من خلال إعدادة في شكل مؤشر يمكن من إعطاء رؤية أوضح حول تبادلية الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2003-2013) وذلك بالاعتماد على عينة من الشركاء التجاريين للجزائر.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي، تنافسية الاقتصاد، التجارة الخارجية للجزائر.

Résumé :

Le taux de change est un indicateur important et une variable clé qui a un impact profond sur le bien-être d'un pays en particulier, et dans le même temps joue un rôle important dans la capacité d'une économie concurrentielle, où de multiples théories économiques qui traitent des facteurs propres à lui, et la façon de déterminer son impact sur la position concurrentielle de l'économie.

Cette étude porte sur le début du cadre théorique pour le taux de change et le marché des changes et les devises plus importante d'échanges internationaux, ainsi que les différents règlements des grandes théories qui expliquent le taux de change, et en particulier la théorie de la parité du pouvoir, et alors déplacé l'étude pour montrer le cadre conceptuel pour une économie compétitive grâce à la connaissance de ses concepts et les différents indicateurs, Que ce soit au niveau microéconomie ou macroéconomie, et puis calculer la relation entre le taux de change et la compétitivité de l'économie, puis déplacé l'étude pour développer l'économie algérienne à travers le développement des systèmes et des politiques de taux de change en Algérie, et enfin la présente étude, le transfert du taux de change à la réalité concrète grâce à une préparation sous la forme d' index peut donner une vision plus claire sur la réciprocité de l'économie nationale au cours de la période (2003-2013), basé sur un échantillon de partenaires commerciaux de l'Algérie.

Mots-clés:

taux de change, indice de taux de change réel effectif, économie compétitive, le commerce extérieur de l'Algérie.